الجامعة الأردنية
كلية الدراسات العليا

الصناعات الغذائية الأساسية ودورها في الأمن الغذائي العربي

خولة علي عبد الله إسبيتان

عميد كلية الدراسات العليا

إشـــراف
الأستاذ الدكتور محمد صقر

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في
الإقتصاد بكلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية

تموز، ١٩٩٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٩٩٦/٧/٢٧ وأجيزت،

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الأستاذ الدكتور محمد صقر	(مشرفاً)	.....
الأستاذ الدكتور اسماعيل عبد الرحمن	(عضواً)	.....
الأستاذ الدكتور محمد رفيق حمدان	(عضواً)	.....
الدكتورة بثينة المحتسب	(عضواً)	.....

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأهـــــداء

إلى والديّ .... بعضاً من غرسهما وعطائهما

إلى إخواتي الذين شاركوني القلق والنجـــاح

إلى كل الساعين نحـــو مجـــد الأمـــة

إليهم جميعا أهدى هـــذا الجهـــد المتواضـــع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

شكر وتقدير

بتوفيق من الله تعالى وعونه وفضله اتممت هذه الدراسة ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان لكل من ساهم في انجاز هذه الدراسة، وأخص بالشكر والتقدير الأستاذ الدكتور محمد صقر المشرف على هذه الرسالة لتوجيهاته وارشاداته من أجل إخراج هذا البحث إلى حيز الوجود.

ويسعدني أن اقدم الشكر والتقدير لجميع الأساتذة في قسم الاقتصاد والأعضاء لجنة المناقشة.

كما أتقدم بالشكر لموظفي المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الأردن وأخص بالذكر السيد محمد عبدالله على مساعدته لي وتقديم كافة الامكانات والمراجع المطلوبة.

وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى والدي وأمي على تشجيعهما ووقوفهما إلى جانبي لمواصلة البحث والدراسة.

كما أتقدم بالشكر إلى أختي سمية التي تعبت من أجلي وإلى كل من ساهم بتشجيعي واعانتي على اتمام هذه الدراسة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
أعضاء لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
قائمة المحتويات	هـ
قائمة الجداول	ط
قائمة الملاحق	ك
الملخص باللغة العربية	ل
المقدمة	١
منهجية الدراسة	٢

الفصل الأول

تمهيد: مفهوم الأمن الغذائي	٥
١-١: واقع الأمن الغذائي	٧
١-١-١: الموارد الطبيعية الزراعية	٧
١-١-٢: الموارد المائية	٨
١-١-٣: الثروة الحيوانية	١٥
١-٢: الموارد الغذائية والسكان وعلاقتهما بالأمن الغذائي	١١
١-٢-١: معادلة الموارد الزراعية	١١
١-٢-٢: نصيب الفرد في الوطن العربي من السلع الاساسية (المحلية، المستوردة)	١٣
١-٢-٣: معوقات تطور القطاع الزراعي في الوطن العربي	١٤
١-٢-٢-١: اثر عملية التحضر على القطاع الزراعي	١٤
١-٢-٢-٢: المعوقات القطرية ؛ أ: المعوقات الاقتصادية	١٥
٠١ السياسات الزراعية المتبعة في الوطن العربي	١٥
٠٢ انخفاض الادخار	١٦
ب٠ معوقات العوامل المساندة	١٦
٠١ المعوقات التكنولوجية	١٦
٠٢ المعوقات التنظيمية والمؤسسية	١٧
٠٣ تخلف برامج البحث العلمي	١٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
ج. المعوقات الطبيعية	١٧
١-٢-٢-٣: المعوقات القومية	١٨
أ. انتقال العمالة	١٨
ب. انتقال رؤوس الأموال	١٨
١-٣: الفجوة الغذائية في الوطن العربي	١٩

الفصل الثاني

الصناعات الغذائية العربية للسلع الرئيسية (الحبوب، السكر، الزيوت النباتية)

٢-١: واقع الصناعات الغذائية العربية	٢٥
٢-١-١: صناعة طحن الحبوب وتجهيزه	٣٣
٢-١-١-١: انتاج قطاع الحبوب في الوطن العربي	٣٣
٢-١-١-٢: انتاج القمح في الوطن العربي	٣٦
٢-١-١-٣: انتاج الذرة الشامية في الوطن العربي	٣٨
٢-١-١-٤: انتاج محصول الأرز في الوطن العربي	٤٠
٢-١-١-٥: انتاج الشعير في الوطن العربي	٤١
٢-١-١-٦: انتاج الذرة الرفيعة والدخن في الوطن العربي	٤٣
٢-١-١-٧: تطور الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي للحبوب في الوطن العربي	٤٥
٢-١-١-٨: صناعة الحبوب	٤٧
٢-١-٢: صناعة السكر	٥٠
٢-١-٣: صناعة الزيوت النباتية	٥٥
٢-١-٣-١: انتاج المحاصيل الزيتية في الوطن العربي	٥٦
٢-١-٣-٢: تطور الزيوت النباتية في الوطن العربي	٥٧
٢-١-٣-٣: انتاج زيت الزيتون	٥٨
٢-١-٣-٤: انتاج الزيوت من البذور الزيتية في الوطن العربي	٦٠
٢-١-٣-٥: الفجوة الغذائية للزيوت النباتية في الوطن العربي	٦٢
٢-٢: انماط الاستهلاك الغذائي في الوطن العربي	٦٣
٢-٣: الطلب المتوقع على الحبوب والسكر والزيوت لعام ٢٠٠٠ في الوطن العربي...	٦٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث	
معوقات الصناعات الغذائية للمنتجات الاساسية في الوطن العربي	
٣-١: المعوقات الداخلية (المباشرة)	٧١
٣-١-١: نقص المواد الأولية	٧١
٣-١-٢: ضعف التكنولوجيا والبحث العلمي	٧٢
٣-١-٣: ضعف السياسات الزراعية المتبعة في الوطن العربي	٧٤
٣-١-٣-١: معوقات تتعلق بأنظمة التسويق	٧٤
٣-١-٣-٢: معوقات تتعلق بسياسات التسعير	٧٥
٣-١-٤: نقص العمالة الماهرة	٧٥
٣-١-٥: ضعف البنى الارتكازية للعملية التصنيعية	٧٥
٣-١-٦: عدم التنسيق العربي في مجال الصناعات الغذائية	٧٦
٣-٢: العوائق الخارجية	٧٧
٣-٢-١: المنافسة الأجنبية	٧٧
٣-٢-٢: انعكاسات اتفاقية الجات الجديدة على قطاعات الصناعات الغذائية في الوطن العربي	٧٧
٣-٣-٣: دخول اسرائيل اقتصاد الشرق الأوسط (السوق الشرق أوسطية)	٨١
الفصل الرابع	
نحو سياسات جديدة لتنمية الصناعات الغذائية	
٤-١: مقدمة	٨٤
٤-٢: مقومات ايجاد مشروعات عربية مشتركة	٨٥
٤-٢-١: توحيد السياسات الزراعية ومحاكاة تجارب الدول المتقدمة	٨٦
٤-٢-٢: إقامة سوق عربية مشتركة للغذاء	٨٩
٤-٢-٣: تفعيل دور-المؤسسات التمويلية العربية	٩٠
٤-٢-٤: تطوير التجارة البينية الزراعية بين الدول العربية	٩٥
٤ -٣: توطن الصناعات الغذائية العربية	٩٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تابع قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل الخامس	
النتائج والتوصيات	
٥-١: النتائج	١٠٠
٥-٢: التوصيات	١٠٤
- المراجع	١٠٧
- الملاحق	١١٠
- الملخص باللغة الانجليزية	١١٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة الجداول

الرقم	موضوع الجدول	الصفحة
١	الاستخدامات المختلفة للأراضي الزراعية في الوطن العربي لسنة ١٩٩٢.....	٧
٢	المحاصيل الموسمية لسنة ١٩٩٢	٩
٣	نسبة التغير في أعداد المجموعات الرئيسية من الحيوانات بين الفترتين ٨٧-١٩٩٢.....	١٥
٤	معدلات النمو السكاني في الوطن العربي في الفترة الزمنية ٧٦ - ١٩٩٣.....	١٢
٥	الفجوة الغذائية والطلب الإجمالي وتشبه الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية للفترة (٧٩-٨٣) للوطن العربي	٢١
٦	الفجوة الغذائية والطلب الإجمالي ونسبة الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية للفترة (٨٤-٨٨)	٢٢
٧	الفجوة الغذائية والطلب الإجمالي ونسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية للفترة (٨٩-٩٣)	٢٣
٨	القيم المضافة في الصناعة التمويلية العربية ٨٧-١٩٩٤.....	٢٩
٩	مؤشرات عامة حول الصناعات الغذائية العربية	٣٢
١٠	متوسط الانتاج والمساحة والانتاجية من جملة الحبوب في الوطن العربي للفترة (٧٩-٩٣)	٣٥
١١	متوسط الانتاج والمساحة المزروعة والانتاجية للقمح في البلدان العربية للفترة (٧٩-٩٣)	٣٧
١٢	متوسط الانتاج والمساحة والانتاجية للذرة الشامية للفترة (٧٩ - ٩٣)	٣٩
١٣	متوسط الانتاج والمساحة والانتاجية لمحصول الأرز للفترة (٧٩-٩٣)	٤٠
١٤	متوسط الانتاج والمساحة والانتاجية لمحصول الشعير للفترة (٧٩ - ٩٣)	٤٢
١٥	متوسط الانتاج والمساحة والانتاجية لمحصول الذرة الرفيعة والدخن للفترة (٧٩-٩٣)	٤٤
١٦	متوسط الانتاج وقيمة الفجوة الغذائية لجملة الحبوب والمحاصيل لحيوية للفترة (٩٨-٩٣)	٤٦
١٧	معدل الانتاج والمساحة المزروعة والانتاجية لمحصولي قصب السكر والشمندر السكري (٧٩-٩٣)	٥١
١٨	الفجوة الغذائية للسكر الخام للفترة (٧٩ -٩٣)	٥٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تابع قائمة الجداول

الرقم	موضوع الجدول	الصفحة
١٩	مصانع السكر في الوطن العربي وطاقتها الانتاجية	٥٣
٢٠	الطاقة السنوية المتاحة لانتاج السكر المكرر	٥٤
٢١	متوسط الانتاج والمساحة للبذور الزيتية والزيوت النباتية في الوطن العربي للفترة (٧٩-٩٣)	٥٦
٢٢	متوسط انتاج الزيوت النباتية من جميع المصادر	٥٨
٢٣	عدد منشآت صناعة الزيوت النباتية والطاقة الانتاجية لها	٦١
٢٤	متوسط الفجوة الغذائية وحجم الاستهلاك من الزيوت النباتية في الوطن العربي للفترة (٧٩-٩٣)	٦٢
٢٥	نصيب الفرد من السلع الغذائية المستوردة والرئيسية للفترة (٧٩ - ٨٨)	٦٥
٢٦	معدل نمو الإنتاج السنوي لكل من الحبوب، الزيوت، السكر	٦٦
٢٧	استهلاك الفرد العربي المتوقع وإجمالي الحاجة الاستهلاكية العربية للحبوب والزيوت والسكر لعام ٢٠٠٠	٦٨
٢٨	التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية للمؤسسات العربية الوطنية والاقليمية في نهاية كل من الأعوام ٩٢،٩٣، ٩٤	٩٢
٢٩	توزيع المساعدات الإنمائية الميسرة للمؤسسات متعددة الأطراف حسب المؤسسات المستفيدة والمؤسسات المانحة في عام ٨٥ ، ١٩٨٧	٩٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة الملاحق

الرقم	موضوع الملحق	الصفحة
١	إنتاج الدقيق في الوطن العربي (٨٠-١٩٨٨)	١١٠
٢	متوسط الإنتاج والمساحة المزروعة والإنتاجية للبذور الزيتية في الوطن العربي خلال الفترات الثلاث (٧٩-٨٣)،(٨٤-٨٨)،(٨٩-٩٣) على التوالي.....	١١١
٣	إنتاج بذرة القطن من دون مساحة	١١٢
٤	معدل الإنتاج والمساحة المزروعة والإنتاجية لبذرة السمسم	١١٢
٥	متوسط الإنتاج والمساحة المزروعة للفول السوداني	١١٣
٦	إنتاج زيت الزيتون الخام في الوطن العربي	١١٤
٧	كمية الواردات من جملة الزيوت النباتية وقيمتها	١١٥
٨	كمية الصادرات من جملة الزيوت النباتية وقيمتها	١١٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الملخص

الصناعات الغذائية الأساسية ودورها في الأمن الغذائي العربي

إعـداد

خولة علي عبدالله اسبيتان

إشـراف

الأستاذ الدكتور محمد صقر

أدى تفاقم مشكلة الغذاء في العالم خلال القرن الحالي، والتي ازدادت حدة في أوائل السبعينيات إلى اهتمام العالم أجمع بهذه المشكلة.

وصار توفير الغذاء لشعوب العالم بشكل عام، ولشعوب الأقطار النامية بشكل خاص، قضية أمنية، تعنى بها مؤسسات ومنظمات دولية، إضافة الى الجهود القطرية التي تبذل من أجل تحقيق الأمن الغذائي.

وأصبح مفهوم الأمن الغذائي العربي يحمل ابعاداً خطيرة وبخاصة بعد أزمة الخليج في فترة التسعينيات، يتضمن أبعاداً سياسية بالدرجة الأولى، ومن ثم أبعاداً اقتصادية وإجتماعية، إضافة إلى البعد الحضاري، وتقاس هذه الأبعاد بمدى ترابط اقتصاديات دول المنطقة وتشابكها من عدمه، إذ لم يعد مفهوم الأمن الغذائي يعني الاكتفاء الذاتي المطلق، بل يشير إلى القدرة الدائمة واليومية على توفير الغذاء المناسب كماً ونوعاً لسكان البلد بمواصفات معينة ولجميع فئات العمر والجنس، بغض النظر عن الضغوط السياسية أو الأخطار الإقتصادية.

تناول البحث الصناعات الغذائية بإعتبارها قطاعاً تكاملياً مع قطاع الزراعة وقضية الأمن الغذائي، إذ يشكل حلقة وسيطة ضمن الصناعات التحويلية ذات الخصوصية. فهو يرتبط ارتباطاً عضوياً بالزراعة من جهة، وفروع الصناعات الغذائية من جهة أخرى بدءاً بالهندسة الصناعية وانتهاءً بمواد التعبئة والتغليف.

وأشار البحث إلى واقع الأمن الغذائي العربي من خلال استعراض عناصر هذا الأمن،فقد تبين أن الوطن العربي لا يستغل زراعياً سوى ٣٠,٤٪ من الأراضي الصالحة للزراعة، إذ تقدر هذه المساحة بحوالي ١٩٨ مليون هكتار لم يستغل منها في عام ١٩٩٢ في الإنتاج الزراعي سوى ٦٠,٢ مليون هكتار.

وتطرق البحث إلى مدى ارتباط الأمن الغذائي بوفرة الموارد المائية حيث تبين أن المشكلة الرئيسية التي ستواجه الزراعة في الحقبة القادمة هي نقص المياه واستنزافها بطرق غير سليمة، إضافة إلى عدم كفاءة نظم الري والأقنية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وخلال استعراض البحث للفجوة الغذائية خلال الخمس عشرة سنة الممتدة من (٧٩-١٩٩٣) والتي قسمت إلى ثلاث فترات زمنية مدة كل منها خمس سنوات، تبين أن بداية التسعينات (٨٩-١٩٩٣) تقلصت قيمة الفجوة الغذائية بمقدار ١٥٪ عن الفترة الثمانينات فقط.

وشهدت مجموعة السلع الغذائية الرئيسية محل الدراسة في الفصل الثاني وهي مجموعة الحبوب والسكر والزيوت النباتية، التي تعد من أهم المحاصيل الزراعية الصناعية، شهدت تغيراً في نسبة الإكتفاء الذاتي باتجاهات مختلفة، إذ أن نسبة الإكتفاء الذاتي لمجموعة الحبوب بلغت ٥٨٪ في الفترة الثالثة (٨٩-١٩٩٣) بعد أن كانت هذه النسبة لا تتجاوز ٤٨٪ في الفترة الثانية (٨٤-١٩٨٨)، وكذلك السكر زاد نسبة الإكتفاء الذاتي منه لتصل إلى ٣٧٪ في الفترة الثالثة، حيث كانت هذه النسبة في الفترة الثانية لا تتجاوز الـ ٣٤٪. أما الزيوت النباتية فقد انخفضت نسبة الإكتفاء الذاتي من هذه السلعة لتبلغ ٣١٪ في الفترة الثالثة بعد أن كانت في الفترة الثانية ٣٥٪.

واستعرض البحث بعد ذلك واقع الصناعات الغذائية في الوطن العربي الذي لم يلق العناية والرعاية اللازمتين، باعتباره قطاعاً حيوياً من حيث مساهمته في قطاع الصناعات التحويلية وتوفير فرص العمل.

وأشار البحث إلى النمط الغذائي المنتشر في الوطن العربي الذي يعتمد بالدرجة الأولى على استهلاك الحبوب، ومن ثم تطرق إلى تقديرات الطلب الفردي والإجمالي على القطاعات الغذائية الصناعية الرئيسية (الحبوب، السكر، والزيوت). وتبين أن معدل نمو الطلب على الغذاء سيبقى مرتفعاً، وأعلى من معدل النمو في الإنتاج حتى عام ٢٠٠٠.

بعد ذلك تم التعرف على أهم معوقات وأسباب تخلف القطاع الصناعي الغذائي في الوطن العربي، الذي مازال قطاعاً تقليدياً وغير محدث وبخاصة في قطاع تجهيز الحبوب وتصنيعها وصناعة الزيوت النباتية وصناعة السكر، ولا يخلو الوطن العربي من المنشآت الحديثة التي شيدت في فترة السبعينيات، ولكن كانت لهذه المنشآت آثار عكسية على اقتصاديات الأقطار العربية، إذ ارتفعت التكلفة التصنيعية بشكل كبير نتيجة المشكلة المزمنة التي تعاني منها معظم صناعات الغذاء في الوطن العربي، وهي نقص المواد الزراعية الأولية، وعدم توفرها، مما اضطر معظم الدول العربية إلى استيرادها من الخارج، إضافة إلى تعطيل وهدر الطاقة الانتاجية للمعامل التي لم تكن تعمل بكامل طاقتها التصميمية فكانت تتوقف معظم أيام السنة عن العمل وحسب المواسم، ناهيك عن العوائق الأخرى التي تتعلق بالتخزين والنقل والتعبئة والتغليف.

هذا ما تعرض له الفصل الثالث الذى احتوى المعوقات الداخلية والخارجية للصناعات الغذائية، فبالإضافة إلى ما ذكر فإن المعوقات التي تواجه الزراعة تشكل عائقاً بالضرورة لقطاع الصناعة الغذائية، وقد كان من أهم هذه المعوقات، عدم ملائمة السياسات الزراعية والتسويقية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التي اتبعتها معظم الدول العربية، واستخدام آلية التسويق الزراعي المحتكرة من قبل القطاع العام في الدول العربية وعدم التنسيق والتعاون العربيين هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد قدمت الدول الأوروبية كل الدعم والحماية لمنتجاتها الزراعية والغذائية، الأمر الذي زاد من المشكلات الزراعية في الوطن العربي.

ولعل إنشاء منظمة التجارة العالمية (W.T.O)، يشكل مخرجاً لهذه المشكلات إلا أنه في الوقت نفسه يشكل تحدياً كبيراً، وذلك بعد أن تلاشت مخاوف إقامة السوق الأوروبية المشتركة، إذ اقتضت بنود اتفاقية تحرير التجارة بتخفيض الدعم والحماية عن المنتجات الزراعية والغذائية والسلع الصناعية خلال فترات زمنية معينة وبنسب مختلفة مما يفتح المجال أمام السلع الزراعية والصناعية العربية من أجل دخول السوق العالمي، ولكن بمواصفات وجودة عالميتين لكي تستطيع الصمود أمام المنافسة الكبيرة من قبل كافة الدول المتقدمة والنامية على السواء، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن حدوث ذلك يعني في المقابل أن أسعار السلع الغذائية في السوق العالمي سترتفع نتيجة تخفيض الدعم، وهذا يعني إرتفاع فاتورة الغذاء العربية، مما يدعونا إلى تسريع عملية التطوير والتحديث والبحث العلمي ونقل التكنولوجيا الحديثة. والأهم من ذلك التنسيق والتعاون بين الدول العربية، وقد تم اقتراح بعض آليات العمل والسياسيات من أجل إزالة العوائق ومواجهة خطر استفحال الانكشاف الغذائي العربي في ظل التوجهات الدولية الجديدة.

وأكدت الدراسة على ضرورة إيجاد سوق عربية مشتركة للغذاء من أجل تحقيق إقامة المشروعات المشتركة في مجال الصناعات الغذائية، كما دعت الدراسة إلى إنشاء الاتحادات الصناعية للمحاصيل الصناعية لدراسة كافة ما يتعلق بها من أجل تنميتها ومواجهة أي مشكلات زراعية وصناعية وتكنولوجية، بحيث تكون بمثابة المنسق العام بين الدول العربية، كخطوة في سبيل توحيد السياسات الزراعية وتوطين الصناعة الغذائية، حسب الميزة النسبية، وحسب ما يتوافر من معلومات عن الدول العربية فيما يتعلق بإمكاناتها الزراعية اولاً وقدراتها البشرية والتكنولوجية ثانياً، وذلك بالتعاون مع اتحاد الصناعات الغذائية العربية.

كما أكدت الدراسة على ضرورة انشاء بنك للمعلومات يبين الصناعات الغذائية المنتشرة في الدول العربية، إضافة إلى المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج، من أجل تسهيل مهمة التبادل التجاري.

وأخيراً، فإن من الضروري تطوير التجارة العربية البينية التي تعد من أهم العوامل التي تساعد على تطور الزراعة بشكل عام، وتطور الصناعات الغذائية بشكل خاص، إضافة إلى ايجاد مؤسسة تمويلية متخصصة، من أجل تمويل المشروعات الصناعية الغذائية وتوزيعها بالشكل المناسب بين أقطار الدول العربية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المقدمة:

يبدو أن العالم يعيش الآن حالة من الفوضى الاقتصادية وبخاصة فيما يتعلق بالمشكلة الغذائية، وسوء توزيع الغذاء في العالم، والوطن العربي الذي هو جزء من هذا العالم، يعيش وضعاً غذائياً صعباً، ويعاني من عجز مستمر وصعوبة في تلبية احتياجات سكانه من الغذاء بإمكاناته الذاتية، فنراه منكشفاً للخارج، مغطياً هذا النقص بتوفير احتياجاته الغذائية من الدول المكتفية ذاتياً ولو بشكل نسبي، الأمر الذي يترك أثراً واضحاً على الميزان التجاري للدول العربية التي تعاني عجزاً مستمراً مبتعدة بذلك عن تحقيق أمن غذائي عربي.

لم يول العالم العربي الصناعات الغذائية الاهتمام الكبير بهدف تحسينها وتطويرها، على الرغم من أنها إحدى الفروع الرئيسية لقطاع الصناعات التحويلية، ونظراً لأهميتها المتزايدة نفّذ هذا البحث لمعرفة واقع الصناعات الغذائية العربية للمحاصيل الاستراتيجية، ومدى قدرته على تحقيق الأمن الغذائي المنشود للوطن العربي؛ فسهولة الاستيراد من الخارج أخرت بعض الإصلاحات الزراعية، وقد أدت سياسة تناقض وتضارب تحديد الأسعار والدعم والضرائب في قطاع الغذاء والزراعة إلى عدم تشجيع المنتج أو المزارع على بذل أي مجهود للاستثمار والتصنيع، او حتى إنتاج محاصيل التصنيع.

بالإضافة الى ذلك فإن تغير نمط الاستهلاك الغذائي لا سيما في المدن (الحضر)، والعادات الاستهلاكية الجديدة التي تفضل الصناعات الغذائية ذات التقنية الحديثة (المستوردة)، تزيد من التبعية للخارج ؛ لان اقتصاديات الدول العربية لا تستطيع توفيرها او مجاراتها، لذا لابد من ايجاد صيغة لعمل عربي مشترك فيما يخص الصناعات الغذائية بحيث يتم النظر إلى الموضوع بشكل كلي وشامل، حتى نستطيع تطوير هذا القطاع، والا فإن بعض السلع الغذائية المنتجة في كل دولة عربية بشكل متفرق سوف يتم اختفاؤها الواحدة بعد الأخرى، وذلك بسبب المنافسة من قبل السلع المنتجة او المستوردة حسب الفائدة المقارنة، أو الميزة النسبية والجودة العالمية، وعندها سوف يزداد الدين الغذائي في العالم العربي وتقل قدرته على تحقيق تنمية واضحة في قطاع الصناعات الغذائية، وبالتالي تزداد الفجوة الغذائية العربية.

إن وضع الصناعات الغذائية وخصوصاً الصناعات الإستراتيجية في العالم العربي غير مطمئن وهي متخلفة بشكل كبير، حيث يوجد عجز هيكلي في قطاع المنتجات الغذائية، والصناعات الغذائية بالذات لها الدور الكبير في الحد من هذه المشكلة نظراً لمقدرتها على تلبية التغيرات الحاصلة في النمط الاستهلاكي المتأثر بالعادات الاستهلاكية الغربية، فلا بد من نقل تكنولوجيا الصناعة الغذائية الى البلدان العربية التي يحتاج نقلها الى الجهد العلمي، ورأس المال

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الضخم، وهما متوفران، إضافة إلى تكاتف الجهود العربية وإلى عمل عربي مشترك من خلال إيجاد مشاريع عربية مشتركة، وتوطن الصناعات الغذائية من أجل الوصول إلى الأمن الغذائي العربي المنشود.

وقد واجهة الباحثة صعوبة في الحصول على بيانات تتعلق بالبيانات الإحصائية التفصيلية عن قطاع الصناعات الغذائية في الوطن العربي، إذ لم تتوفر المعلومات الدقيقة والشاملة عن حجم هذه الصناعات في كل دولة عربية، وقد تم مراسلة جميع البلدان العربية من قبل الباحثة من أجل جمع المعلومات عن عدد المنشآت في القطاعات التصنيعية الثلاثة التي تم القاء الضوء عليها وهي المحاصيل الصناعية التي تعتبر استراتيجية وهي الحبوب والسكر والزيوت النباتية، ولم تتم الاستجابة إلا من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، شاكرين تعاونهم، وإننا نعي مدى أهمية هذا البحث وكبر حجمه وتشعب اهتماماته، ولذلك قامت الباحثة بالتركيز على المحاصيل الصناعية الثلاثة سابقة الذكر لتعميق المعرفة والبحث.

منهجية الدراسة:

أولاً: بيانات الدراسة وفترتها:

اقتضت طبيعية الدراسة اتباع الأسلوب الوصفي التحليلي المدعم بالبيانات الإحصائية اللازمة، وبالأدبيات الاقتصادية المتعلقة بمفهوم الأمن الغذائي، وقد تم استيفاء البيانات الرقمية التي تطلبتها الدراسة من التقارير الاقتصادية السنوية لجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وكذلك من كتاب الدكتور فلاح جبر عن الاستثمار والأمن الغذائي، اضافة لكتاب الدكتور صبحي القاسم، والنشرات والكتب الصادرة عن منظمة الاسكوا.

وقد شملت الدراسة الفترة الممتدة من عام ١٩٧٩ ولغاية عام ١٩٩٣ من أجل قياس الفجوة الغذائية للسلع الغذائية الرئيسية، حيث تم اعتماد الإحصاءات السنوية من التقارير السنوية للإحصاءات الزراعية العربية لأغراض التحليل الإقتصادي.

ثانياً: محتويات الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من خمسة فصول: يقوم الفصل الأول بإستعراض واقع الأمن الغذائي العربي حتى فترة بداية التسعينات، وتطور الفجوة الغذائية من السلع الرئيسية خلال ثلاث فترات ممتدة من ١٩٧٩ وحتى ١٩٩٣ مقسمة كل فترة الى خمس سنوات، أما الفصل الثاني؛ فيسلط الضوء على واقع الصناعات الغذائية وارتباطاته الأمامية والخلفية في كل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة على حد سواء باعتباره أحد فروع الصناعات التحويلية، وذلك لثلاثة محاصيل

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

صناعية استراتيجية وهي الحبوب والسكر والزيوت النباتية، مبيناً واقع الإنتاج، ونسبة الاكتفاء الذاتي، وواقع هذه الصناعات في الوطن العربي.

أما الفصل الثالث ؛ فهو يبرز المعوقات التي تحول دون تقدم قطاع الصناعات الغذائية، ومنها معوقات داخلية ومعوقات خارجية تم استعراضها في هذا الفصل. ويأتي الفصل الرابع، ليقترح أساليب وطرقاً جديدة من أجل التخفيض من آثار المعوقات السابقة الذكر، وتطوير الصناعة الغذائية في الوطن العربي. في حين يأتي الفصل الخامس والأخير ليلخص الدراسة، ويحوي النتائج التي توصل اليها الباحث إضافة إلى توصيات يمكن الأخذ بها من أجل أن نسهم في تفعيل دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي العربي، والحد من المشكلة الغذائية في الوطن العربي.

الدراسات السابقة:

هناك دراسات كثيرة تحدثت عن موضوع الأمن الغذائي العربي وخاصة الدراسات الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية، حيث أصدرت عام ١٩٨٦ ثمان دراسات لبرامج الأمن الغذائي العربية. كذلك هناك كتب متفرقة تحدثت عن موضوع الأمن الغذائي العربي، أما فيما يتعلق بالصناعات الغذائية فلم تتطرق أي دراسة متخصصة لهذا الموضوع سوى بعض دراسات مقتضبة عن الصناعات الغذائية في الدول العربية بشكل عام، فهناك دراسة قام بها د. منصور الراوي في مجلة الشؤون العربية عدد ٦٢ سنة ١٩٩٠، ولكن بشكل مختصر بعنوان الصناعات الغذائية والأمن الغذائي في الوطن العربي.

وهناك دراسة قامت بها اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا عن واقع وآفاق تطور الصناعات الزراعية الغذائية في منطقة غربي آسيا عام ١٩٨٧ في بعض البلدان العربية، وقامت بتقييم هذه الصناعات على المستوى الإقليمي وأهم المشاكل التي تعترض هذه الصناعات، وهناك كتاب آخر صدر عن اتحاد الصناعات الغذائية العربية للدكتور فلاح جبر ١٩٩٥ يستعرض فيه الصناعات الغذائية، وهي دراسة تطبيقية عن واقع الأستثمار والأمن الغذائي في الوطن العربي.

أما هذه الدراسة فسوف تركز على دور الصناعات الغذائية في الأمن الغذائي العربي، باستعراض واقع الأمن الغذائي العربي والتحديات التي تواجه الوطن العربي، وبالذات فيما يخص قطاعات الصناعات الغذائية والمعوقات التي تعترض تطوره، ومحاولة ايجاد سياسات جديدة لتنمية هذا القطاع.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الأول

الأمن الغذائي العربي: الواقع والتحديات

١-١ واقع الامن الغذائي العربي

١-٢ الموارد الغذائية والسكان وعلاقتها بالامن الغذائي

١-٣ الفجوة الغذائية وواقعها في الوطن العربي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١- مفهوم الأمن الغذائي :

يعد مفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم الحديثة، فقد ظهر هذا المفهوم إثر تنبه الشعوب للكوارث التي ألمت بها خلال العقود الأولى من هذا القرن، فمنذ الحرب العالمية الأولى وحتى الحرب العالمية الثانية، وبعد أن انهكت بصراعات دول الشمال ودول الجنوب – الشمال الغني والجنوب الفقير – باتت مشكلة توفير الغذاء لسكان هذا العالم قضية تؤرق الجميع، وامتدت بعد الازمة الغذائية العالمية عام ١٩٧٣ التي أدت إلى ارتفاع الأسعار بشكل لم يسبق له مثيل، وذلك بسبب سياسة تخفيض المساحات المزروعة بالحبوب التي اتبعتها امريكا والدول المنتجة له، نتيجة ارتفاع المخزون العالمي من الحبوب وذلك للمحافظة على الأسعار من الإنخفاض، لكن كانت النتيجة عكسية أدت الى ارتفاع الأسعار بشكل جنوني، إضافة الى التقلبات الحادة في الإنتاج الذي حصل في الإتحاد السوفيتي، وإلى الخلل الذي أصاب الإقتصاد الدولي خاصة الدولار. وعقدت على أثر هذه الأزمة ندوة الغذاء العالمية عام ١٩٧٤، وتوالى انعقاد الندوات والمؤتمرات الدولية والاقليمية، وانشئت المنظمات والمجالس الدولية التي تعنى بمشكلات الغذاء في العالم، فأصبح الأمن الغذائي من أبرز الأهداف التي تسعى دول العالم إلى تحقيقها سواء على نطاق خططها التنموية وسياساتها الزراعية والتموينية المختلفة أو على نطاق توصيات الهيئات الدولية والعربية الزراعية التي تهدف إلى بيان أهمية الموارد الطبيعية التي تهدر بطريقة خطيرة، وضرورة التكامل الإقليمي بين مختلف الأقاليم في العالم.

يبدو أن مفهوم الأمن الغذائي مفهوم عملي وغير مطبوع بالطابع الأيدولوجي، فعلى مستوى الدولة، فإن البحث عن الأمن الغذائي يعني الرغبة في التحكم بشكل دائم ويومي في تمويل السكان [١ :١٣٧]، أي لا يعني أن الأمن الغذائي يكون بالإستغناء عن التبادل او الكف عن الإستيراد وانما بتوفير الفوائض التجارية التي تمكن هذا البلد او ذاك من القدرة على تأمين ما يعجز عن إنتاجه من غذاء وتوفيره من موارد أخرى.

لذا، ينطوي مفهوم الأمن الغذائي الحديث على حالة نسبية من مقدرة البلد على تأمين الغذاء لسكانه بمواصفات تحدد الكم والنوع والتوزيع لجميع فئات العمر والجنس والحالة الإجتماعية والاقتصادية [٢].

وقد ظهرت أبعاد خطيرة لمفهوم الأمن الغذائي بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفيتي، وبروز قوة واحدة في العالم هي " الولايات المتحدة ".

وفي ضوء ذلك،فإن توافر الموارد الطبيعية بكميات كبيرة ليس بالضرورة أن يؤدي إلى تحقيق الأمن الغذائي وخير دليل على ذلك ما حدث في السودان، إذ أن عدم توافر فائض من العملات الصعبة لم يساعد السودان على تنمية قطاعه الزراعي. هذا من جانب ومن جانب آخر فإن توافر فائض من العملات الصعبة لم يمكن بلداً مثل العراق من تأمين الغذاء الكافي لسكانه

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرض على شعبه في مطلع التسعينات لأسباب سياسية. لذا، نجد أن مفهوم الأمن الغذائي لم يعد يقاس بإمكانات الدول أو وضعها المالي فحسب، بل أصبح يلامس أبعاداً وجوانب تتعلق بالعلاقات الدولية والوطنية، فثمة أبعاد سياسية وأبعادٌ اجتماعية وأبعاد حضارية علاوة على البعد الاقتصادي البحت.

حدد مفهوم الأمن الغذائي العربي بعنصرين متكاملين [٣]، الأول قصير المدى يعتمد على تخزين المنتجات الغذائية بكميات كافية لكي تكون بديلاً أساسياً في حال تعرض دولة عربية أو أكثر إلى عقوبات اقتصادية تحول دون تصدير المواد الغذائية إليها.

والعنصر الثاني طويل المدى يقتضي القيام بتنمية القدرات الغذائية العربية عن طريق استغلال الإمكانات المتاحة بأفضل الطرق، وتوجيه العائدات الضخمة من النفط لتحسين الأداء، وتوفير ما يلزم للعملية الإنتاجية.

ومن هنا، فمن الواجب علينا النظر الى موضوع الأمن الغذائي العربي بصورة جدية، إذ أن سلاح الغذاء الذي تستخدمه الآن الولايات المتحدة اكثر من أي وقت مضى هو من أخطر الأسلحة التي تهدد به الدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص، ولا سيما على الصعيد السياسي والصعيد الاجتماعي والصعيد الحضاري، ولعل أزمة الخليج خير دليل على ذلك. وقد أصبح الحظر الاقتصادي الذي تتبعه هيئة الأمم المتحدة في معاقبة الدول النامية ذا آثار مروعة، فهو نوع من تجويع الشعوب، والضغط على أبسط حاجاتها الإنسانية، فإن البعد الحضاري لهذه الظاهرة لا يكمن في رفع مستويات أسعار المواد الغذائية والتلويح باستخدامها كسلاح ضغط اقتصادي وسياسي بقدر ما يكمن في عدم تصديره نهائياً أو فرض حظر على تصديره إلى مجموعة معينة من الدول، ولذا ؛ فإن المشكلة تجاوزت أبعادها المألوفة لتصبح مشكلة حضارية تهدد حياة الشعوب لا سيما أن الغذاء لا يعني رفاه الإنسان وتقدمه بقدر ما يعني بقاءه أوعدمه [٤].

أما البعد الاجتماعي فقد تمثل بانسحاب الكثير من الأيدي العاملة التي تعمل في الزراعة (الريف) إلى المدينة وهي الفئة المستهلكة. وبالتالي نجد أن الإنتاج الزراعي يقل، وتهدر الموارد الزراعية، مما يشكل ضغطاً على المرافق العامة يعيق مسيرة التقدم والنمو، وبالتالي تنشأ المشكلات الاجتماعية، ويصبح توفير القوت اليومي هدفاً بعيد المنال بعد أن هدرت الموارد الطبيعية والإمكانات الزراعية بسبب الهجرة وتركها دون الاستفادة منها.وكان لهذا البعد الأثر الكبير في امتداد ظاهرة التصحر لكثير من أراضي المنطقة العربية.وعليه فإن هذه الابعاد مجتمعة تجعل الأمن الغذائي قضية خطيرة ومركزية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١-١ واقع الأمن الغذائي العربي :

نستطيع القول إن واقعنا الغذائي يزداد سوءاً، حيث يزداد إهمال الأقطار العربية للأراضي الصالحة للزراعة، إذ يتم استغلال حوالي ٣٠,٤٪ من الأراضي الصالحة للزراعية في الدول العربية، التي تقدر بحوالي ١٩٨ مليون هكتار، وفيما يلي استعراض لعناصر الأمن الغذائي التي تشكل في مجموعها واقع الأمن الغذائي العربي.

١-١-١ الموارد الطبيعية الزراعية :

تبلغ مساحة الوطن العربي ١و٤ مليار هكتار (١٤ مليون كم٢)، أي ما يعادل ٢و١٠ من مساحة العالم، وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الوطن العربي حوالي ١٩٨ مليون هكتار، يمكن زيادتها إلى ٢٣٦ مليون هكتار من خلال عمليات استصلاح الأراضي[٥]. تمثل المساحة الصالحة للزراعة ١٤٪ من المساحة الكلية[٦]، وقد استغل في عام ١٩٩٢ في الإنتاج الزراعي حوالي ٦٠,٢ مليون هكتار، في حين تبلغ المساحات المروية حوالي ١١,١ مليون هكتار، أما باقي المساحات فهي تزرع اعتماداً على مواسم الأمطار المتقلبة. ويمثل الجدول التالي الاستخدامات المختلفة للأراضي الزراعية في الوطن العربي لسنة ١٩٩٢ م.

جدول رقم (١)

إستخدام الأراضي عام ١٩٩٢ م

الف هكتار

الدولة	جملة الأراضي	الأراضي الزراعية	المراعي الدائمة	أراضي الغابات	الأراضي الأخرى
الأردن	٨٩٢١	٣٦٥	٧٩١	٧١	٧٦٩٤
الإمارات	٨٣٦٠	٣٩	٢٠٠	٣	٨١١٨
البحرين	٦٨	٢	٤	-	٦٢
تونس	١٦٣٦١	٤٨٨١	٤٠٤١	٦٤٧	٦٧٩٢
الجزائر	٢٣٨١٧٤	٨١١٦	٣٠٤٠٠	٤٦٩٩	١٩٤٩٥٩
جيبوتي	٤١٧,٦	٠,٣	٢٠٠	٦	٢١١,٣
السعودية	٢١٤٩٦٩	٣٧٤٦	١٢٠٠٠٠	١٨٠٠	٨٩٤٢٣
سوريا	١٨٥١٨	٥٩٠٩	٨٠٥٩	٦٥٥	٣٨٩٥
السودان	٢٥٠٥٨١	١٢٩٧٥	١١٠٠٠٠	٤٤٢٤٠	٨٣٣٦٦
الصومال	٦٣٧٦٦	١٠٣٨	٤٣٠٠٠	٩٠٤٠	١٠٦٨٨
العراق	٤٣٨٣٢	٥٤٥٠	٤٠٠٠	١٩٧٠	٣٢٤١٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تابع جدول رقم (١)

الدولة	جملة الأراضي	الأراضي الزراعية	المراعي الدائمة	أراضي الغابات	الأراضي الأخرى
عُمان	٢١٢٤٦	٦٣	١٠٠٠	-	٢٠١٨٣
قطر	١١٠٠	٧	٥٠	-	١٠٤٣
الكويت	١٧٨٢	٥	١٣٧	٢	١٦٣٨
لبنان	١٠٤٠	٣٠٦	١٠	٨٠	٦٤٤
ليبيا	١٧٥٩٥٤	٢١٧٠	١٣٣٠٠	٧٠٠	١٥٩٧٨٤
مصر	١٠٠١٤٥	٣٦٠٠	-	١٧٣	٩٦٣٧٢
المغرب	٤٤٦٥٥	٩٨٤٨	٢٠٩٠٠	٧٩٠٠	٦٠٠٧
موريتانيا	١٠٢٥٥٢	٢٠٨	٣٩٢٥٠	١٥٠٠٠	٤٨٠٩٤
اليمن	٥٢٧٩٧	١٤٨١	١٦٠٦٥	٢٠٠٠	٣٣٢٥١
المجموع	١٣٦٥٢٣٨,٦	٦٠٢٠٩,٣	٤١١٤٠٧	٨٨٩٨٦	٨٠٤٦٣٦,٣

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغلية والزراعة، الكتاب السنوي للإنتاج، ١٩٩٣م.

١-١-٢ الموارد المائية :

بات من الضروري ربط الأمن الغذائي بمصادر المياه في الاقطار العربية كافة، بإعتباره أحد ركائز الامن الغذائي وذلك من خلال تغطيته البشرية والزراعية كماً ونوعاً، لا سيما إذا علمنا أن الوطن العربي الذي يمتد على مساحات شاسعة، وتغطي معظم أراضيه الصحراء يعتمد على مياه الأمطار لسد متطلباته الزراعية والإنتاجية حيث تبلغ المساحات الزراعية المطرية حوالي ٣٤,٩٤ مليون هكتارلعام ١٩٩٢ (٧). في الوقت الذي يبلغ فيه معدل السقوط ٢٢٧١ مليار متراً مكعباً؛ وهي كميات قليلة نسبياً وبخاصة أن هناك تذبذباً في معدلات السقوط كما هو مبين في الجدول رقم (٧). الأمر الذي يجعل أنتاج الأراضي الصالحة للزراعة يعتمد في معظم الأحيان على مدى توافر المياه، إذ تقدر الموارد المائية المتاحة للاستغلال حوال ٣٥٣ مليار م٣ يستخدم منها ما يقارب ٥و٨٨٪ للزراعة وحدها على المستوى العربي (٦). وتقدر مصادر المياه السطحية بـ ١٤٠ مليار م٣ تقريباً، والمياه الجوفية ٢٣ مليار م٣ تقريباً، وتبلغ كمية المياه المعالجة أو المحلاه حوالي ١٠ مليار م٣. ولذلك، فإن اكثر من ثلثي المياه تخصص للزراعة، وهذا يعني تخلف نظم الري وأساليبه، وتدني كفاءة استخدام المياه الزراعية، ومما يدل على ذلك

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ضياع ما نسبته ٦٠٪ من مياه الري الحقلية بسبب سوء الإستخدام ولا تستفيد منها النباتات المزروعة [٦].

ويبين الجدول التالي المساحات المطرية والمساحات المروية والمساحات المتروكة لسنة ١٩٩٢ في الأقطار العربية.

٤٧١٢٢٣

جدول رقم (٢)

استخدام الأراضي الزراعية عام ١٩٩٢

ألف هكتار

الدولة	المحاصيل الموسمية			المحاصيل المستديمة
	المطرية	المروية	المتروكة	
الأردن	١٨٨,٣	٤٨,٤	٣٩,٣	١٠٥,٨
الإمارات	–	٢٢,٠	١١,٦	٣٠,٦
البحرين	–	٤,١	–	٣,٢
تونس	١٨١٥,٠	١٤٥,٥	٩٦٣,٨	٢٠٨٣,٥
الجزائر	٤١٨٧,٧	٢٨١,٧	٣١١٤,٦	٥٣٢,١
جيبوتي	٠,٣	–	–	–
السعودية	٢٦٩١,٠	٩٦٠,٠	–	٩٥,٠
السودان	١٠٩٨٠,٠	١٩٢٠,٠	–	٢٤٥,٧
سوريا	٤٢١٥,٠	٩٠٦,٠	٤٣٣,٠	٧٨٨
الصومال	٩٠٠,٠	١٢٠,٠	–	١٨
العراق	١٥٨٥,٨	٢١٨٥,٥	٢٢٢٨,٨	١٨٦,٥
عُمان	–	١٢,٧	٣٠,٢	٤٨,١
قطر	–	٥,٥	٧,٨	٢,١
الكويت	٣,٠	٢,٠	–	–
لبنان	١٣٠,٠	٨٦,٠	–	٩٠
ليبيا	١٥٦٥,٠	٢٥٠,٠	–	٣٥٥
مصر	١١٨,١	٢٤٩١,٨	–	٤٠٠,٤
المغرب	٥٣٩٢,٠	١٢٨٠,٠	٢٥٢٣,٢	٦٥٣
موريتانيا	٢١٠,٣٠	٢٣,٢	٤٥,٣	٢٥٦,٨
اليمن	١٠١٦,٠	٣٦٠,٠	–	١٠٥
المجموع	٣٤٩٩٧,٥	١١١٠٤,٤	٩٣٩٧,٦	٦٣٩٨,٧

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، ١٩٩٤، ص١١.

– غير متوفرة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولا تقتصر مشكلات المياه عند بعدها الكمي، بل تصل إلى نوعية المياه وجودتها. التي تتخذ بعداً بالغ الأهمية، إذ أن كثافة استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات ومخلفات الاستخدامات الصناعية والحضرية في مجاري المياه تعرض المياه السطحية والمياه الجوفية للتلوث بصورة عالية جداً، إذ يصعب معالجة ذلك في كثير من الأحيان، إضافة إلى زيادة معدلات الترسيب والطمي خلف السدود وفي المجاري الرئيسية، مما يعيق وصول الماء في المجاري الفرعية إلى المساحات الزراعية، التي تعتمد على هذه القنوات في عمليات الري [٦].

١-١-٣ الثروة الحيوانية :

يمتلك الوطن العربي ثروة حيوانية متنوعة قدرت بحوالي ٢٦٤ مليون رأساً من الحيوانات المنتجة عام ١٩٩٢، منها ٣٧ مليون رأساً من الأبقار، ٢ مليون رأساً من الجاموس، و١٢٠ مليون رأساً من الأغنام، ٥٧ مليون رأساً من الماعز، و ٣و٩ مليون رأساً من الإبل.

ويمثل عدد الأبقار في الوطن العربي نسبة ٣٪ من الإنتاج العالمي، وتمثل الأغنام والماعز حوالي ١٠٪، وهذا يمثل ما نسبته ١٣٪ من الثروة الحيوانية في العالم [٨].

أما المراعي الطبيعية والتي تبلغ مساحتها حوالي ٤١١,٤ مليون هكتار معظمها مراع فقيرة يتعرض أغلبها للرعي الجائر إضافة إلى تأثرها بصورة مباشرة بمعدلات هطول الأمطار، الأمر الذي ينعكس على إنتاجية الثروة الحيوانية، فبعد أن حققت أعداد الحيوانات الرئيسية إرتفاعاً في عقد الثمانينات، فإن عقد التسعينات لا يبشر بالتحسن. إذ حققت أعداد كل من الأبقار والإبل تراجعاً بلغت نسبته ٨٪ و ١٣٪ على التوالي لمتوسط الفترتين (٨٧-١٩٨٩) و (٩٠-١٩٩٢)، وهذه النسبة ليست قليلة. أما الماعز فقد كان التغير إيجابياً ولكنه بطيء، إذ بلغت ٠,٠١٪، وفيما يتعلق بأعداد الجاموس والأغنام فقد تغيرت تغيراً إيجابياً بنسبة ٢٪ و ٣٪ على التوالي.

جدول رقم (٣)

نسبة التغير في أعداد المجموعات الرئيسة من المواشي بين الفترتين ٨٧-١٩٩٢م

السنوات / النوع	متوسطر الفترة ٨٧-١٩٨٩	متوسط الفترة ٩٠-١٩٩٢	نسبة التغير بين الفترتين
أبقار	٤١٦٥٠,٤٣	٣٨٢٩٠,٠١	٨٪-
جاموس	٢٦٠٤	٢٦٥٧,٥٢	٢٪
أغنام	١١٧٧٢٦	١٢١٣٨٨,٣٦	٣٪
ماعز	٦٢٦٩٩,١	٦٢٧٠٨,٢	٠,٠١٪
جمال	١١٩٣٥,٦٣	١٠٢٦٨	١٣٪-

المصدر : حسبت وجمعت من الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد متفرقة (٨٨-١٩٩٣).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن أجل تطوير هذا القطاع، يجب تحسين إدارة الثروة الحيوانية والالتزام العملي بتشريعاتها من حيث منع ذبح الإناث والعجول الرضيعة مما يؤثر سلباً، بدرجة كبيرة، على قدرة هذا القطاع على التجدد التلقائي [٦] والتركيز على التوسع في تحسين النوعية ؛ أي (النمو الرأسي) لا على زيادة الأعداد (النمو الأفقي).

ولا نستطيع في سياق حديثنا عن الثروة الحيوانية أن نغفل إنتاج الوطن العربي من الحيوانات الداجنة أي إنتاج اللحوم البيضاء، إذ لا توجد أرقام تعطينا حجم الثروة الداجنة لدينا، ولكن نجد أن البلدان العربية حققت زيادة ملموسة في إنتاج اللحوم البيضاء عبر الثمانينات، فقد زاد مجمل الإنتاج من ٨٥٠ الف طن في الفترة الزمنية الممتدة ما بين عام ١٩٧٩ وعام ١٩٨٣ ليرتفع إلى ١٤٥٦ ألف طن في الفترة الزمنية ما بين عام ١٩٨٤ وعام ١٩٨٨، [٢] فكانت الزيادة الإجمالية في الفترة الثانية عن الأولى تقدر بـ ٧١٪، فقد ارتفع نصيب الفرد من اللحوم البيضاء من ٥كغم كمعدل سنوي للفترة ٧٩-١٩٨٣. ليصل إلى ٧كغم خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٨ [٢]. ونرى أن الإنتاجية عالية في حالة اللحوم البيضاء؛ لأن مستوى التقنيات الحديثة المستعملة في النظم الزراعية جيدة، ونجد أن الأردن تتصدر مجموعة البلدان العربية من حيث نصيب الفرد من إنتاج اللحوم البيضاء حيث يبلغ ٣٠ كغم للفرد في العام لمتوسط الفترة (٨٤-١٩٨٨) [٢]. ولكن تبقى المشكلة الأكبر التي تواجه الإنتاج من هذه السلعة شح الأعلاف المتوفرة من المصادر المحلية، إذ أن جل الكميات المستعملة من الكسب والذرة الصفراء تستورد من الخارج. وبلغت كلفة المستوردات من الأعلاف المركزة لمشاريع إنتاج الدجاج والبيض حوالي ٧٠٪ من إجمالي التكاليف الإنتاجية في الوطن العربي.

أما فيما يتعلق بالثروة السمكية، فيحتل الوطن العربي حوالي ٢٢,٧ ألف كيلومتر من الشاطئ البحري، ونحو ٦٠٨ ألف كيلو متر مربع هي مساحة الجرف القاري العربي،[٦] مما يوفر ثروة سمكية بكميات جيدة، ولكنها غير مستغلة الاستغلال الأمثل.

١-٢ الموارد الغذائية والسكان وعلاقتهما بالأمن الغذائي

١-٢-١ معادلة الموارد الزراعية والسكان :

بلغ عدد سكان الوطن العربي عام ١٩٩٢ حوالي (٢٣٦) مليون نسمة، بمعدل نمو سكاني بلغ (٧و٢٪) سنوياً، ومن الملاحظ أن النمو السكاني أصبح في تناقص منذ منتصف السبعينات وذلك بسبب تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والحضارية، إذ أن مستويات المعيشة بعامة والتعليم بخاصة قد تحسنت بصورة ملحوظة [٥]، فأصبحت الأسر العربية تفضل

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العائلات القليلة العدد حتى تستطيع تحقيق الرفاهية الاقتصادية المثلى، والمستوى المعيشي اللائق، كما أصبح التعليم وبخاصة تعليم المرأة حافزاً لمشاركتها في النشاط الاقتصادي خارج المنزل، إضافة إلى تطور البرامج التي تعتمدها الدول العربية للحد من النمو السكاني.

جدول رقم (٤)

معدلات النمو السكاني في الوطن العربي في الفترة الزمنية ٧٦-١٩٩٢ م

(معدلات نمو سنوية)

مجموع الدول / الفترة الزمنية	الدول النفطية (٪)	الدول غير النفطية (٪)	الوطن العربي (٪)
١٩٨٠-٧٦	٣,٩	٣,٢	٣,٤
١٩٨٥-٨١	٤,٠	٢,٩	٣,٢
١٩٨٩-٨٦	٣,٤	٢,٨	٣,٠
١٩٩٢-٨٩	٣,٥	٢,٤	٢,٧

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، ١٩٩٣،ص٧١.

على الرغم من تناقص معدلات النمو السكاني، إلا أن الزيادة السكانية مستمرة وهذا يعني زيادة الطلب، مما يعني اتساع الفجوة الغذائية في الدول العربية في ضوء الزيادة المحدودة في الموارد الغذائية، إذ بلغ نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الوطن العربي في المتوسط العام لعام ١٩٩١ حوالي ٢٢٨ دولاراً [٩]، وقد انخفض بمعدل ١,٣٪ عن سنة ١٩٩٠ حيث بلغ ٢٣١ دولار سنة ١٩٩٠.

ولما كانت مساحة الأراضي الزراعية ثابتة وإنتاجيتها محدودة، وعامل السكان في تغير مستمر نحو الزيادة، فقد تزايد الاعتماد على الواردات الغذائية، مما أدى إلى ازدياد قيمة نصيب الفرد الواحد من الفجوة الاستيرادية الغذائية من حوالي ٧و٤ دولاراً عام ١٩٧٠ إلى حوالي ٥و٦١ دولار عام ١٩٩٠ [٦].

وقد سجل الناتج المحلي الزراعي في الوطن العربي ارتفاعاً مضطرداً خلال الفترة (٨٠-١٩٩١)، حيث ارتفع من ٢٤,٤ مليار دولار عام ١٩٨٠ الى نحو ٥٢ مليار دولار عام ١٩٩١ بالأسعار الجارية، أي بمعدل نمو سنوي بلغ ٧,٦٨٪ خلال الفترة (٨٠-١٩٩١)، و ١,٢٣٪ خلال الفترة (٩٠-١٩٩١) [٦]، ويعزى الإرتفاع المستمر في قيمة الناتج الزراعي العربي الى الزيادة المضطردة في قيمة الناتج الزراعي في الدول النفطية التي تضم العراق الذي يملك أكبر إنتاج زراعي وكل من الجزائر وليبيا، إضافة الى دولة الإمارات العربية المتحدة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والبحرين والسعودية وعُمان وقطر والكويت، وذلك بسبب الإهتمام الخاص الذي توليه هذه البلدان لتنمية الإنتاج الزراعي، وتوفير الاستثمارات والإمكانيات البشرية اللازمة لتطويره، حيث ارتفع قيمة الناتج المحلي الزراعي في الدول النفطية من ٧,٤ مليار دولار في عام ١٩٨٠ الى نحو ٣١,٢ مليار دولار عام ١٩٩١، وكذلك الدول غير النفطية فقد ارتفع من ١٧ مليار دولار في عام ١٩٨٠ الى نحو ٢٠,٨ مليار دولار عام ١٩٩١(٢).

وعلى المستوى القطري ما يزال القطاع الزراعي يمثل أهمية متقدمة في الهيكل الاقتصادي لعدد غير قليل من الدول العربية، إذ تعد الصومال في مقدمة هذه الدول، فقد بلغ نصيب القطاع الزراعي عام ١٩٩٢ ما نسبته ٥٠٪ في ناتجها المحلي الإجمالي، وتأتي في المرتبة الثانية كل من سوريا والعراق بنسبة ٣٤٪، ثم السودان بنسبة ٣٢٪، أما دول الخليج القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تتراوح ما بين ٠,٤٪ و ١,٦٪، أي أنها مة (٥).

تقدم، نجد أن معادلة الموارد الزراعية والسكان غير متكافئة، إذ أن ة لا تستطيع مواجهة الطلب المتزايد على المواد الغذائية، ولا المتغيرة والمتطورة للأفراد والعلة لا تكمن، في النمو النمو في القطاع الزراعي، وإنما في تخلف هذا بي ومتطلباته؛ لأن الإهمال الذي واجهه هذا ة زادت في تأخره وإعاقة تقدمه.

المحلية، المستوردة)

تهلكة أفضل مؤشر
لغذائية يبين نسبة
نسبة الاعتماد

د زاد خلال
ي بنسبة اجمالية
الحيوانية (المحلية،
٧ كغم /فرد في نهاية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما نصيب الفرد من مجمل الحبوب المستوردة فقد زاد بنسبة إجمالية مقدارها ٨٩٪، وهو معدل مرتفع جدا مما يدل على الانكشاف الخارجي للميزان التجاري لهذه المادة، وهذا يعني اعتمادنا الرئيسي على الاستيراد لتوفير الكميات المطلوبة من الحبوب، اما الفواكه والخضروات فقد تحسن نصيب الفرد منها في السنوات ٨٤-١٩٨٨ عنها في السنوات ٧٤-٧٨، كما تحسن نصيب الفرد من المنتجات الحيوانية في الفترات نفسها بمعدل اجمالي بلغ (٤٦٪) من الناتج المحلي وليس المستوردة.(٢)

وعليه، فإن مساهمة الانتاج المحلي من جملة ما يستهلكه الفرد العربي من معظم المواد الغذائية قد انخفضت، وكان الانخفاض الاكبر في المنتجات النباتية، فقد انخفضت من ٧٧٪ في السنوات ٧٤-٧٨ إلى ٦٧٪ في السنوات ٨٤-١٩٨٨.

ولذا، يمكننا القول أن نصيب الفرد في الوطن العربي من السلع الرئيسية يزداد، ولكن مساهمة الإنتاج المحلي في هذا النصيب متناقصة، وهذا يجعل مستوى الامن الغذائي يزداد سوءاً، إذ أن نصيب الفرد من المواد الغذائية يزداد تبعاً لتغير الظروف المعيشية المحيطه به، فهو يطمح دائماً لتحقيق الرفاهية الاقتصادية لتوفير الغذاء الصحي والكامل له، واذا لم يتوافر الغذاء بالكميات الكافية على النطاق العربي فإن الفجوة الغذائية سوف تتسع وتتفاقم المشكلة الغذائية في وطننا العربي.

١-٢-٣ معوقات تطور القطاع الزراعي في الوطن العربي :

لم يحظ القطاع الزراعي العربي باهتمام الخطط التنموية والبرامج الاستثمارية، اذ لم تتجاوز الاستثمارات الزراعية الفعلية إلى الناتج المحلي الإجمالي في بداية الثمانينات ٥و٧٪ سنوياً في المتوسط (٥). فبقي متخلفاً عن تلبية الطلب المتزايد وأنماط الاستهلاك المتغيرة. إضافة إلى المعوقات القطرية والقومية التي حالت دون تقدم هذا القطاع المهم، الذي يعتبر رديفاً لعملية التقدم الاقتصادي والاجتماعي على السواء.

١-٢-٣-١ أثر عملية التحضر على القطاع الزراعي :

لقد أثرت الهجرة السكانية من الريف (الزراعي) إلى الحضر (الصناعي، الاستهلاكي) بشكل مزدوج في برامج التخطيط الاقتصادي والبرامج التنموية في البلدان العربية لا سيما القطاع الزراعي، مما أدى إلى شيوع ما يسمى بتهريم الريف، ومن جهة أخرى كان تأثير الهجرة على القطاعات الأخرى واضحاً من حيث زيادة الطلب الاستهلاكي والضغط على المرافق العامة في المدن، مما يعيق عمليات الإستمرار في البرامج التنموية والوصول إلى النمو الاقتصادي والصناعي المطلوبين ؛ إذ أن ثلث القوى العاملة تعيش تقريباً في رغد نسبي والباقون يكدحون

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

للعيش عند حدود الكفاف، وشظف الزراعة والحياة الريفية، مما أدى إلى هجرة أعداد كبيرة من أبناء الريف إلى المدينة أو الترحال تاركين وراءهم الأراضي الزراعية دونما استغلال باحثين عن ظروف حياة أفضل، فتناقصت نسبة أهل الريف من ٥٩٪ عام ١٩٧٠ إلى ٣٥٪ عام ١٩٩٢ (٦).

فقد كانت نسبة العاملين في قطاع الزراعة مقارنة بالقوى العاملة الكلية عام ١٩٦٥م ٦٣٪ (٥) ، وأصبحت النسبة ٣٨٪ خلال الفترة (٨٩-١٩٩١)، وهذا يعني تراجع معدل نمو القوى العاملة في الزراعة بصورة مستمرة (١٠).

إن قلة توافر الأيدي العاملة اللازمة في الزراعة سببت خسائر كبيرة في القطاع الزراعي في سوريا، كما أن الهجرة الداخلة والهجرة الخارجة أثرت على النمو الإنتاجي في كل من الأردن واليمن. وقد أدى ذلك إلى إهمال القطاع الزراعي من حيث عدم توافر الكوادر المتخصصة للعمل في القطاع الإنتاجي، وهجرة الخبرات، وتوقف الابتكار والتطوير التكنولوجي في هذا القطاع الحيوي.

١-٢-٣-٢المعوقات القطرية:

أ. المعوقات الاقتصادية:

١. السياسات الزراعية المتبعة في الوطن العربي :

لقد أظهرت السياسات الزراعية القطرية عدم وجود انسجام مع أهداف التنمية الريفية، إذ خصص الجز الأكبر من إجمالي الاستثمارات القومية لصالح القطاعين الصناعي والحضري؛ كما كان هناك تميز واضح لهذين القطاعين من حيث سياسات الأسعار ونسب التبادل بين القطاعين الريفي والحضري مما أدى إلى تدهور الإنتاجية في القطاع الزراعي(١٠).

تواجه البلدان العربية اختلالات هيكلية في بنيانها الاقتصادي (٨)، وتفاوتاً واضحاً في معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية المختلفة بسبب ضآلة مساحة قطاع الزراعة في الاقتصادات العربية مقارنة بالقطاعات الخدمية الاخرى.

ولقد تعرضت الزراعة في الدول العربية بدرجات متفاوتة لمختلف أنواع التدخل الحكومي التي شكلت في بعضها احتكار التسويق، التسويق الحصصي والتسويق الاختياري، والضرائب المباشرة وفي بعضها الآخر دعم مدخلات الإنتاج كما هو الحال في الدول الخليجية(٥)، بالإضافة إلى سياسات قطاعية أخرى، أهمها سياسات الأسعار الزراعية، إذ إن أهم الوسائل التي يتم استخدامها لتمويل الموارد من القطاع الزراعي إلى غيره من القطاعات الانتاجية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وإلى المستهلكين في المدن هي سياسة تسعير المنتجات الزراعية وبخاصة المواد الغذائية [٨]، اذ يتم تحديد الاسعار بناءً على تكلفة الانتاج اضافة إلى هامش ربحي يشكل دخلا للمزارع.

إضافة إلى ذلك فإن الإقراض الزراعي يهدف دائماً إلى زيادة الإنتاجية والحفاظ على الموارد الطبيعية، وكانت مؤسسات الإقراض الزراعي تسعى دائماً للوصول إلى صغار المزراعين والمنتجين [١١]، ولكن يتضح أنه في الوطن العربي لم تقم هذه المؤسسات بدورها وبقى المزارع العربي يكافح وحده. وهذه السياسات الزراعية المتبعة في الوطن العربي أدت إلى وجود اختلالات في السوق أحدثت تشوهات في أسواق الإنتاج الزراعي. إضافة الى ما سبق فإن الجانب التخزيني للعمليات الزراعية يعاني قصوراً كبيراً، حيث يسود التخزين التقليدي في معظم البلدان العربية، ويتم معظمه في العراء، كما يؤدي سوء الحفظ قبل البيع أو التصنيع الى إتلاف قسم من الغلال حيث تقدر نسبة الفاقد من الحبوب على سبيل المثال في البلدان العربية بحوالي ١٥٪ [١٢]. بسبب رداءة التخزين الذي يعتبر أحد معوقات تقدم القطاع الزراعي.

٢- انخفاض الإدخار:

وهي من المعوقات المهمه التي تحد من الاستثمار في القطاع الزراعي، ومن تحقيق مستويات عالية من التنمية واستغلال الموارد المتاحة بالشكل الأمثل. وكما كانت الزيادة في الانتاج تعتمد بشكل واضح على ارتفاع حجم الاستثمار فإن انخفاضه يقود إلى انخفاض الدخل مما يؤدى إلى انخفاض الادخار، ولذا، تدور هذه الأسباب والنتائج في حلقة مفرغة تعوق تقدم البلدان العربية الاقل نمواً وتطوراً [٨].

ب. معوقات العوامل المساندة :

١. المعوقات التكنولوجية :

وهي تتمثل في عدم توافر الاصناف والتقاوي الملائمة للظروف البيئية في كل منطقة من المناطق الانتاجية ولا سيما تلك المناطق التي تتميز بانخفاض الأمطار أو المقاومة للأمراض، كالصدأ بالنسبة للقمح ومشكلة التفرط بالنسبة للسمسم كما هو الحال في السودان [١٣]. اضافة الى عدم توافر المدخلات التقنية التي تزيد من انتاجية الأرض، مثل الجرارات الزراعية والأسمدة الكيميائية [٨]، وافتقارها الشديد للمستوى الفني للمعاملات الزراعية بالشكل الذي يجعلها من أهم أسباب انخفاض الإنتاجية [١٠].

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢. المعوقات التنظيمية والمؤسسية :

وهي ذات أهمية كبرى لتأثيرها على كفاءة عناصر الإنتاج مثل رأس المال والأرض والمياه والتكنولوجيا، [١٠] وتشمل هذه المجموعة السياسات الحكومية التي تتعلق بالسياسات السعرية، والتسويق الزراعي، ونظام الحيازة أو الملكية، والإدارة المزرعية. إن هذه العوامل ليست بالمستوى المطلوب في البلدان العربية إلا في عدد قليل منها تلك التي تمتلك رؤوس الأموال الضخمة كالسعودية، فيما تعاني الكثير منها مثل السودان من أزمة التسويق الزراعي وفي قدرتها على المنافسة السعرية نظراً لافتقارها للإدارة الزراعية الحديثة.

٣. تخلف برامج البحث العلمي :

إن تطور التقنيات الزراعية تعتمد في الأساس على البحث العلمي؛ والذي يشمل توفير معلومات عن المشاكل التي تواجه الزراعة، فمثلاً في حالة استصلاح واستزراع مساحة الأراض، يجب أولاً توفير معلومات أساسية عن العوامل التي تؤدي الى ملوحة وقلوية التربة مثل حركة الماء في التربة الى أعلى ونسبة التبخر والإملاح، وفي حالة انتاج صنف من الحبوب بمواصفات عالية الجودة فإن البحث العلمي يأتي دوره توفير معلومات أساسية كثيرة في وراثة النبات والعمليات الفسيولوجية وغيرها من العوامل الأخرى [١٤]. ونرى من ذلك أن محصلة البحث العلمي هي الحصول على معلومات ومعارف تشكل الأساس السليم للعملية التكنولوجية.

ولكن نجد أن واقع البحث العلمي في الدول العربية واقعاً متخلفاً نظراً لعدم توافر الأموال اللازمة له والمحفزات للعاملين فيه، وعدم كفاية الإدارات القائمة عليه، إضافة الى تعدد الجهات البحثية وضعف آليات التنسيق فيما بينها. [٨]

جـ. المعوقات الطبيعية :

وهي المعوقات الخاصة بالتربة الزراعية والموارد المائية والمراعي والمناخ، إذ تتميز نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية في الوطن العربي، كما هو الحال في العراق وسوريا، بارتفاع نسبة الملوحة مما يؤدي إلى تدهور الإنتاجية الهكتارية [١٣]، وثمة مشكلات تتعلق بانجراف التربة وتعريتها الأمر الذي يؤدي إلى هجرة هذه الأراضي كلياً، أما بالنسبة للموارد المائية فإن اكثر من ٨٠٪ من المساحات الزراعية تعتمد على الأمطار وبالتالي فهي مرتبطة بكميات الهطول، وفيما يتعلق بالمراعي فهي في معظمها مراع صحراوية علاوة عن تعرضها للرعي الجائر.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١-٢-٣ -٣ المعوقات القومية :

أ. انتقال العمالة :

أصبحت البلدان العربية النفطية مناطق جذب للعمالة العربية استقطبت أكثر من نصف القوى العاملة في الزراعة من سنة ١٩٦٥ إلى ١٩٩١، مما أدى إلى ضياع الكثير من الأراضي الزراعية، وقد ترتب على ذلك آثار سلبية كما حدث في اليمن وعمان، حيث انخفضت المساحة المزروعة، وارتفعت أجور العمالة الزراعية. كما عانى الأردن من هجرة العمالة بنسبة كبيرة إلى دول الخليج، وقد تم التغلب على هذه المشكلة باستقطاب عمالة مصرية وسورية وآسيوية (٨).

ب. انتقال رؤوس الأموال :

ساهمت محدودية انتقال رؤوس الأموال بين الأقطار العربية في تقليل فرص الاستثمارات الزراعية في بيئتها المناسبة على نطاق القطاع الخاص حيث أن المخاطرة عالية. لأن جملة التدفقات المالية الرسمية تستند حركتها على قرارات سياسية وسيادية لا تتأثر كثيراً بمتغيرات السوق (٨).

الا أن إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عام ١٩٧٥، والتي تهدف إلى إزالة مخاوف المستثمر وتقديم الضمانات المالية والمعنوية له في البلد الذي يستثمر فيه، تعد من الجهود المبذولة لتذليل العقبات التي تحول دون تدفق رؤوس الأموال الخاصة نحو الاستثمار الزراعي، إذ يعد قطاع الإنتاج الزراعي قطاعاً تزيد فيه نسبة المخاطرة الاستثمارية.

جـ. التنسيق العربي :

يعد عدم التنسيق العربي من أهم المعوقات، حيث أن التعاون العربي في مجال الزراعة من أهم الخطوات التي يجب اتخاذها من أجل نمو القطاع الزراعي ؛ فالتشريعات الزراعية، وتدفق رؤوس الأموال، وانتقال الأيدي العاملة، هذه الأدوات مجتمعة تفتقد إلى التنسيق في الخطط التنموية الزراعية لهذا تبقى الجهود القطرية المبذولة لتنمية القطاع الزراعي جهوداً مبعثرة وغير منظمة، ولا تصل إلى الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية العربية لكي تحقق التنمية الزراعية على الصعيد العربي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١-٣ الفجوة الغذائية في الوطن العربي :

على الرغم مما يقال عن ازدياد الفجوة الغذائية في الوطن العربي واتساع الفرق بين مجمل الإنتاج الغذائي في الوطن العربي وبين الاستهلاك العربي من السلع الغذائية، فإن فترة التسعينات قلصت هذه الفجوة ولكن بدرجة قليلة جداً، وقد قسمت الدراسة لمعرفة تطور الفجوة الغذائية في فترة الثمانينات وبداية التسعينات إلى ثلاث فترات، الأولى تبدأ من ٧٩-٨٣، والثانية تبدأ من ٨٤-٨٨، والفترة الثالثة تبدأ من ٨٩-٩٣، حيث يبلغ طول هذه الفترات ٥ سنوات.

شهدت الفترة الأولى ارتفاعاً كبيراً في الفجوة الغذائية المتمثلة بالفرق ما بين مجمل الإستهلاك (الطلب) وإجمالي الإنتاج المحلي للمواد الغذائية حيث بلغت ٥و٣٦ مليون طن قيمتها ٦و١٢ مليار دولار.

ويظهر الجدول رقم (٦) أن قيمة الفجوة الغذائية في الفترة الثانية قد انخفضت بمقدار ٢٦٩ مليون دولار بالرغم من ازدياد الكمية إلى ٤٩,٧ مليون طن، ويعزى ذلك إلى إنخفاض الأسعار العالمية للسلع الغذائية منذ منتصف الثمانينات وبنسبة إجمالية قدرت، من قبل مصادر الأمم المتحدة، بحوالي ٣٨٪.

أما التسعينيات فقد بلغت الفجوة الغذائية حوالي ٧و٤٤ مليون طن بقيمة بلغت ٤و١٠ مليار دولار محققة الفجوة الغذائية انخفاضاً في قيمتها بنسبة ١٥٪ فقط نتيجة لارتفاع الإنتاج بنسبة ٢٠,٦٪ عن الفترة الثانية واستمرار انخفاض الأسعار لسنة ٩٣، ولكن تبقى نسبة انخفاض الفجوة الغذائية لا تضاهي نسبة الزيادة المحدودة جداً في مجمل الإنتاج من السلع الغذائية الرئيسية.

لقد شهد النصف الثاني من فترة الثمانينات تراجعاً واضحاً في نسبة الإكتفاء الذاتي لبعض السلع الرئيسية مثل الحبوب والزيوت واللبن السائل رافق ذلك ارتفاعاً كبيراً في الطلب الإجمالي (الإستهلاك)، حيث ارتفع إجمالي الطلب بنسبة ٢٧,٣٪ وهي زيادة كبيرة، وإذا أردنا أن نفسر تلك الظاهرة، فإننا نعزوها إلى إرتفاع الدخول في منطقة الخليج العربي بشكل كبير، أدى الى ازدياد الطلب وبالتالي تلبية هذا الطلب عن طريق الإستيراد دون الحرص على زيادة الإنتاج، وتفعيل دور القطاع الزّراعي، وزيادة الإنتاجية الزراعي لعناصر الزراعة العربية.

أما فيما يخص السلع الأخرى، فبعضها اتسم بالثبات في نسبة الإكتفاء الذاتي كالبقوليات والخضار والفواكه واللحوم الحمراء، والبعض الآخر حقق ارتفاعاً في نسبة الإكتفاء الذاتي كالبيض والسمك.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي المقابل فقد تحسنت الصورة في بداية التسعينات، وزادت نسبة الإكتفاء الذاتي لجميع السلع فيما عدا البقوليات التي انخفضت نسبة الإكتفاء الذاتي من هذه السلعة من ٧٩٪ في الفترة الثانية الى ٧٤٪ في الفترة الثالثة، وكذلك انخفضت نسبة الإكتفاء الذاتي من الزيوت من ٣٥٪ الى ٣١٪ ما بين الفترة الثانية والثالثة.

أما الخضار والفواكه، فقد رافقت الزيادة في الطلب على هاتين المجموعتين زيادة في الإنتاج الأمر الذي حقق درجة الاكتفاء الذاتي بنسبة ١٠٠٪.

وقد ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي لمجموعة اللحوم لتبلغ ٨٣٪ بسبب زيادة الانتاج من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن الطلب قد قل في فترة الدراسة الأخيرة عنها في الفترة الثانية، ويعزى ذلك إلى الأنماط الاستهلاكية للمواطن العربي وإيجاد بدائل أخرى.

وفيما يتعلق بالأسماك، فقد حققت فائضاً في الميزان السلعي ليصل الإكتفاء الذاتي من هذه السلعة إلى ما نسبته ١١٤٪.

أما المنتجات الحيوانية من البيض والحليب، فإن الفجوة الغذائية تقلصت في الفترة الثالثة لكل منهما عن الفترة الثانية إذ وصلت نسبة الاكتفاء الذاتي إلى ٩٥٪ لسلعة البيض، و٥٩٪ لسلعة اللبن (السائل). كما هو مبين في الجداول التالية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٥)

الفجوة الغذائية والطلب الإجمالي ونسبة الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية للفترة (٧٩-١٩٨٣)

القيمة : مليون دولار

الكمية : الف طن

السلعة	مجمل الإنتاج بالطن	الطلب الإجمالي	الفجوة الغذائية		نسبة الإكتفاء الذاتي (٪)
			الكمية	القيمة	
جملة الحبوب	٢٤٥٦٤,٠٨٢	٤٧٥٤٩,٤٤٤	٢٢٩٨٥,٣٦٢	٥٥٠٤,٠٣	٥٢
القمح	٨٧٥٤,٩٦٦	١٩٧٨٦,٥	١١٠٣١,٥٣٤	٢٣٢٥,١٣٢	٤٤
الذرة الشامية	٢٨٠٣,٢٨٨	٧٠٥٩,٨٣٧	٣٢٥٦,٥٥	٦٥٨,٥٦٢	٥٣
الأرز	٣٥٣٧,١٥٤	٤٠٤١,٨٨٦	١٥٠٤,٧٣٢	٧٥٦,٣٠٨	٦٣
الشعير	٤٤٤٨,٠١٦	٧٥٥٧,٢٦٨	٣١٠٩,٢٥٢	٧٥٠,٦١٤	٥٩
البقوليات	٩٥٢,٣٢٢	١٢١٠,٤٣٤	٢٥٨,١١٢	١٥٩,٧٨٨	٧٩
الخضار والبطاطا	٢٤٠١٠,٤٤٨	٢٤٦٩٦,٧٧٢	٦٨٦,٣٢٤	٢٣٨,٧٧٤	٩٧
الفاكهة	١١٠١٨,٢٤٢	١١٢٦٣,١٣٤	٢٤٤,٨٨٢	٣٢٠,٠٤٤	٩٨
السكر الخام	١٤٩٠,٨٠١	٤٨٨١,٨٢	٣٣٩١,٠١٨	١٤٤٤,٤٨٨	٣١
الزيوت	٩٥٨,١٦٢	٢٢٣٨,١٧	١٢٨٠,٠٠٨	٨٤٧,٦٣٤	٤٣
اللحوم	٢٥٩٠,٨٢٤	٣٦٢٦,٨٢٤	١٠٣٦	٢٣٣٨,٩٥٤	٧١
حمراء	١٨٢٧,٠٢٤	٢٣٤٤,٩٨٦	٥١٧,٩٦٢	١٦٧٥,٥٧٦	٧٨
بيضاء	٧٧٣,٨	١٢٩١,٨٣٨	٥١٨,٠٣٨	٦٦٣,٣٧٨	٦٠
أسماك	١٣٠١,٥٥٢	١٢٦٦,٩٩٦	-٣٤,٥٥٦	٩,١٩٢	١٠٣
البيض	٥٢٢,١٤٨	٦٦٨,٤٣٨	١٤٦,٢٩	١٩٩,٣٢	٧٨
اللبن (السائل)	٩٢٣٧,٩٣٦	١٥٨١٥,٥٢٨	٦٥٧٧,٣٤٤	١٥٩٠,٨٢٦	٥٨
المجمـــــوع	٧٦٦٤٦,٥١٨	١١٣٢٢٧,٣١٢	٣٦٥٧٠,٧٩٤	١٢٦٥٣,٠٥	

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة (١٩٨٢-١٩٩٤).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٦)
الفجوة الغذائية والطلب الإجمالي ونسبة الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية للفترة (٨٤-١٩٨٨)

القيمة : مليون دولار

الكمية : الف طن

السلعة	مجمل الإنتاج بالطن	الطلب الإجمالي	الفجوة الغذائية		نسبة الإكتفاء الذاتي (٪)
			القيمة	الكمية	
جملة الحبوب	٢٩٦٦٤,٨٦٢	٦١٩٢٤,٣	٣٢٢٥٩,٤٣٨	٥٤٨١,٦١٣	٤٨
القمح	١٢٥٤٥,٢٩	٢٧٤٩٣,٩٤٢	١٤٩٤٨,٦٥٢	٢٣٦٨,٤٠٤	٤٦
الذرة الشامية	٤٤١٧,٧٥٤	٩١٤٦,١٠٤	٤٧٢٨,٣٥	٦٦١,١٨	٤٨
الأرز	٢٤٧١,٩١	٤٠٥٩,٧١٨	١٥٨٧,٨٠٨	٧٣١,٥٠٤	٦١
الشعير	٦١٨٧,٦٣٨	١١٩٤٠,٦٣٦	٥٧٥٢,٩٩٨	٧٧٩,٠٦٨	٥٢
البقوليات	١٢٨٤,٧٥٤	١٦٢٠,٨٨٢	٣٣٦,١٢٨	١٧٣,٦٤٨	٧٩
الخضار والبطاطا	٢٨٦٢٨,١٤	٢٩٣٦٦,٨١٤	٧٣٨,٧١	٣٠٧,٧٦٤	٩٧
الفاكهة	١٤١٩٢,٠٨٦	١٤٢٣٠,٥٩٤	٣٨,٥٠٨	١٤٠,١٢٦	٩٩
السكر الخام	١٩١٧,٨٢٢	٥٦٢٦,٠٢٦	٣٧٠٨,٢٠٤	٨٨٦,٣٣٢	٣٤
الزيوت	٩٦٧	٢٧٩٨,٧٧٢	١٨٣١,٧٧٢	١١٨٣,٠١	٣٥
اللحوم	٣٧٧٠,٠٢	٤٨٤٩,٦٤٨	١٠٧٩,٦٢٨	١٩٣٥,٩٢	٧٨
حمراء	٢٣١٨,٤٤٦	٢٩٧٥,٧٠٤	٦٥٧,٢٥٨	١٤٥٧,١٩٢	٧٨
بيضاء	١٤٥١,٥٧٤	١٨٧٣,٩٤٤	٤٢٢,٣٧	٤٧٨,٧٢٨	٧٧
أسماك	١٨١٩,٦٥٤	١٥٤٠,٤٣٨	-٢٧٩,٢١٦	٣٥١,٢١٢	١١٨
البيض	٨٣٧,٨٥٢	٩٤٤,٦٨	١٠٦,٨٢٨	١٥٩,٣٧٨	٨٨,٦٩
اللبن (السائل)	١١٣٤٧,٧١	٢١٢٣٨,٨٠٦	٩٨٩١,٠٩٦	١٧٦٥,٠٥٢	٥٣
المجمـــــوع	٩٤٤٢٩,٨٦٤	١٤٤١٤٠,٩٦	٤٩٧١١,٠٩٦	١٢٣٨٤,٠٥٥	

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة (١٩٨٢-١٩٩٤).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٧)

الفجوة الغذائية والطلب الإجمالي ونسبةالإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية للفترة (٨٩-١٩٩٣)

القيمة : مليون دولار

الكمية : الف طن

السلعة	مجمل الإنتاج بالطن	الطلب الإجمالي	الفجوة الغذائية		نسبة الإكتفاء الذاتي (٪)
			القيمة	الكمية	
جملة الحبوب	٣٨٦٨٥,٠٧	٦٦٧٤٢,٧٦٢	٢٨٠٥٧,٦٩٢	٤٧٣٢,٥٠٦	٥٨
القمح	١٧٨٥٦,٧٩	٣٢٣٣٠,٧٠٢	١٤٤٧٣,٩١٢	٢٣٣٣,٩٣	٥٥
الذرة الشامية	٥٧٦٨,٤٦	١٠٠٩٩,٨٢	٤٤٣٣١,٣٦	٦٢٣,٥١٨	٥٧
الأرز	٣٧٦٣,١٥	٥٥٠٠,٠٧	١٧٣٦,٩٢	٧٥١,٧٧٢	٦٨
الشعير	٦٣٥٧,٩٦٢	١٠٦٠٥,٠٣٦	٤٢٤٧,٠٧٤	٥٣٦,٢٣٨	٦٠
البقوليات	١٢٦٣,٤٣٦	١٧١٥,١٠٨	٤٥١,٦٧٢	٢٣٤,٧٩٢	٧٤
الخضار والبطاطا	٣٢٧٣٢,٩٢٨	٣٣٣٩٤,٣١	٦٦١,٣٨٢	٣٠٢,٤٢	٩٨
الفاكهة	١٨٧١٠,٧٦٦	١٨٤٤,١٩	٣٣,٤٢٤	٣,٧٧٦	١٠٠
السكر الخام	٢٢١٧,٢٧	٥٩٧٦,٨٩٦	٣٨٣٠,٢١٤	١٣٠٤,٤٨	٣٧
الزيوت	١٠٤٦,٥٨٨	٣٣٩٩,٢٥٤	٢٣٥٢,٦٦٦	١١٩٨,٢٠٢	٣١
اللحوم	٣٨٢٨,٦٦٦	٤٦٢٨,٨٤٢	٨٠٠,١٧٦	١١٨٠,٢٠٥	٨٣
حمراء	٢٣٣٨,٢٧٨	٢٧٣٧,٢٠٤	٣٩٨,٩٢٦	٦٥٨,٦٠٢	٨٥
بيضاء	١٤٩٠,٣٨٨	١٨٩١,٦٣٨	٤٠١,٢٥	٥٢١,٩٠٢	٧٩
أسماك	١٩٥٠,٠٨٦	١٧٠٨,١١٤	-٢٤١,٩٧٢	٦٣٥,٣١	١١٤
البيض	٨٦٩,٦٤٤	٩١٢,٨٣٨	٤٣,١٩٤	١٠٠,١٧٤	٩٥
اللبن (السائل)	١٢٦٣٢,٨٠٢	٢١٣٦٠,٦٧٦	٧٨٢٧,٨٧٤	٢٠٠١,٦٣٨	٥٩
المجمـــــوع	١١٣٩٣٧,٢٥٦	١٥٨٥٢,٩٩	٤٤٧١٦,٣٢٢	١٠٤٢٢,٨٨٣	

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصـاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة (١٩٨٢-١٩٩٤).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢-١ واقع الصناعات الغذائية العربية:

الصناعات الغذائية هي احدى سياسات الأمن الغذائي ومن مرتكزاته المهمة، وهي إحدى فروع الصناعات التحويلية والتي تطورت عبر عقود طويلة حتى وصلت إلى ما وصلت إليه من تقدم في تقنية الحفظ والصناعة المتقدمة.

وكان الإنسان يسعى من خلال هذه الصناعة إلى حفظ الطعام والغذاء لأطول فترة ممكنة لأغراض التخزين دون أن يحدث أي إتلاف أو إفساد لهذه المواد، فكما لهذه الصناعة علاقة وطيدة بزيادة الإنتاج الزراعي، فإن لها علاقة بصناعات أخرى متممة مثل الصناعات الكيماوية، وصناعة الحفظ، وصناعة التعبئة والتغليف. والغاية من إنشاء الصناعات الغذائية هي الحفاظ على فائض الإنتاج الزراعي من مواسم الوفرة إلى مواسم الشح ؛ لإدامة توفير الغذاء للمواطنين، وإعطاء قيمة اقتصادية أكبر للمنتجات الزراعية خاصة الموجهة للتصدير، والحفاظ على مستوى محدد للأسعار، وتوفير الأمن الغذائي على مدار العام [١٥].

أما الآن فإن قطاع الصناعات الغذائية أصبح أكثر تعقيداً مع تغير العصر وتطور الحاجة فالصناعات الغذائية تشكل حلقة وسيطة ضمن الصناعات التحويلية ذات الخصوصية، وهي أن كانت تشمل التعامل مع المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني فهي معنية، بأساليب الخزن والنقل والتحضير للمادة الأولية، بشرط المحافظة على صنف المادة الغذائية وخصائصها. فنجد أنها ترتبط ارتباطاً عضوياً بالزراعة من جهة، وبفروع الصناعات التحويلية الغذائية من جهة أخرى بدءاً بالصناعات الهندسية، وصناعة المعدات وانتهاءاً بصناعة مواد التعبئة والتغليف. إضافة الى اعتبار أن العملية التصنيعية تضيف بعداً آخر هو البعد التسويقي غير المحسوس الذي يحقق مستوى معين من الإشباع لحاجات ورغبات حالية أو مستقبلية، ورغبات استهلاكية معينة لجمهور المستهلكين، يحاكي تطور المنافع والحاجات المتغيرة والمتطورة.

وقد ساد في الدول الصناعية المتقدمة نمطان مستقلان من تطور الصناعات الزراعية الغذائية [١٦]. ففي أوروبا تشكلت هذه الصناعات نتيجة تنوع في العادات الغذائية، والدور الهام نسبيا الذي احتفظت به الزراعة الصغيرة في النسيج الإجتماعي، فكانت تتكون من مصانع متوسطة الحجم تقوم بمعالجة المدخلات الزراعية للحصول على منتجات عالية القيمة تصنع خصيصا لتتناسب مع أذواق مختلف العادات الغذائية. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد تميزت تنمية الصناعات الزراعية الغذائية بإنشاء الشركات الكبيرة المتخصصة في التجهيز الجزئي للسلع الأساسية مثل اللحوم والدقيق، فكان إنتاجها الضخم من هذه السلع وبأسعار مناسبة متلائمة مع أذواق الغالبية العظمى من السكان.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في المقابل كانت الدولة النامية، ومن ضمنها الدول العربية تعتمد في أغلب غذائها على المنتجات الزراعية الأولية والتي لم يجر عليها أية عمليات تصنيعية، وكانت العائلات الريفية تقوم بعملية تصنيع الغذاء منزلياً، كالجبن واللبن والمربيات، وبطريقة تقليدية وبدائية، تم توارثها عبر أجيال عديدة. لذلك فقد كانت الدول النامية وبصورة عامة مصدرة لما تنتجه من المواد الغذائية الأولية، أي المحاصيل الحقلية، وهي على صورتها الأولية، أو بعد إجراء عمليات تجهيزية بسيطة عليها، وفي مقابل ذلك فإنها تتميز أيضاً بأنها مستهلكة للسلع تامة الصنع التي تستوردها من الدول المتقدمة. ففي عام ١٩٧٠ مثلاً كان حوالي ٢,٥٪ من حجم صادرات ٤٧ قطراً نامياً عبارة عن مواد أولية صدرت إلى أقطار متقدمة لإجراء عمليات تصنيعية لاحقة عليها، في حين بلغت واردات هذه الأقطار النامية من منتجات تامة الصنع لغرض الاستعمال والإستهلاك المباشر حوالي ٦٤,٥٪ من إجمالي وارداتها [١٦]، بينما انعكست الصورة في الاقطار المتقدمة، حيث زادت نسبة ما تصدره من سلع تامة الصنع زيادة كبيرة، والتي ترتفع مع هذه العملية القيمة المضافة لها، وبالتالي تزداد تكلفتها، مما يؤدي إلى إرتفاع ثمنها في سوق الغذاء العالمي. ويرى المحللون الإقتصاديون أن الصناعات الزراعية الغذائية ما زالت لا تحظى بالإهتمام اللازم في عمليات التنمية الاقتصادية في العديد من الدول النامية بشكل عام، وفي بعض الأقطار العربية بشكل خاص، حيث يعود ذلك إلى الإهمال الذي لقيه القطاع الزراعي في الوقت الذي انصبت فيه معظم جهود التنمية على القطاع الصناعي فضاعت الصناعات الغذائية بين إهمال الزراعة كمصدر أساسي لما تحتاجه هذه الصناعات من مواد أولية، وبين توجه الكثير من الأقطار العربية نحو الصناعات الإنتاجية والرأسمالية الاستهلاكية في خططها التنموية متناسية أهمية القطاع الزراعي وضرورة تطوره والنهوض به.

وبينت النماذج الأكاديمية للتنمية الإقتصادية في الدول النامية في بداية الخمسينيات من هذا القرن أن قطاع الزراعة التقليدي سيقوم بتمويل تنمية القطاع الصناعي الحديث في المراحل الأولى عن طريق امداده بالفائض الزراعي وبالأيدي العاملة الزائدة عن حاجته، ومن ثم سيقوم القطاع الصناعي بإمداد القطاع الزراعي وتطويره [١٦]، ولكن هذه الآراء ظلت في نطاقها النظري، محدثة فجوة كبيرة بين ماهو نظري وما هو عملي.

وبسبب إتباع النظريات الغربية في اقتصاديات التنمية في الوطن العربي، والتي لا تناسب اقتصاديات المنطقة العربية، لم يواكب الإنتاج الزراعي ازدياد عدد السكان، وبالتالي فإن الفوائض في المنتجات الزراعية التي كانت تذهب الى التصنيع أخذت في التناقص، فلم تعد تكفي المصانع الغذائية التي انشئت في المنطقة في الخمسينات والستينات من هذا القرن، مما أدى إلى اللجوء إلى زيادة الواردات من المواد الزراعية الأولية اللازمة للصناعات الغذائية من الخارج

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بعد أن كانت تصدرها إلى الدول المتقدمة. ولكن الإهمال والتخلي عن الأرض، وهجرة الأيدي العاملة من الريف الى المدن أدى الى تهديد التنمية الاقتصادية في البلدان العربية فبعد أن توجهت إلى الصناعة وبناء المصانع الحديثة والكبيرة، ومن ضمنها مصانع المواد الغذائية، لم تجد ما تصنعه من مواد زراعية أولية.

مع ذلك فقد كانت هناك مناطق عربية مثل العراق وبلاد الشام ومصر التي تعتبر مناطق زراعية بالدرجة الأولى ونشأت فيها صناعات غذائية اكتسبت شهرة كبيرة على المستوى الإقليمي والعالمي مثل صناعة تجفيف الفواكه كالزبيب والتين وصناعة زيت الزيتون والمربيات وأنواع مختلفة من منتجات الألبان، وتزاول هذه الصناعات في الأوساط الريفية، فاشتهرت الأردن وفلسطين بصناعة زيت الزيتون، وسوريا ولبنان بصناعة تجفيف الفواكه والمربيات، والعراق بالتمور، ومصر بالعديد من هذه المنتجات (١٦).

وبقي قطاع الصناعات الغذائية قطاعاً مهمشاً في الدول العربية لم يحظ بالاهتمام والعناية الضرورية بشكل عملي، فلقد حازت الصناعات الزراعية بشكل عام والصناعات الغذائية بشكل خاص على اهتمام العديد من السلطات والهيئات المحلية والإقليمية والعالمية في السنوات الأخيرة من هذا القرن، فعلى الصعيد النظري تم إصدار وثيقة إعلان (ليما) حول التنمية والتعاون الصناعي. وحدد كذلك استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك في مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي عقد في الأردن عام ١٩٨٣، والتي أوضحت الفقرة (٥١) من تصريح (ليما) المذكور، ضرورة دعم الصناعات الزراعية التي من شأنها أن تثبط الهجرة الريفية، وتدعم إنتاج الغذاء، وتكون محفزاً لإنشاء صناعات مبنية على استخدام الموارد المحلية المتاحة (١٦).

وما زالت الصناعات في الوطن العربي تعاني من نقص الخدمات والخبرات بالإضافة إلى عدم النظر لهذا القطاع بعين من الجدية والالتزام نحو تطويره وتقدمه.(١٧)

وبشكل عام تحصر الصناعات الزراعية في مجموعتين هي :(١٦)

١. الصناعات القائمة على المنتجات الزراعية الأولية.
٢. صناعات مغذية لعمليات الإنتاج.

فالمجموعة الأولى تمثل الجزء الاكبر والرئيسي وتنصب العمليات التحويلية على المنتجات الزراعية لتحويلها إلى منتجات نصف مصنعة ونهائية.

وتقسم المنتجات الزراعية التي تجري عليها العمليات التصنيعية إلى المجموعات التالية :

أ. منتجات نباتية تقسم إلى : خضروات، ومحاصيل، وفواكه.

ب. منتجات حيوانية وأهم ما تشمله هذه المجموعة ما يلي :

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ألبان ولحوم، ودهون حيوانية، وبيض، وجلود، وصوف، وعسل نحل، وحرير طبيعي، ومخلفات حيوانية (أسمدة طبيعية).

ج. الأسماك.

د. منتجات الغابات مثل الأخشاب والورق.

أما المجموعة الثانية وهي الصناعات المغذية لعمليات الإنتاج الزراعي فهي تمثل صناعة الأعلاف، والأسمدة الكيميائية والعضوية، ومبيدات الآفات، والأدوية البيطرية والمعدات الزراعية البسيطة بالإضافة إلى لوزام التغليف والتعبئة وغيرها من الصناعات المساندة.

يتناول هذا البحث أهم المحاصيل النباتية فقط، وهي: الحبوب، الزيوت، والسكر،إذ تعد من المواد الزراعية الإستراتيجية لأهميتها وكذلك نظراً لعدم قدرة البحث على احتواء جميع المنتجات الغذائية المصنعة. وذلك من أجل التركيز على ثلاثة قطاعات لزيادة المعرفة وتعميقها.

وبما أن الصناعات الغذائية هي جزء من قطاع الصناعات التحويلية سنعرج بشكل موجز إلى واقع قطاع الصناعة التحويلية في الوطن العربي.

تتكون معظم الصناعات التحويلية العربية من صناعات تقليدية، مرتبطة بالتوجه نحو احلال الواردات ذات التقنية المعروفة، وباستثناء بعض الصناعات البتروكيماوية ومصافي النفط الحديثة، وبعض الصناعات المعدنية [١٨]. وقد حققت الصناعات التحويلية خلال العقدين الماضيين نمواً واضحاً في أغلب الدول العربية فيما عدا فترة أزمة الخليج [٥]. حيث حققت نمواً سالباً بلغ نسبته ١٤,٤٪ في عام ١٩٩١، وبلغ معدل النمو في عام ١٩٩٤ ٧,٤٪، وكما يوضح الجدول رقم (٨)، فقد شهدت معدلات نمو قطاع الصناعات التحويلية تذبذباً واضحاً وصل أدناه في عامي ٩٣,٩١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٨)

القيم المضافة في الصناعة التحويلية العربيه ٨٧ - ١٩٩٤

السنة	معدل النمو (٪)	المساهمة العربية في الناتج المحلي (٪)	القيمة المضافة مليار دولار
٨٧	-	١١,١	-
٨٨	٧,٩-	١٠,٨	-
٨٩	١٣,٨	١١,٣	٤٥,٤
٩٠	٢,٢	١٠,٠	٤٦,٤
٩١	١٢,٢-	٩,٧	٤٠,٧
٩٢	٢١,٤	١٠,٤	٤٩,٤
٩٣	١,٦	١٠,٢	٥٠,٢
٩٤	٧,٤	١٠,٧	٥٣,٩

* المصدر : جمعت من كتاب التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٣-١٩٩٥م ص٩٧،ص٣٥.

ونجد من خلال الجدول رقم (٨) أن نصيب قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي العربي لم يشهد ارتفاعاً كبيراً، فقد كان في بداية التسعينات يقدر بـ١٠٪ من الناتج المحلي العربي وظل على حاله، وبلغ اجمالي القيمة المضافة ما يقارب ألـ ٥٤ مليار دولاراً خلال عام ١٩٩٤. وتحتل الصناعات الاستهلاكية المرتبة الأولى من ناحية القيمة المضافة وتوليد فرص العمل، تليها الصناعات البتروكيماوية والمعدنية وصناعة مشتقات النفط ثم بعض الصناعات المعدنية التي تتميز بتقدم تقنيتها وأساليب إنتاجها [١٩].

ومع ذلك، ومع استمرار النمو في هذا القطاع الحيوي فما زال دون المستوى المطلوب، كما أن إنتاجية العامل العربي منخفضة نسبياً، لأن الصناعة التحويلية لاتزال في مراحل مبتدئة [٥].

وفيما يتعلق بقطاع الصناعات الغذائية فقد تزايد الاهتمام العربي بهذا القطاع حيث بلغ نصيب الصناعات الغذائية من القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الدول العربية حوالي ٢٥٪، وتضاعفت القيمة المضافة للصناعة الغذائية والمشروبات والتبغ في إحدى عشرة دولة عربية ما بين الأعوام من ١٩٨٠ الى ١٩٨٧ [١٨]، وتصل هذه النسبة إلى حوالي ٤٠٪ في عدد من البلدان العربية [٢٠].

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتقدر القيمة المضافة في قطاع الصناعات الغذائية لعام ١٩٩٣ بحوالي ١١ مليار دولار وهو ما يمثل ٢٢٪ من القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية بكاملها [١٩]. وتقدر لعام ١٩٩٤ مايزيد على ١٠ مليارات أي مقاربة لقيمتها عن السنة السابقة وقد بلغت القيمة المضافة للصناعات الغذائية الكبيرة والمتوسطة فقط وفي ١٤ دولة عربية لعام ١٩٩١ (٧٣٤٥) مليون دولاراً [١٥].

وتمثل القيمة المضافة في الصناعات الغذائية أهمية متزايدة في الناتج الصناعي منذ بداية الثمانينيات، مع أنها بقيت محدودة المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الوقت الذي تزايدت فيه مساهمة الصناعات الكيميائية والبتروكيماوية، ومشتقات النفط في بنية الصناعات التحويلية، وتعد السلع الغذائية الصناعية ذات قيمة مضافة منخفضة اذ لم تصل بعد إلى مرحلة التنوع في إستخدام أحدث التقنيات.

ويعد قطاع الصناعات الغذائية أحد الفروع المهمة في قطاع الصناعات التحويلية من حيث مساهمته في تشغيل العمال، نظراً لقدرته على توفير فرص عمل وكثيرة إضافة الى ارتباطه مع الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي.

وتعاني أغلب الدول العربية من العجز في انتاج أهم المنتجات الغذائية المصنعة مثل السكر، ومنتجات الزيوت، والدهون النباتية [٥].

يذكرالتقرير الاقتصادي العربي لعام ١٩٩٣ انه تم تقدير الاكتفاء الذاتي عام ١٩٨٧ على النحو التالي : ٧٠٪ لصناعة حفظ الفواكة، ونحو ٨و٧٢٪ للمعلبات السمكية، و ٩و٥٧٪ لمنتجات الألبان، ونحو ٣٠و٤٩٪ للسكر، أما الزيوت والدهون النباتية فقد قدرت بـ ٦و٤٠٪، ويضيف التقرير أن عدم توفر بيانات حديثة لم تمكن من التعرف على اتجاه التغير في هذا المجال.

تختلف نسبة الاكتفاء الذاتي من بلد لآخر، ومن صناعة لأخرى حسب توافر المواد الخام والظروف الطبيعية والإقتصادية للإنتاج، فنجد أن الدول العربية ذات الدخل المتوسط هي اكثر الدول العربية اكتفاءً في الإنتاج الغذائي تليها الدول منخفضة الدخل، أما أغلب دول مجلس التعاون الخليجي فهي تواجه عجزاً في صناعة الغذاء مقارنة باحتياجاتها الاستهلاكية المتنامية [٥].

وتبقى المعلومات عن فروع الصناعات الغذائية ضئيلة وقليلة، حيث يقدر عدد المنشآت الغذائية المتوسطة والكبيرة في الوطن العربي بحوالي ٢٤٤٠٣ منشأة، بالاضافة إلى عشرات الآلاف من الوحدات الإنتاجية الغذائية البسيطة والريفية والحرفية والمنتشرة في كل الأقطار

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العربية [١٥]، والتي تسقط عادة من الحسابات أو الإحصاءات الرسمية، فما زالت معاصر الزيوت القديمة، ومطاحن الدقيق والأفران الصغيرة لانتاج الخبز والحلويات العربية التقليدية وصناعة الألبان ومشتقاتها وغيرها تعمل في كافة الدول العربية ولا تؤخذ بعين الاعتبار.

وتصنع أربع دول عربية هي الجزائر وسورية والسعودية ومصر حوالي ٧٢٪ من انتاج الصناعات الغذائية العربية، وكان معدل نموها خلال الثمانينات نحو ٩٪ في المتوسط سنوياً[١٨]. وتتيح المصانع الغذائية العربية بمختلف أحجامها البسيطة منها والمعقدة مجالات عمل فعلية لنحو يزيد على (٢٥و١) مليون عامل وموظف وخبير[١٥].

ويبين الجدول التالي رقم (٩) عدد المنشآت الصناعية الغذائية في البلدان العربية ونسبة القيمة المضافة لإجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية. ونجد أن ليبيا حققت أعلى نسبة من القيمة المضافة للصناعات الغذائية إلى الصناعات التحويلية، تليها موريتانيا، ومن ثم مصر والمغرب وسوريا ولبنان وتأتي الأردن في المرتبة السابعة مع شح مواردها وإمكاناتها الزراعية والمالية فهي تحقق تقدماً ملموساً، فقد بلغت القيمة المضافة لصناعة المواد الغذائية مقارنة بالناتج المحلي ما يقدر بـ ٥١ مليون دينار لسنة ١٩٩٣ [٢١].

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٩)

مؤشرات عامة حول الصناعات الغذائية لعام ١٩٩٤

البلد	عدد المنشآت (منشأة)	نسبة واردات الطعام من إجمالي الواردات الصناعية (٪)	نسبة القيمة المضافة لإجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية (٪)
الأردن	٢١٠٠	٢٧	٢٦
الإمارات	٢٠٠	١٩	١٢
البحرين	١٥	٢٠	–
تونس	٦٠٠	١٥	١٧
الجزائر	١٨٠	٢٥	٣٢
جيبوتي	٣٠	–	–
السعودية	٤٥٥٠	٢٢	٧
السودان	٩٠٠	١٤	–
سوريا	٥٣٠٠	١٧	٣٩
الصومال	٦٦	٢٦	–
العراق	٢٤١٧	١٥	٢٦
عُمان	٧٥	١٨	٢١
قطر	٥٠	٢٠	–
الكويت	٦٠	١٨	٥
لبنان	٦٥٠	١٥	٢٧
ليبيا	٩٠	١٦	٦٤
مصر	٥٠٠٠	٢٩	٣١
المغرب	١٩٠٠	١٠	٣١
موريتانيا	٤٠	٢٣	٤١
اليمن	١٨٠	١٦	٢٠
الوطن العربي	٢٤٤٠٣	–	

المصدر : فلاح جبر، الاستثمار والأمن الغذائي، اتحاد الصناعات الغذائية، ١٩٩٥، ص٣٩٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢-١-١ صناعة طحن الحبوب وتجهيزه:

تعد محاصيل الحبوب من المواد الغذائية الاستراتيجية، والتي تعد صمام الأمان لأي أمة، ومصدر رئيسي للطاقة، فهي نمط غذائي سائد في الوطن العربي، وفي وسط التوقعات لارتفاع أسعار الحبوب، وارتفاع الاتكشاف الغذائي العربي حتى عام ٢٠٠٠ ستتجاوز قيمة المستوردات العربية من الحبوب والتي من المتوقع أن تبلغ ٢٧ مليون طن بأبسط الحالات الـ ٥و٧ مليار دولار سنوياً [١٥].

تقسم الحبوب إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي القمح، الأرز، الحبوب الخشنة وتتضمن، الشعير والذرة بأنواعها (الصفراء، الرفيعة) والدخن، ويذهب معظم إنتاج الأرز والقمح للإستهلاك الآدمي، وتقدر جملة استخدامات الحبوب الموجهة لأغراض الاستهلاك الآدمي بنسبة تتجاوز ٧٠٪ [٢٢]. وتتعامل بعض الدول مثل السودان والصومال واليمن وموريتانيا مع الحبوب الخشنة كنمط غذائي لمواطنيها مثل الدخن والذرة بنسبة تزيد على ٤٠٪ من مصادر الغذاء [١٥] حيث أغلب الحبوب الخشنة تكون المصدر الرئيسي لصناعة أعلاف الحيوانات وصناعة النشا والجلوكوز، وصناعة بعض أنواع المشروبات. وقبل أن نخوض في واقع صناعة طحن الحبوب وتجهيزه في الوطن العربي والتي لا تتوافر المعلومات الحديثة والدقيقة والتفصيلية عنها سوف نتطرق إلى الأوضاع الإقتصادية الراهنة لمحاصيل الحبوب بأنواعها.

٢-١-١-١ إنتاج قطاع الحبوب في الوطن العربي :

شهدت المساحة المزروعة بالحبوب عبر عقد الثمانينات وبداية التسعينات تطورا "بطيئا"، حيث يظهر الجدول رقم (١٠) تطور المساحة المزروعة بالحبوب في الفترة الواقعة ما بين (٧٩-٩٣) مقسمة إلى فترات متساوية، فبلغ متوسط المساحة المزروعة بالحبوب في الفترة الأولى ٣و٢٣ مليون هكتار، زادت في الفترة الثانية بمقدار ضئيل لتبلغ ٧و٢٤ مليون هكتار. أما الفترة الثالثة والتي تمثل بداية التسعينات فقد وصلت إلى ٨و٢٨ مليون هكتار. وتتعرض تلك المساحة خلال فترة (١٩٧٥ - ١٩٩٠) إلى التزايد المستمر بمعدل نمو سنوي قدر بما يوازي نحو ٢و١٪ [٢٢].

أما بالنسبة للإنتاج فيتضح أن متوسط إنتاج الحبوب في الوطن العربي قد تطور بصورة واضحة فبلغ في الفترة الأولى ٩و٢٤ مليون طن إلى ٩و٢٩ مليون طن في الفترة الثانية، قفز في أوائل التسعينات إلى ٦و٣٨ مليون طن، وتعزى هذه الزيادة بالدرجة الأولى، إلى الزيادة الحاصل في إنتاج الحبوب في كل من مصر والسعودية وتونس والجزائر والسودان وسوريا حيث تشكل مساهمتهم في الإنتاج حوالي ٧٣٪ من الانتاج العربي، ويمكن القول أن زيادة إنتاج

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الحبوب تعود إلى زيادة متوسط الإنتاجية الهكتارية لمحاصيل الحبوب في بعض الأقطار العربية، مثل مصر والسعودية حيث بلغت انتاجية الفترة الأولى ١و٤ طن /هكتار لمصر، ٤و١ طن/هكتار في السعودية ارتفعت الانتاجية في الفترة الثالثة بنسبة ٣٤٪ في مصر وفي السعودية تضاعفت الإنتاجية مرتين وذلك يعود إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة من بذور محسنة وتقاوي وآلات حديثة، إضافة إلى الإعتماد على ري هذه المحاصيل وليس على الأمطار مما رفع إنتاجية الهكتار الواحد. وقد بلغت إنتاجية الهكتار الواحد من الأرض المروية أربعة أضعاف إنتاجية الأرض المطرية (٢).

إضافة الى أن زيادة المساحة المزروعة لمحاصيل الحبوب في بعض البلدان العربية أدت إلى زيادة متوسط الإنتاج، مثل السعودية التي ارتفعت المساحة فيها خلال سنوات الدراسة من ٣١٠ ألف هكتار في الفترة الأولى إلى ١,٠١ مليون هيكتار في الفترة الثالثة، مما أدى الى زيادة الإنتاج من ٤٢٥ ألف طن في الفترة الأولى الى ٤,٢ مليون طن في الفترة الثالثة.

ولكن تبقى مستويات الإنتاجية الهكتارية لمحاصيل الحبوب على مستوى الوطن العربي وفي غالبية الأقطار المنتجة الرئيسية منخفضة للغاية مقارنة بنظيراتها المتحققة في الدول المتقدمة (٢٢).

ومن الواضح أن الإنتاجية الهكتارية للحبوب قبل منتصف الثمانينات والتي بلغت ١و١ طن، تختلف عن نظيراتها بعد منتصف الثمانينات البالغة ٢و١ طن، وكذلك بداية التسعينات ٣و١ طن، فقد تدرجت بالإرتفاع. ويعود ذلك الى البرامج والمشروعات القطرية لتحسين وتطوير تنمية الأراضي ورفع انتاجيتها ولقد تحقق ذلك جزئياً منذ منتصف الثمانينيات وحتى الآن (٢٢).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١٠)

متوسط الإنتاج والمساحة والانتاجية لجملة الحبوب في الوطن العربي لثلاث فترات متتالية (٧٩-٨٣)، (٨٤-٨٨)، (٨٩-٩٣)

الأنتاج : ألف طن

المساحة: ألف هكتار

الأنتاجية: طن/ هكتار

البلد	الإنتاج			المساحة			الإنتاجية		
	٧٩-٨٣	٨٤-٨٨	٨٩-٩٣	٧٩-٨٣	٨٤-٨٨	٨٩-٩٣	٧٩-٨٣	٨٤-٨٨	٨٩-٩٣
الأردن	٩٢	٩٤	١١٤	١٣٩	١١٨	١٢٥	٠,٧	٠,٨	٠,٩
تونس	١١٦٤	١٢٠٦	١٨١٥	١٤٩٦	١٥١٠	١٦١٦	٠,٨	٠,٨	١,١
الجزائر	١٨٤٧	١٩٧٨	٢٤٤٢	٢٧٣٦	٢٦٢٧	٢٧٨١	٠,٧	٠,٨	٠,٩
السعودية	٤٢٥	٢٤٣٢	٤٢٤٩	٣١٠	٦٤٧	١٠١٤	١,٤	٣,٨	٤,٢
السودان	٢٩٤٩	٣٠٢٨	٣٨٠٩	٤٦٣٩	٥٣٥٩	٦٤٨١	٠,٦	٠,٦	٠,٦
سوريا	٢٨٣٤	٢٩٠٨	٣٥٨٨	٢٧٢١	٢٧٤٣	٣٨٦٢	١	١,١	٠,٩
الصومال	٣٢٩	٥٧١	٣٧٥	٦٣٦	٧٩٠	٥٨١	٠,٥	٠,٧	٠,٦
العراق	١٩٣٣	٢٠٧٨	١٩٩٩	٢٤٩٨	٢٥٨١	٣٢٨٩	٠,٨	٠,٨	٠,٦
عُمان	٤	٣	٧,٣٦	٢	١	١,٨	٢	٣	٤
فلسطين	٧٥	٥٥	٥٣	٥٥	٣٧	٣٦,٠٨	١,٤	١,٥	١,٥
لبنان	٤٠	٢٦	٨١	٢٩	٢٠	٤١,١٧٨	١,٤	١,٣	٢
ليبيا	٢٧٥٠	٢٧٧	٣١٨	٥٥٤	٤٣١	٤٣٣,٣٦	٠,٥	٠,٦	٠,٧
مصر	٨٣٤٣	٨٨٠٤	١٣٣٠٠	٢٠١٦	١٨٩٣	٢٤٢٩,٨	٤,١	٤,٧	٥,٥
المغرب	٣٨٤١	٥٨٤١	٥٦٢٦	٤٤٤٢	٢٩٧٧	٥٣٢٥,٩	٠,٩	١,٢	١,١
موريتانيا	٥٦	٨٢	١١٥	١٥٤	١٥٨	١٤٨,٧٤	٠,٤	٠,٥	٠,٨
اليمن	٧٧٢	٥٢١	٧٦٠	٩٠٢	٨٦٧	٧٧٢,٠١	٠,٨	٠,٦	١
(قطر، البحرين الكويت، الإمارات)	٢	٦	٧	١	٢	٢,٨٠٨	-	-	-
المجموع	٢٤٩٨١	٢٩٩١٠	٣٨٦٥٨	٢٣٣٣٠	٢٤٧٦٣	٢٨٨٥٤	١,١	١,٢	١,٣

المصدر: الفترة الأولى والثانية كتاب د. صبحي القاسم لسنة ١٩٩٣، والفترة الثالثة جمعت وحسبت من الكتاب السنوي للإحصائات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد متفرقة (٩٠-١٩٩٤).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢-١-١-٢ إنتاج القمح في الوطن العربي :

يعتبر القمح في مقدمة محاصيل الحبوب، حيث بلغت الاهمية النسبية له ٣٤٪ في الفترة (٨٩ – ٩٣) من اجمالي متوسط المساحة المزروعة بالحبوب في الوطن العربي، وتطورت المساحة المزروعة بالقمح خلال الفترات الثلاث لتبلغ متوسط المساحة في الفترة الثالثة ١و٠٣ مليون هكتار، فقد بلغ متوسط معدل النمو للفترة الثانية ٢٪، وقفز متوسط معدل النمو في الفترة الثالثة الى ١٧٪. وهذا تطور يعزى سببه الى زيادة مساحة زراعة القمح في بداية التسعينيات.

وقد شهد الأردن انخفاضاً ملموساً في المساحة المزروعة بالقمح نتيجة حاجة هذا المحصول للمياه، وضعف الامكانات الزراعية ولكن من اللافت للنظر ان الإنتاجية الهكتارية قد زادت عبر الفترات الثلاث، وأن الانتاج زاد بالرغم من تناقص المساحة المزروعة ويرجع السبب في ذلك إلى وضع خطط وبرامج مشروعات لتنمية انتاج القمح بحيث يتم التوسع عمودياً وليس افقياً بحيث تزيد الانتاجية، التي بلغت في الفترة الثالثة ٢و١ طن مقارنة مع ٠,٧ طن خلال الفترة الأولى وهو رقم مشجع، كما هو مبين في الجدول رقم (١١).

أما الإنتاج من القمح في البلدان العربية فيظهر أنه قد حقق زيادة جوهرية في الفترة الثانية فبلغ متوسط الانتاج في الفترة الأولى ٩ مليون طن، محققاً ارتفاعاً بلغ ٥و٣ مليون طن عن الفترة الثانية، ليقفز في بداية التسعينات (الفترة الثالثة) إلى متوسط انتاج بلغ ٨و١٧ مليون طن، ويعزى ارتفاع الإنتاج في الفترة الثانية الى ارتفاع الانتاجية الهكتارية التي بلغت قيمتها في كل من السعودية ٤، ومصر ٢و٤، والمغرب ٤و١، والسودان ٣و١، وسوريا ٥و١. والوحدة طن/هكتار، أما الفترة الثالثة فقد تزايد متوسط انتاج القمح وبلغ أقصاه في مصر تليها السعودية ثم المغرب، بعد أن كانت في مقدمة البلدان العربية في انتاج القمح في أواخر الثمانينيات، ويعزى السبب في ذلك إلى الجفاف الحاد الذي أصاب كلاً من المغرب والجزائر لسنتين متتاليتين أدى إلى تباطؤ الانتاج. أما فيما يتعلق بالسعودية وكما أسلفنا سابقاً، فقد اتجهت الى زيادة المساحة المزروعة بالقمح حتى وصلت الى تحقيق الإكتفاء الذاتي منه، حيث قدمت دعماً كبيراً لمزارعي القمح والشعير وصل الى ما يزيد عن ١,٦ مليار دولار في سنة ١٩٩٣ (٢٣).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١١)

متوسط الإنتاج والمساحة والانتاجية للقمح في البلدان العربية للفترات الثلاث (٧٩-٨٣)، (٨٤-٨٨)، (٨٩-٩٣)

الأنتاج : ألف طن

المساحة: ألف هكتار

الأنتاجية: طن/ هكتار

البلد	الإنتاج			المساحة			الإنتاجية		
	٧٩-٨٣	٨٤-٨٨	٨٩-٩٣	٧٩-٨٣	٨٤-٨٨	٨٩-٩٣	٧٩-٨٣	٨٤-٨٨	٨٩-٩٣
الأردن	٧٠	٦٨	٨٤	١٠٥	٧٧	٧٤	٠,٧	٠,٩	١,٢
تونس	٨٠٩	٨٤٩	١٢٥٢	٩٣٤	٨٩٤	١٠١٩	١	٠,٩	١,٢
الجزائر	١٠٥٦	١٠٧٧	١٣٢٥	١٦٦٩	١٤٥٤	١٤٩٨	٠,٦	٠,٧	٠,٩
السعودية	٣٠٤	٢٢٩٦	٣٥٤٦	١١٣	٥٨٠	٧٥٧	٢,٧	٤	٤,٧
السودان	١٨٢	١٥٧	٥٢٥	١٧٢	١٢١	٣١٨	١,١	١,٣	١,٧
سوريا	١٧٦٠	١٦٩٥	٢٤٢٢	١٣٣١	١١٥١	١٣٢٣	١,٣	١,٥	١,٨
العراق	٩١٣	٩١٨	٨٧٤	١٣٦٨	١٢٢٠	١٣٥٣	٠,٧	٠,٨	٠,٦
فلسطين	٢٩	٣٦	٣٦	١٦	٢٠	٢٠	١,٨	١,٨	١,٨
لبنان	٢٩	٢٠	٥٩	٢٣	١٥	٢٦	١,٣	١,٣	٢,٣
ليبيا	١٥٣	١٨١	١٧٧	٢٣٠	٢٧٧	١٩٩	٠,٧	٠,٧	٠,٩
مصر	١٩٢٣	٢٢٣٥	٤٢٦٧	٥٧٣	٥٣٥	٨٣٣	٣,٤	٤,٢	٥
المغرب	١٧٣٠	٢٩٢٤	٣١٣٥	١٧٣٦	٢١١٩	٢٥٤١٧	١	١,٤	١,٢
اليمن	٧٠	٨٦	١٤٦	٦٨	٧٢	٩٤	١	١,١	١,٥
دول أخرى تنتج انتاج ضئيل (الصومال، الإمارات، عمان، قطر، موريتانيا)	٤	٤	٦	٣	٥	٥	٠,٨	١,٣	
المجموع	٩٠٣٢	١٢٥٤٦	١٧٨٥٤	٨٣٤١	٨٥٤٠	١٠٠٣٥	١,١	١,٥	١,٨
المعدل العالمي للإنتاجية		-					١,٩	٢,٣	-

المصدر: المرجع السابق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢-١-١-٣ إنتاج الذرة الشامية في الوطن العربي :

بلغ متوسط المساحة المزرعة بالذرة الشامية في الوطن العربي ٥و١ مليون هكتار في الفترة (٨٩-٩٣) محققاً تناقصاً في متوسط المساحة بمقدار ٨٧ ألف هكتار عن الفترة الثانية ليبلغ (٨٤-٨٩)، وقد حدث هذا النقص في كل من الصومال حيث بلغ ١٢٥ الف طن، وفي مصر ٣٤ ألف طن، وفي السودان ٥و١٩ ألف طن، ولكن الإنتاجية في كل من مصر والسودان والعراق وسوريا قد تزايدت، لهذا ارتفع متوسط الانتاج في الوطن العربي في الفترة الثالثة ليبلغ ٥,٧ مليون طن كما يظهر الجدول رقم (١٢)، ونجد أن مصر تتصدر البلدان المنتجة للذرة الصفراء، وبلغ نصيبها حوالي ٨٣٪ من مجمل ما تنتجة البلدان العربية نتيجة تحسن الإنتاجية لتبلغ ٦و٦ طن للهكتار الواحد في الفترة الثالثة ولتتعدى بذلك معدل الانتاجية العالمية البالغة ٤ طن/هكتار [٢٢]، وتزرع الذرة الصفراء رياً في مصر والعراق، ومطرياً في معظم البلدان الاخرى وهي تنافس المحاصيل الاخرى في الأراضي المروية وكذلك في الأراضي المطرية[٢]. والذرة الصفراء تدخل في تغذية الدواجن بصورة أساسية، كذلك فإن كلاً من مصر والصومال تستخدمان الذرة الشامية في صناعة الخبز. أما بالنسبة للسودان فقد انخفضت المساحة المزروعة بالذرة الشامية في الفترة الثالثة لتصل إلى ٥و٢٦ ألف هكتار ولكن الانتاجية الهكتارية ارتفعت في الفترة نفسها عن مثيلاتها في الفترتين الأولى والثانية لتبلغ ٢و١ طن / هكتار، وبالرغم من ذلك الانخفاض فإن أمام السودان مجال رحب لبذل المزيد من الجهود في سبيل تنمية المساحة المزروعة بالذرة الشامية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١٢)

متوسط الإنتاج والمساحة والانتاجية للذرة الشامية لثلاث فترات (٧٩-٨٣)، (٨٤-٨٨)، (٨٩-٩٣)

الأنتاج : ألف طن

المساحة: ألف هكتار **الأنتاجية: طن/ هكتار**

البلد	الإنتاج			المساحة			الإنتاجيـة		
	٧٩-٨٣	٨٤-٨٨	٨٩-٩٣	٧٩-٨٣	٨٤-٨٨	٨٩-٩٣	٧٩-٨٣	٨٤-٨٨	٨٩-٩٣
السودان	٣٥	٢٠	٣١,٢	٦١	٤٦	٢٦,٥	٠,٦	٠,٤	١,٢
سوريا	٤٠	٧٥	١٩٩,٤	٢٠	٤٥	٦١,٨	٢	١,٧	٣,٣
الصومال	١٤٨	٣١٤	١٨٧	١٦١	٢٩٧	١٧٢	٠,٩	١,١	١,١
العراق	٤٨	٤٩	١٦٣,٦	٢٧	٣٢	٧٦	١,٨	١,٥	٢,١
مصر	٣٢٦٧	٣٥٥٤	٤٨١٢,٧	٨٠٧	٧٦٨	٧٣٤	٤	٤,٦	٦,٦
المغرب	٢٤٨	٢٩٨	٢٩٥,٦	٤٠٥	٣٨٥	٤١٣,٥	٠,٦	٠,٨	٠,٧
موريتانيا	٤	٨	٢,٨٥	٨	٨	٣,٧	٠,٥	١	٠,٧
اليمن	٦٣	٥٠	٦٦,٥٤	٤٣,٥	٤١,٧	٤٧,٧٨	١,٤	١,٢	١,٤
دول أخرى (الأردن، الجزائر، لبنان، السعودية، ليبيا)	٥,٣	٥,٦	٨,٥	٧,١	٤,٦	٤,٨	٠,٧	١,٢	١,٧
المجموع	٣٨٥٨,١	٤٣٧٣,٦	٥٧٦٧,٤	١٥٣٩,٦	١٦٢٧,٣	١٥٤٠,١	٢,٥	٣,١	٣,٧
معدل الإنتاجية في العالم							٣,٣	٣,٦	-

المصدر: نفس المرجع للجدول رقم (٣)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤-١-١-٢ إنتاج محصول الأرز في الوطن العربي :

يزرع الارز في ٦ دول عربية فقط، وتمثل مصر المركز الاول من حيث المساحة والانتاج من محصول الارز، حيث بلغ نصيبها حوالي ٩٢٪ من مجمل ما تنتجة البلدان الستة في الوطن العربي من هذه السلعة في الفترة الثالثة، ويبلغ متوسط المساحة المزروعة في الوطن العربي في الفترة الثالثة (٨٩-٩٣) ٥٧٩ ألف هكتار بزيادة مقدارها (١١٢) ألف هكتار عن الفترة الثانية بعد أن حققت هذه الفترة انخفاضاً بمقدار ٣٦,٥ ألف طن عن الفترة الأولى، كما هو مبين في الجدول رقم (١٣).

جدول رقم (١٣)
متوسط الإنتاج والمساحة والانتاجية لمحصول الأرز للفترات
(٧٩-٨٣)، (٨٤-٨٨)، (٨٩-٩٣)

الأنتاج : ألف طن

المساحة: ألف هكتار

الأنتاجية: طن/ هكتار

البلد	الإنتاج			المساحة			الإنتاجية		
	٧٩-٨٣	٨٤-٨٨	٨٩-٩٣	٧٩-٨٣	٨٤-٨٨	٨٩-٩٣	٧٩-٨٣	٨٤-٨٨	٨٩-٩٣
السودان	٦,٧	٢	٠,٥٤	٧,٦	١,٦	٠,٦٣	٠,٩	١,٣	٠,٩
الصومال	١٣	١٣,٣	١٣,٦	٥,٣	٣,٥	٥,٢	٢,٤	٣,٨	٢,٦
العراق	١٧٨	١٣٩	١٩٧,٦	٦٣	٥٥	٨٣,٢	٢,٨	٢,٥	٢,٤
مصر	٢٤,٢	٢٢٨١	٣٤٧٣	٤٢١	٣٩٨	٤٦٨,٣	٥,٧	٥,٧	٧,٤
المغرب	١٦,٨	٢١,٩	٣٥,٤	٤,٤	٤,٧	٧,٩	٣,٩	٤,٧	٤,٥
موريتانيا	١١	١٧	٤٣,٤٥	٣	٥	١٤,٧	٣,٧	٣,٤	٣
المجموع	٢٦٢٧,٥	٢٤٧٤,٢	٣٧٦,٣٥	٥٠٤,٣٥	٤٦٧,٨	٥٧٩,٩	٥,٢	٥,٣	٦,٥
معدل الإنتاجية في العالم							٢,٩	٣,٣	-

المصدر: نفس المرجع للجدول رقم (٣)

$$\text{الانتاجية} = \frac{\text{الانتاج}}{\text{المساحة}}$$

وحققت الإنتاجية الهكتارية ارتفاعاً مستمراً خلال الفترات الثلاث المتتابعة ليبلغ متوسطها ٦,٥ طن / هكتار في الفترة الثالثة (٨٩-٩٣).

وسيظل انتاج الأرز محدوداً في معظم البلدان العربية نظراً لما يتطلبه من مياه وفيرة، وأرض خصبة، وتتفوق انتاجية كل من مصر والمغرب عن المستوى العالمي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢-١-١-٥ انتاج الشعير في الوطن العربي :

بلغ متوسط المساحة المزروعة بالشعير ٩,١ مليون هكتار للفترة الثالثة ٨٩-٩٣ ويأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية بعد القمح، كمحصول غذائي علفي بنسبة ٣١٪ من إجمالي متوسط المساحة المزروعة بالحبوب في الوطن، ويقدر متوسط الانتاج في نفس الفترة بـ٣و٦ مليون طن، وقد زاد متوسط المساحة المزروعة بمقدار ١,٧ مليون هكتار عن الفترة الثانية (٨٤-٨٩) لكن الزيادة في متوسط الانتاج كانت قليلة تبلغ ١٧٧ الف طن في الفترة الثالثة. ولقد توجهت السعودية نحو زيادة المساحة المزروعة بالشعير بعد أن أكملت برنامجها في تطوير زراعة القمح وتنميته حتى بلغت الانتاجية الهكتارية للشعير ٥ طن/هكتار في الفترة ٨٩-٩٣. وما زالت المغرب وسوريا والعراق والجزائر في مقدمة منتجي محصول الشعير في الوطن العربي، حيث يبلغ متوسط انتاج هذه الدول ٧٦٪ من اجمالي الانتاج العربي من الشعير، وتناقصت إنتاجية كل من مصر والمغرب واليمن بشكل لافت للنظر والسبب الرئيسي في انخفاض الإنتاجية هو تذبذب كميات الأمطار في مناطق إنتاج الشعير، فمن المعروف أن أفضل الأراضي الزراعية وخصوصاً المطرية تخصص للقمح أولاً ومن ثم للبقوليات والشعير [٢] واذا ما استمر الوضع على ماهو عليه فإن هبوطاً شديداً سيصيب الانتاج من الشعير مما يؤدي الى زيادة الاعتماد على الاستيراد من الخارج، ويزيد تكلفة صناعة الأعلاف وبالتالي تكلفة تربية المواشي والأغنام.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١٤)

متوسط الإنتاج والمساحة والانتاجية لمحصول الشعير للفترات (٧٩-٨٣)، (٨٤-٨٨)، (٨٩-٩٣)

الأنتاج : ألف طن

المساحة: ألف هكتار

الأنتاجية: طن/ هكتار

البلد	الإنتاج			المساحة			الإنتاجية		
	٧٩-٨٣	٨٤-٨٨	٨٩-٩٣	٧٩-٨٣	٨٤-٨٨	٨٩-٩٣	٧٩-٨٣	٨٤-٨٨	٨٩-٩٣
الأردن	٢٠	٢٥	٤٧	٤٣	٣٧	٥١	٠,٥	٠,٧	٠,٩
تونس	٢٩٦	٣٥٠	٥١٦	٥٢٩	٦٠١	٥٩٥	٠,٦	٠,٦	٠,٩
الجزائر	٥٤١	٨١٨	١٠٤٧	٨٣٢	١٠٠٨	١١٨٢	٠,٧	٠,٨	٠,٩
السعودية	٧	٨٦	٥٦١	٦	٢٣	١١٤	١,٢	٣,٧	٥
سوريا	١٠١٨	١١١٤	٩٥٢	١٣٥٤	١٥٢٨	٢٤٥٨	٠,٨	٠,٧	٠,٤
العراق	٧٩٣	٩٦٠	٧٥٩	١٠٣٨	١٥٢٨	١٦٥٢	٠,٨	٠,٦	٠,٥
فلسطين	٢٥	١٧	١٧,٤	١٨	١٦	١٦	١,٤	١,١	١,١
ليبيا	١١٩	٩٠	١٣٨	٣٢٢	١٥٠	٢٣٥	٠,٤	٠,٦	٠,٦
مصر	١٢٢	١٦٤	١٤٠	٤٧	٤٩	٦٤	٢,٦	٣,٣	٢,٢
المغرب	١٨٥٩	٢٥١٠	٢٠٩٩	٢١٥٤	٢٣٦٩	٢٧٩٤	٠,٩	١,١	٠,٨
اليمن	٤٨	٣٧	٥٤	٥٢	٤٨	٤٩	٠,٩	٠,٨	١,١
لبنان	-	-	٢٠,١٦	-	-	١١,٥٨	-	-	١,٨
أخرى (قطر، البحرين، موريتانيا، عمان)	٧	٧	٥	٦	٥	٢	١,٢	١,٤	٢,٥
المجموع	٤٨٥٥	٦١٧٨	٦٣٥٥	٦٤٠١	٧٣٦٢	٩١٣٣	٠,٨	٠,٩	٠,٧
معدل الإنتاجية العالمية							٢	٢,٢	

المصدر: نفس المرجع للجداول (٣).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢-١-١-٦ إنتاج الذرة الرفيعة والدخن في الوطن العربي:

بلغ متوسط المساحة المزروعة بالذرة الرفيعة والدخن حوالي ٥و٧ مليون هكتار للفترة الثالثة (٨٩-٩٣) بزيادة ضئيلة عن الفترة الثانية بمقدار ٤٠,٩ ألف هكتار وبـ ١,٤٣ مليون هكتار عن الفترة الأولى. وبمتوسط انتاج يقدر بـ ٦ ملايين طن خلال الفترة الثالثة. محققاً زيادة تقدر بـ ١,٨ مليون طن عن الفترة الثانية. وقد زاد متوسط انتاجية هذه المحاصيل التي تزرع في المناطق ذات الأمطار الموسمية في السودان والصومال [٢] خلال الفترات الثلاث حيث بلغت الإنتاجية لمحصولي الذرة الرفيعة والتخن في الوطن العربي ٠,٧ و ٠,٦ و ٠,٨ طن لكل هكتار على الترتيب، كما هو مبين في جدول رقم (١٥).

تبلغ حصة السودان في زراعة الدخن والذرة الرفيعة ٨١٪ من إجمالي متوسط المساحة المحصولية للذرة الرفيعة والدخن بانتاجية قليلة تقدر بـ ٧و طن/هكتار للفترة (٨٩-٩٣)، محققة تزايداً متتالياً عبر الفترات الزمنية الثلاث الممتدة ما بين (٧٩-٩٣). ثم تأتي بعدها اليمن ومن ثم الصومال ومصر التي ترتفع لديها الانتاجية الهكتارية لتبلغ ٥,٦ طن للهكتار في الفترة (٨٩-٩٣) وهي تزرع في مساحات مروية.

ويتذبذب الانتاج من هذه السلعة وفق تذبذب المساحة ومعدلات سقوط الأمطار وتصل البلدان العربية إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي فيما يخص هذه السلعة، ولا تلجأ الى استيراده من الخارج الا ما ندر [٢].

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١٥)

متوسط الإنتاج والمساحة والانتاجية لمحصولي الذرة الرفيعة والدخن للفترات (٧٩-٨٣)، (٨٤-٨٨)، (٨٩-٩٣)

الأنتاج : ألف طن

المساحة: ألف هكتار

الأنتاجية: طن/ هكتار

البلد	الإنتاج			المساحة			الإنتاجية		
	٧٩-٨٣	٨٤-٨٨	٨٩-٩٣	٧٩-٨٣	٨٤-٨٨	٨٩-٩٣	٧٩-٨٣	٨٤-٨٨	٨٩-٩٣
السعودية	١٠٨	٤٦	١٩١	١٨١	٣٩	٩٦	٠,٦	١,٢	١,٩٨
السودان	٢٧١٢	٢٨٤٩	٤٤٩١	٤٣٧٧	٥٩٨٦	٦١٤٣	٠,٦	٠,٥	٠,٧
سوريا	١٥	٩	٦,٤	١٤	١٣	٧	١,١	٠,٧	٠,٩
الصومال	١٦٧	٢٣٩	١٦٨,٥	٤٦٩	٤٧٣	٤٣٤	٠,٤	٠,٥	٠,٤
العراق	٢	٤	٥,٥	٢	٥	٤,٨	١	٠,٨	١,١
ليبيا	٣	٥	٢	٢	٤	٣	١,٥	١,٣	٠,٦٦
مصر	٦٣٠	٥٧٠	٧٧٩	١٦٨	١٤٣	١٣٩	٣,٨	٤	٥,٦
المغرب	٢٣	١٩	٢٠,٧	٤٢	٢٨	٢٨	٠,٥	٠,٧	٠,٧
موريتانيا	٤٠	٦٨	٧٤,٤	١٤٢	١١٩	١٢٩	٠,٣	٠,٦	٠,٥٧
اليمن	٥٩٠	٤٥٠	٥٢٤,٨	٧٣٨	٧١٣	٥٨٠,٧	١,٢	٠,٦	٠,٩
(عمان، الجزائر، الأردن)	٦	٤	٣,٨	٢	٢	١,٤	١,٨	٠,٨	٢,٧
المجموع	٤٢٩١	٤٢٦٣	٦٢٦٧	٦١٣٧	٧٥٢٥	٧٥٦٦	٠,٧	٠,٦	٠,٨

المصدر: نفس المرجع للجداول (٣).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢-١-١- ٧ تطور الفجوة الغذائية والإكتفاء الذاتي للحبوب في الوطن العربي :

يظهر الجدول رقم (١٦) تطور متوسط الفجوة الغذائية لجملة الحبوب ولأهم محاصيلها خلال الفترة الممتدة من (٧٩-٩٣)، وقد أظهرت ان متوسط الإستهلاك من جملة الحبوب قد تزايدت عبر الفترات الثلاث المبينة في الجدول رقم (١٦). حيث يظهر في الفترة الأولى أي بداية الثمانينات أن نسبة ما يشكله الإنتاج العربي من الحبوب في الاستهلاك لا يتعدى ٥٢٪ أي نصف احتياجات الوطن العربي الذاتية. وبلغت في حينه قيمة الفجوة الغذائية ٥و٥ مليار دولار لمتوسط الكمية المقدرة بـ ٢٢ مليون طن، وهو ما يشكل صافي الواردات لتلك الفترة في الوطن العربي. أما في منتصف الثمانينات التي تعبر عنها الفترة الثانية فقد بلغ متوسط الاستهلاك العربي من الحبوب ٦١ مليون طن، غطى الإنتاج العربي للحبوب البالغ ٢٩ مليون طن حوالي ٤٨٪ فقط من متوسط الاستهلاك، فزاد الانكشاف الغذائي للحبوب للخارج ليبلغ ٣٢ مليون طن بقيمة تقدر بـ ٤و٥ مليار دولار مع ملاحظة أن قيمة الحبوب أو بالأحرى أسعار الحبوب في تلك الفترة قد تناقصت.

اما الفترة الثالثة، فقد تحقق الاكتفاء الذاتي بأكثر من النصف مع الزيادة المستمرة في الانتاج ولكنها لم تستطيع مواكبة الاستهلاك وما زالت فاتورة الحبوب مرتفعة. لقد ارتفع متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي بشكل عام لأهم محاصيل الحبوب وهي : القمح، الذرة الشامية، الأرز، والشعير، محققة انخفاضاً في قيمة متوسط صافي الواردات عن الفترات السابقة في كل من القمح والذرة الشامية ولكن بنسب قليلة، أما الشعير فقد انخفض بنسبة ٢٤٢و مليار دولار عن الفترة ٨٤-٨٨ ونلاحظ ان الطلب (الاستهلاك) على جميع الحبوب قد ارتفع بشكل ملحوظ في بداية التسعينات، ما عدا محصول الشعير الذي انخفض استهلاكه في الفترات السابقة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١٦)

متوسط إجمالي الإنتاج وقيمة الفجوة الغذائية لجملة الحبوب والمحاصيل الحبوبية للفترات (٧٩-٨٣)، (٨٤-٨٨)، (٨٩-٩٣)

الإنتاج : ألف طن

المساحة ألف هكتار

الأنتاجية: طن/هكتار

السلعة	مجمل الإنتاج بالطن	الطلب الإجمالي بالطن	الفجوة الغذائية		نسبة الإكتفاء الذاتي (٪)
			الكمية	القيمة	
جملة الحبوب٧٩-٨٣	٢٤,٥٦٤,٠٨٢	٤٧٥٤٩,٤٤٤	٢٢٩٨٥,٣٦٢	٥٥٠٤,٠٣	٥٢
٨٤-٨٨	٢٩,٦٦٤,٨٦٢	٦١٩٢٤,٣	٣٢٢٥٩,٤٣٨	٥٤٨١,٦١٣	٤٨
٨٩-٩٣	٣٨,٦٨٥,٠٧	٦٦٧٤٢,٧٦٢	٢٨٠٥٧,٦٩٢	٤٧٣٢,٥٠٦	٥٨
القمـــــح ٧٩-٨٣	٨,٧٥٤,٩٦٦	١٩٧٨٦,٥	١١٠٣١,٥٣٤	٢٣٢٥,١٣٢	٤٤
٨٤-٨٨	١٢٥٤٥,٢٩	٢٧٤٩٣,٩٤٢	١٤٩٤٨,٦٥٢	٢٣٦٨,٤٠٤	٤٦
٨٩-٩٣	١٧٨٥٦,٧٩	٣٢٣٣٠,٧٠٢	١٤٤٧٣,٩١٢	٢٢٣٣,٩٣	٥٥
الذرة الشامية ٧٩-٨٣	٣٨٠٣,٢٨٨	٧٠٥٩,٨٣٧	٣٢٥٦,٥٥	٦٥٨,٥٦٢	٥٣
٨٤-٨٨	٤٤١٧,٧٥٤	٩١٤٦,١٠٤	٤٧٢٨,٣٥	٦٦١,١٨	٤٨
٨٩-٩٣	٥٧٦٨,٤٦	١٠٠٩٩,٨٢	٤٤٣٣١,٣٦	٦٢٣,٥١٨	٥٧
الأرز ٧٩-٨٣	٢٥٣٧,١٥٤	٤٠٤١,٨٨٦	١٥٠٤,٧٣٢	٧٥٦,٣٠٨	٦٣
٨٤-٨٨	٢٤٧١,٩١	٤٠٥٩,٧١٨	١٥٨٧,٨٠٨	٧٣١,٥٠٤	٦١
٨٩-٩٣	٣٧٦٣,١٥	٥٥٠٠,٠٧	١٧٣٦,٩٢	٧٥١,٧٧٢	٦٨
الشعيـــر ٧٩-٨٣	٤٤٤٨,٠١٦	٧٥٥٧,٢٦٨	٣١٠٩,٢٥٢	٧٥٠,٦١٤	٥٩
٨٤-٨٨	٦١٨٧,٦٣٨	١١٩٤٠,٦٣٦	٥٧٥٢,٩٩٨	٧٧٩,٠٦٨	٥٢
٨٩-٩٣	٦٣٥٧,٩٦٢	١٠٦٠٥,٠٣٦	٤٢٤٧,٠٧٤	٥٣٦,٢٣٨	٦٠

المصدر: أخذ من الجداول رقم (٥-٦-٧)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢-١-١-٨ صناعة الحبوب :

تعد صناعة الحبوب النمط الغذائي السائد في المنطقة العربية، وبالتالي فإن صناعتها تعد من الصناعات الرائجة، وتشمل استلام المواد الأولية (قمح، شعير، ارز، ذرة، ..... الخ) وتخزينها وإعدادها للتصنيع ثم توزيعها على وحدات الإنتاج المختلفة [١٥].

وتتضمن هذه الصناعة بالإضافة إلى ما سبق، طحن القمح وتجهيزه، وبخاصة لإنتاج رغيف الخبز، وصناعة المعجنات والحلويات العربية التقليدية، بالإضافة إلى دخول مادة القمح كمادة اولية في العديد من صناعة السكاكر والبسكويت والأكلات الجاهزة الصباحية من القمح والحبوب والبرغل إضافة إلى أنواع أغذية الأطفال.

كما تشمل صناعة مضارب الأرز، وتصنيع الأعلاف من الحبوب الخشنة، ولا تتوافر أية إحصائية متكاملة ودقيقة وشاملة عن صناعة الحبوب بجميع أنواعها.

يستثمر في هذه الصناعات الأموال الطائلة من القطاعين العام والخاص، ويتولى في الغالب القطاع العام مسؤولية استلام وتعويض المزارعين عن انتاجهم من الحبوب بأسعار مجزية[١٥]، ويتم بعد ذلك خزن الحبوب في صوامع بغية طحنها وجعلها جاهزة للاستعمال، لتوزع على معامل الانتاج المتعلقة بصناعة الحبوب كل حسب تخصصه واستخداماته.

تبدأ صناعة الحبوب بأهم أنواعها وهي صناعة الخبز، الذي يعتبر القمح المادة الرئيسية لانتاجة بعد طحنه وتحضيره في الاكياس المخصصة له. وهناك عشرات الآلاف من المخابز والأفران المنتشرة في الوطن العربي والتي تبدأ بالمخابز والأفران التقليدية الحجرية في القرى والريف، وبعض مناطق المدن، عوضاً عن الصناعة المنزلية لهذه السلعة، والتي لا تدخل في حسابات الدخل، وتنتهي بالأفران الكهربائية الآلية المتطورة، ذات التقنية العالية والتي تتطلب مهارة عالية وإدارة متخصصة.

ويوجد في البلدان العربية العديد من المعامل الكبيرة لطحن الحبوب، التي تزيد طاقتها عن ١٨ مليون طن سنوياً، ومعظم هذه المعامل استوردت من أوروبا، لاسيما سويسرا وايطاليا[٢٠]، ولكن تبقى المشكلة القائمة، هي عدم كفاية الإنتاج المحلي من القمح لصناعة طحن الدقيق حيث يتم إستيراد القمح من الخارج لطحنه وتدارك العجز الحاصل.

وقد بلغ إنتاج دقيق القمح في ١٤ دولة عربية عام ١٩٨٠ كما هو متوفر احصائياً في المجموعة الإحصائية الموحدة لعام ١٩٩٠، قد بلغ (١٠,١٢) مليون طن متري ليزداد في عام ١٩٨٣ إلى (١٤,٧) مليون طن متري، كما هو مبين في الملحق رقم (١) ولم نستطع معرفة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اجمالي الإنتاج سنة ١٩٨٨ بسبب عدم توافر الأرقام الخاصة ببعض الدول العربية، ولكن يمكن ملاحظة أن إجمالي إنتاج الدقيق في تونس وسوريا ومصر والكويت كان متذبذباً خلال الفترة (٨٠-١٩٨٨)، ولم يزدد إلا بنسبة ضئيلة جداً بين سنة وأخرى خلال الفترة نفسها. والمعلومات المتوفرة عن بعض الدول العربية قديمة جدا" لفترة أوائل الثمانينات حيث صدر عن المنظمة العربية للتنمية الصناعية، الكتاب الإحصائي السنوي للصناعة العربية ١٩٨٤-١٩٨٨، العدد الثالث سنة ١٩٨٩، بعدد منشآت طحن الحبوب ومنتجات المخابز والأفران وعدد المشتغلين فيها وقيمه الإنتاج الإجمالي بأسعار عملة كل بلد.

يوجد في الأردن ١١٧ منشأة لطحن الحبوب الغذائية وتجهيزها، يعمل فيها ما يقارب ٧٦٠ عاملاً، وتبلغ القيمة المضافة لهذه الصناعة ٧,٠٤ مليون دينار أردني لعام ١٩٩٣ بإنتاج قائم بلغ ٣٨,٩ مليون ديناراً [١٩].

أما بالنسبة لصناعة الخبز في الأردن، فقد بلغ عدد المنشآت العاملة في هذه الصناعة ١٤١٨ منشأة بين صناعة آلية وأفران صغيرة تقليدية منتشرة هنا وهناك، وقد بلغ عدد العاملين ٧١٦٥ عاملاً بقيمة مضافة تبلغ ١٧,٠٣ مليون ديناراً محققة قيمة إنتاج قائم يقدر بـ ٥٧,٨ مليون ديناراً لعام ١٩٩٣ [٢١].

أما في سوريا، فهناك مطاحن قديمة وصغيرة للقطاع الخاص، تقوم بإنتاج مشتقات القمح من السميد والبرغل، بينما ينحصر طحن القمح وانتاجه بالقطاع العام، كذلك توجد مطاحن حديثة ذات طاقة عالية تعمل بشكل آلي وبأجهزة تحكم ومراقبة غاية في الدقة، بلغ عددها سنة ١٩٨٦ (٢٧) مطحنة موزعة على كافة المحافظات السورية ؛ يعمل فيها ٤٢٦٢ عاملاً [١٦].

وفي مصر توجد عشر شركات تابعه للقطاع العام تقوم بطحن ٤و٤ مليون طن سنوياً [١٦]، وتنتشر المطاحن الصغيرة في القرى والريف، تقوم بطحن القمح لغرض الاستهلاك الشخصي. هذا ويستخدم في مصر ٢,٤ مليون كيساً من القمح سنوياً، يتم إنتاجها في مخابز الحكومة ومخابز القطاع الخاص، كما أن هناك إهتماماً بصناعة المعكرونة، حيث تبلغ الطاقة السنوية لإنتاجها (١٥٠) ألف طن تتوزع على القطاعين العام والخاص [١٦] وبهذا استطاعت مصر تلبية الاستهلاك من إنتاجها الخاص.

أما بالنسبة للأرز، تقوم مصر بتجهيزه في مضارب خاصة، حيث يتم تصدير جزء منه إلى الخارج من أجل توفير العملة الصعبة والمحافظة على أسواقها التقليدية. هذا بالاضافة إلى

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

صناعة النشأ والجلوكوز التي تعتمد على الذرة وكسر الأرز، بإعتبار أن النشا كان من أقدم المنتجات الحبوبية، حيث اكتشف في عهد الفراعنة، وتكاد مصر تحقق الإكتفاء الذاتي من هذه المادة، التي يبلغ إجمالي طاقتها الإنتاجية الفعلية ٢٠ ألف طن، بالاضافة إلى ٤٥ ألف طن من الجلوكوز، فيما يبلغ عدد العاملين فيها ٢١٥٦ عاملاً فنياً وموظفاً ادارياً [١٦].

وقد حققت السودان في الفترة ٩٣/٩٢ اكتفاءً ذاتياً في إنتاج الدقيق ليقدر بحوالي (٩٠٠) الف طن [٢٣]، ويشكل هذا ضعف ما كان عليه الإنتاج في أواخر الثمانينات.

وفي السعودية توجد سبع صوامع لتخزين غلال القمح سعتها التقديرية (٩٠٥) ألف طن عام ١٩٨٤، وتبلغ سعة مطاحن الدقيق - البالغة خمس مطاحن - (٥و١٢٠٤) ألف طن في العام، وتوزع هذه المطاحن على مختلف مناطق المملكة، هذا بالاضافة الى مطاحن الأعلاف الخمس التي تبلغ طاقتها الإنتاجية ٥و٧٦٦ ألف طن سنوياً [١٦].

هذا بالاضافة إلى ٦٥ مصنع لصناعة الخبز بكافة أنواعه العربي والغربي والمعجنات والكيك والبسكويت والحلويات والرقائق والمساحيق الغذائية، بطاقة إنتاجية تبلغ (٥٣و١) مليون طن، ١٩٤ ألف قطعة و ٨و١٠ آلاف كرتونة سنوياً، يعمل فيها ما يقارب بـ ألـ (٤٤٤٤) عاملاً، ويبلغ إجمالي التمويل٢٠و١ مليار ريالاً سعودياً [٢٤].

وتعاني منتجات الخبز العربي كخبز التوست والكعك في السعودية بسبب تعرضها للمنافسة الخارجية الشديدة، وذلك بسبب فارق الجودة ونوعية التغليف ومواد التعبئة التي تستوردها من الخارج، هذا بالاضافة الى نوعية الدقيق غير الملائمة لصناعة البسكويت بسبب ارتفاع البروتين فيه [١٦].

وفي عُمان يوجد (١٣٠٥) مخبزاً ومطحناً، معظم هذه المصانع صغيرة الحجم وقليلة الإنتاجية [٢٥].

٢-١-٢ صناعة السكر في الوطن العربي :

تعد مادة السكر من المحاصيل الاستراتيجية ؛ نظراً لدخولها في كثير من الصناعات الغذائية، ولأنها مادة أولية في صناعة السكريات والحلويات وبعض أنواع الخبز والمواد المصنعة. يستخرج السّكر من محصولين رئيسيين في الوطن العربي، قصب السكر والبنجر السكري، ويتكون السكر من نسب تتراوح بين ٩٩,٥٪ و ٩٩,٧٪ سكروز ونحو ٢٪ رطوبة ونسبة من الرماد يجب أن لا تتجاوز ما بين ٠,٠١ و ٠,٠٧، وسكريات مختزلة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٠,٥-٠,١ ٪)[١٥]. ويعد السكر أو السكريات بشكل عام مصدراً جيداً للطاقة كغذاء للإنسان، إضافة إلى تدني أسعاره وسهولة الحصول عليه.

ولقد عرفت عديد من الأقطار العربية زراعة المحاصيل السكرية التقليدية [١٦]، وتزرع عشر دول عربية المحاصيل السكرية بشكل منتظم من قصب السكر والبنجر السكري حيث يزرع قصب السكر في كل من السودان ومصر وسوريا والصومال والعراق وعمان ولبنان والمغرب، ولقد ارتفع متوسط المساحة المخصصة لزراعته عربياً من ١٦٥ ألف هكتار للفترة الزمنية الأولى إلى ٢١٠ ألف هكتار للفترة الزمنية الثالثة.

أما متوسط الإنتاج العربي من قصب السكر، فلقد ارتفع من ١,٢ مليون طن للفترة الأولى إلى ١,٧٢ مليون طن للفترة الزمنية الثالثة.

ونجد أن ٧١٪ من اجمالي متوسط الانتاج العربي في الفترة الزمنية الأولى كان من نصيب مصر، التي تشكل اكبر منتج لمحاصيل قصب السكر، وبانتاجية عالية نسبياً تقدر بـ ٣و٨٢ طن / هكتار، ولكن تناقصت هذه النسبة في الفترة الزمنية الثالثة لتصبح ٦٧٪ من إجمالي الإنتاج العربي محققة انتاجية تقدر بـ (٩و١٠٠) طن /هكتار، اما البنجر السكري فيزرع في تونس والجزائر وسوريا والعراق ولبنان ومصر والمغرب، وبلغت المساحة المخصصة لزراعته للفترة الزمنية الأولى من (٤و٩٤) الف هكتار الى (٧٢٢و١١٩) ألف هكتار للفترة الثالثة.

ويبين الجدول رقم (١٧) متوسط الانتاج والمساحة المزروعة والإنتاجية لكل من محصولي قصب السكر والشمندر السكري في الوطن العربي، لثلاث فترات زمنية متتالية.

ويظهر الانتاج العربي من البنجر السكري، وقد بلغ في الفترة الأولى (٣,٢) مليون طن ليصل في الفترة الثالثة إلى (٥,١) مليون طن، وتتصدر المغرب الدول العربية في إنتاج البنجر السكري، حيث تنتج ٧٢٪ من حجم متوسط الإنتاج الإجمالي العربي من البنجر السكري.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١٧)

معدل الإنتاج والمساحة المزروعة والإنتاجية لمحصولي قصب السكر والشمندر السكري في البلدان العربية ثلاث فترات زمنية (٧٩-١٩٨٣)، (٨٤-١٩٩٨)، (٨٩-١٩٩٣)

الأنتاج : ألف طـــن

المساحة: ألف هكتار

الأنتاجية: طن/ هكتار

الفترة الزمنية / البلد	الإنتاج			المساحة			الإنتاجية		
	٧٩-٨٣	٨٤-٨٨	٨٩-٩٣	٧٩-٨٣	٨٤-٨٨	٨٩-٩٣	٧٩-٨٣	٨٤-٨٨	٨٩-٩٣
قصـــب السكـــــر									
السودان	٢٣٨٦	٤٨٩١	٤٣٧٥,٦٦	٣٨	٧٠	٧٣,٨٦	٦٢,٨	٦٩,٩	٥٩,٢
سوريا	–	–	٠,٤١٢	–	–	٠,٠٥	–	–	٨,٢٤
الصومال	٤٥١	٥٤٩	٢٣٧,٠٦٦	٨	٨	٥,٦٦٢	٥٦,٤	٦٨,٦	٤١,٩
العراق	١٦٣	٦٦	٣٦,٨٢	٤	٣	١,٣٨٢	٤٠,٨	٢٢	٢٦,٦
عُمان	–	–	٣,٢٤	–	–	٠,٠٤٦	–	–	٧٠,٤
لبنان	–	–	٢,٢٦٤	–	–	٠,١٠٦	–	–	٢١,٤
مصر	٧٥٤٣	٩٤٩٥	١١٥٧٢,٥	١٠٥	١٠٦	١١٤,٦٤٢	٨٢,٣	٨٩,٦	١٠٠,٩
المغرب	٥٠٦	٨٤٠	١٠١٥,٤٣٦	١٠	١٤	١٥,١٢	٥٠,٦	٦٠	٦٧,٢
المجموع	١٢١٤٩	١٥٨٤١	١٧٢٤٣,٤٦٨	١٦٥	٢٠١	٢١٠,٨٦٨	٧٣,٦	٧٨,٨	٨١,٧
الشمنـــــدر									
تونس	٦٩	٢٠٩	٢٥٧,٦٦	٢	٤,٧	٥	٣٤,٥	٤٤,٥	٥١,٥٣
الجزائر	٦٨	١١٣	٧٥	٢,٦	٥,٨	٤	٢٦,٢	١٩,٥	١٨,٧٥
سوريا	٦٧٥	٥٨٩	٩٨٣,٠٣	٢٤	١٩	٢٩,٥	٢٨,١	٣١	٣٣,٣٢
العراق	–	–	٥,٧٦٤	–	–	٠,٨٧٤	–	–	٦,٥٩
لبنان	٧٥	٧٦	٤٧,٧٣	١,٨	١,٤	١,٤٠٨	٤١,٧	٥٤,٣	٣٣,٨٩
مصر	–	٦٣٤	٧٨٠,٨٦	–	١٧	١٦,٩	–	٣٧,٣	٤٦,٢
المغرب	٢٢٩١	٢٦٢٧	٢٩٦١,٢٤	٦٤	٥٩	٦٢,٠٤	٣٥,٨	٤٤,٥	٤٧,٧
المجموع	٣١٧٨	٤٢٤٨	٥١١١,٢٨٤	٩٤,٤	١٠٦,٩	١١٩,٧٢٢	٣٣,٧	٣٩,٧	٤٢,٧

المصدر: الفترتان الأولى والثانية تم أخذها من كتاب الأمن الغذائي العربي لـ د. صبحي القاسم المنشور في سنة ٩٣، وتم احتساب الفترة الثالثة من أعداد مختلفة من الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعيى (٩١-١٩٩٤)م.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وما زالت الفجوة الغذائية كبيرة، ويبين ذلك الجدول رقم (١٨) الذي يظهر مدى اتساع الفجوة الغذائية لمادة السكر؛ بسبب ارتفاع أسعار السكر عالمياً في تلك الفترة بصورة خيالية، حيث بلغت قيمتها (١,٤) مليار دولار لكمية تقدر بـ (٣,٣) مليون طن. حيث استمرت الفجوة في الاتساع من حيث الكمية، فبلغت (٣,٧) مليون طن للفترة الثانية، إلا أن قيمتها كانت أقل بكثير من الفترة السابقة فبلغت (٨٨٦,٣٣) مليون دولار.

أما الفترة الأخيرة (٨٩ ـ ٩٣) فلقد قفزت متوسط قيمة الفجوة الغذائية مرة أخرى ؛ نتيجة ارتفاع الأسعار عالمياً إلى (١,٣) مليار دولار لكمية تقدر بـ ٣,٨ طن.

جدول رقم (١٨)

الفجوة الغذائية للسكر الخام للفترة (٧٩-١٩٩٣)

الكمية : ألف طن

القيمة : مليون دولار

الفترة الزمنية	مجمل الإنتاج	الطلب الإجمالي	الفجوة الغذائية		نسبة الإكتفاء
	كمية	كمية	الكمية	القيمة	الذاتي
١٩٨٣-٧٩	١٤٩٠,٨	٤٨٨١,٨	٣٣٩١,٠	١٤٤٤,٤	٣١٪
١٩٨٨-٨٤	١٩٧١,٨	٥٦٢٦,٠	٣٧٠٨,٢	٨٨٦,٣	٣٥٪
١٩٩٣-٨٩	٢٢١٧,٢	٥٩٧٦,٨	٣٨٣٠,٢	١٣٠٤,٤	٣٧٪

المصدر : الارقام في الجداول (٥ – ٦ – ٧) من الفصل الاول.

ورغم الجهود المبذولة لزيادة انتاج السكر، لايزال القسم الأعظم من احتياجات البلاد العربية يغطى بالاستيراد [٢٠]، ففي الفترة الأولى بلغ مجمل انتاج السكر ١,٥ مليون طن ملبيا حوالي ٣١٪ من حاجات الاستهلاك العربية البالغة ٤,٩ مليون طن، وفي الفترة الثانية بلغ مجمل إنتاج السكر ٢ مليون طن بزيادة قليلة بلغت ١٣٪ ملبياً حوالي ٣٥٪ فقط من حاجات الإستهلاك العربية. أما الفترة الثالثة فقد ارتفع الانتاج الى ٢,٢ مليون طن، موفراً ٣٧,١٪ من اجمالي الطلب على السكر البالغ ٥,٩ مليون طن، وبالتالي فإن ٦٢,٩٪ من احتياجات الوطن العربي من السكر تغطي من الخارج مما يسبب خللاً في مسيرة تحقيق الأمن الغذائي المطلوب، ومع أننا وصلنا الى نهاية القرن العشرين فما زالت الفجوة في انتاج السكر كبيرة يصعب تجاهلها.

ولقد قامت صناعة السكر اساساً في بعض الأقطار العربية منذ مطلع هذا القرن معتمدة على الإنتاج العربي من المحاصيل السكرية، وشهدت تطوراً كبيراً في السبعينات والثمانينات، وبالأخص في مصر والمغرب والسودان والجزائر وتونس وسوريا والصومال [٢٠]، إلا أن الانتاج الزراعي من المحاصيل السكرية، لم يكن يغطي الطاقة الانتاجية للمصانع العربية، فكانت

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

معظم المصانع العربية تعتمد على ما يستورد من السكر الخام ليتم تكريره في تلك المصانع باستثناء السودان، وبعض المصانع المصرية وذلك لزيادة انتاجيتها من السكر المكرر، وتتراوح نسبة ما يستورد من السكر الخام من ٢٠٪ في المغرب الى حوالي ٨٠٪ في كل من العراق وسوريا، ويعود ذلك إلى انخفاض نسبة السكر في المحاصيل، فضلا عن غيرها من المشكلات الزراعية [٢٠]، وفيما يتعلق بانتاج السكر الخام المعتمد على المحاصيل السكرية العربية فلقد بلغ نحو (١٩٥٤) الف طن سنوياً لمتوسط الفترة ٨٤-١٩٨٦، وارتفع ليصل الى (٢٢٤٩) الف طن عام ١٩٩٢ [١٥]، الجدول رقم (١٩) يبين حجم صناعة السكر في البلدان العربية ؛ عدد المصانع والطاقة الانتاجية لها :

جدول رقم (١٩)

مصانع السكر في الوطن العربي وطاقتها الإنتاجية

الدولة	المواد الأولية	عدد المصانع	الطاقة السنوية المتاحة لعصر المادة الخام (الف طن)	الطاقة السنوية المتاحة لإنتاج السكر الأبيض (ألف طن)
الجزائر	البنجر	٢	٣٠٠	٣٦
المغرب	البنجر	٩	٢٨٧٢	٤١٤,٨
	القصب	٣	-	٧٤
السودان	القصب	٥	٦٧٠٠	٧٦٠
مصر	القصب	٧	٩٢٧٠	٨١٠
	البنجر	٢	٩٧٥	١٠٠
سوريا	البنجر	٧	١٩٨٠	٢١٩
تونس	البنجر	١	٩٠	٩
العراق	البنجر	٢	٣٢٠	٣٢
	القصب	١	٣٨٩	٣٥
لبنان	البنجر	١	٢٧٠	٣٢
الصومال	القصب	٢	١٠٨٢	١٠٨
الوطن العربي	بنجر	٢٤	٦٨٠٧	٨٤٢
	القصب	١٨	١٧٤٤١	١٧٨٧
المجموع	مصانع السكر	٤٢	٢٤٢٤٨	٢٦٢٩,٨

المصدر : فلاح جبر، الاستثمارات والأمن الغذائي العربي، اتحاد الصناعات الغذائية العربية، ١٩٩٥، ص٣٤١.

لقد بلغ عدد مصانع السكر في الوطن العربي ٤٢ مصنعاً تستخدم لعصر المادة الخام وانتاج السكر الأبيض، حيث أن السكر يقسم إلى أنواع معتمداً على شكله أو لونه او نسبة تكريره، ويصنف أحياناً إلى سكر مكرر وسكر ابيض اعتماداً على احتوائه من السكروز والسكريات المختزلة والمواد الأخرى [١٥].

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولقد بلغت أقصى طاقة سنوية متاحة لعصر المادة الخام ولانتاج السكر الابيض من قصب السكر في مصر حيث قدرت بـ ٩,٢ مليون ألف طن سنوياً لعصر المادة الخام، و (٨١٠) الف طن سنوياً لإنتاج السكر الأبيض، وتنتج مصر ما يقارب ٤٨٪ من السكر الخام المعتمد على المحاصيل السكرية العربية، والسودان ٢٣٪، والمغرب ٢٠٪ وسوريا نحو ٨٪، أي أن هذه الأقطار الأربعة تنتج ٩٩٪ من إجمالي الإنتاج العربي للسكر الخام [١٥].

ويوجد في السعودية مصنع جديد لصناعة السكر تبلغ طاقته الانتاجية السنوية ٩,٦مليون طن [٢٤]. وتصدر كل من الامارات والسعودية وعُمان السكر حيث تستورد السكر الخام وتعيد تصديره، وتقوم عمان بزراعة محاصيل قصب السكر ولكن انتاجها منه ضئيل جداً، وتعد الامارات اكبر المصدرين في الوطن العربي لمادة السكر إذ تعيد تصديره، حيث صدرت ٨٥٪ من اجمالي الصادرات العربية في عام ١٩٩٣، وتبقى مصر والمغرب والسودان الأكثر تطوراً في صناعة السكر مع أن هذه البلدان لم تستطع لغاية الآن أن تحقق اكتفاءً ذاتياً من هذه السلعة.

أما مصانع تكرير السكر الخام المستورد عربياً فهي إما ملحقة بالمصانع القائمة (المجمعات الزراعية الصناعية السكرية)، أو قائمة بذاتها والطاقات الإنتاجية المتاحة لتكرير السكر الخام العربي والمستورد عربياً كالتالي [١٥].

جدول رقم (٢٠)

عدد المعامل والطاقة المتاحة لتكرير السكر في الوطن العربي

القطر	عدد المعامل	الطاقة السنوية المتاحة لإنتاج السكر المكرر (ألف طن)
الجزائر	٣	٢١٠,٤
العراق	٣	٣١١,٤
المغرب	٣	٤٣٥,٤
لبنان	-	١١٤,٠
مصر	١	٢٨٨
سوريا	٣	١٧٧,٨
تونس	١	٥٠
الوطن العربي	١٤	١٥٨٧

المصدر : فلاح جبر، الإستثمار والأمن الغذائي العربي، ١٩٩٥، ص٣٣٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي ضوء ما سبق، فإن المشكلة تكمن في انخفاض إنتاجية الهكتار الواحد المزروع بالمحاصيل السكرية في الدول العربية، علاوة على نقص المساحات المزروعة في الأصل. فالمصانع القائمة في البلدان العربية والتي تبلغ حوالي ٥٦ مصنعاً ما بين مصانع إنتاج السكر الأبيض ومصانع تكرير السكر الخام، لا تعمل بكامل طاقتها السنوية.

لقد بلغت الطاقة الاسمية اليومية لاستلام البنجر في سوريا لسبعة معامل (١٩,٨٠٠) ألف طن، وتلجأ سوريا إلى استيراد السكر الخام من كوبا والبرازيل ؛ لتقوم بتكريره في مصانعها. وفي العراق فقد بلغت طاقتها الإنتاجية لمعملي سكر البنجر ٥٠٠٠ طن – يومياً في مصانعها. ولم تستغل حتى عام ١٩٧٨ سوى ٢٢٪ من طاقة المصانع الإنتاجية لبنجر السكر. ولم تتوفر معلومات حديثة عن كل من سوريا والعراق ، ومصر وأقطار غربي آسيا عن الطاقات الإنتاجية لمصانع إنتاج السكر. وقد ذكرت في كتاب تطور الصناعات الزراعية الغذائية في منطقة غربي آسيا سنة ١٩٨٧ الصادر عن منظمة الأسكوا.

٢-١-٣ صناعة الزيوت النباتية:

تنتشر صناعة الزيوت في مختلف أنحاء الوطن العربي، وتعد الزيوت إحدى الوجبات الغذائية الرئيسية على مائدة الطعام بالإضافة إلى دخولها في العديد من الاكلات العربية واستخدامها في الحلويات وصناعة المعجنات وغيرها، ويعد من الأنماط الغذائية الشائعة في الوطن العربي. ويعد زيت الزيتون الصنف الرئيسي من الزيوت الذي تنتج في البلاد العربية، وتقدر الطاقة الإنتاجية للعصر واستخلاص زيت الزيتون في البلاد العربية بحوالي ١٢ مليون طن سنوياً، و٥و٥ مليون طن سنوياً لعصر واستخلاص الزيوت من البذور الزيتية، وتزيد طاقة التكرير على ٤و٢ مليون طن سنوياً [٢٠].

تنتج البلدان العربية المحاصيل الزيتية بكميات لا تكفي احتياجاتها، مما يضطرها إلى استيراد الزيوت النباتية الجاهزة والمواد الخام من البذور الزيتية من أجل عصرها وتكريرها أو استيراد المواد نصف المصنعة، حيث تقوم كثير من البلدان العربية بتكرير الزيت الخام في مصانع خاصة بذلك، لأنها لا تزرع أياً من المحاصيل الزيتية، فيقتصر العمل على التكرير والتصفية، كما في الكويت والامارات واليمن وتعاني هذه الصناعات من نقص المواد الاولية، وأحياناً عدم مطابقة مواصفات التصنيع المطلوبة وفقدان كميات الزيت في الكسب، إذ أن العمليات الانتاجية غير خاضعة لمعطيات تكنولوجية محددة [١٥].

وتتنوع المحاصيل الزيتية في الوطن العربي حيث تنتج كلاً من الفول السوداني والسمسم، وبذور القطن التي تكون من عوارض محصول القطن، وعباد الشمس، وفول الصويا،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إضافة إلى الزيتون المخصص للعصر ليحول الى زيت، وتنتشر هذه الصناعة في كل من تونس والسودان ومصر وسوريا والأردن.

٢-١-٣-١ تطور إنتاج المحاصيل الزيتية في الوطن العربي :

يبلغ متوسط مساحة البذور الزيتية عدا بذرة القطن في الوطن العربي ١٩و٢ مليون هكتار للفترة (٨٩-٩٣) محققة زيادة في المساحة المزروعة عن الفترة التي تسبقها (٨٤-٨٨) تقدر بـ ٢٣٦ الف هكتار بعد أن شهدت إنخفاضاً في بداية الثمانينيات، حيث وصل متوسط المساحة الى ٢,١ مليون هكتار كما هو مبين في الجدول رقم (٢١).

جدول رقم (٢١)

متوسط الانتاج والمساحة للبذور الزيتية والزيوت النباتية في الوطن العربي

لثلاث فترات (٧٩-٨٣)، (٨٤-٨٨)، (٨٩-٩٣)

الأنتاج : ألف طن

المساحة: ألف هكتار **الأنتاجية: طن/ هكتار**

المحاصيل الزيتية	الإنتاج			المساحة			الإنتاجية		
	٧٩-٨٣	٨٤-٨٨	٨٩-٩٣	٧٩-٨٣	٨٤-٨٨	٨٩-٩٣	٧٩-٨٣	٨٤-٨٨	٨٩-٩٣
جملة البذور الزيتية	٢٦٢٠,٣	٢٣٢٨	٢٢١٧,٣	٢١٤٣	١٩٥٤	٢١٩٠,٦٧	١,٢	١,٢	١,٠
الفول السوداني	٨٥٣,٢	٤٩٤,٣	٤١٠,١	٩٩٣,١	٦٨٩,٠٦	٥١١,١	٠,٩	٠,٧	٠,٨
السمسم	٣٠٥,٥	٢٧١,٥	٢٥٢,٥٨	١٠٣٨	١,٩٩	١٠٩٤,٥	٠,٣	٠,٢٥	٠,٢٣
بذرة القطن	١٣٠٦	١٣٠٢	١١٤١,٢	–	–	–	–	–	–
(بذور عباد الشمس وفول الصويا) وبذور أخرى)	١٥٥,٦	٢٦٠,٢	٤١٣,٤٣	١١١,٩	١٦٥,٩٤	٥٨٥,٠٧	١,٣	١,٥	٠,٧
الزيوت النباتية	١١٦٣	٩٥٦	١٠٥٥,٧	–	–	–	–	–	–

المصدر: نفس المرجع للجدول رقم (١٧)

وتتركز هذه المساحة في كل من السودان ١,٥ مليون هكتار، والمغرب ٢٠٩,٥ ألف هكتار، وسوريا ١١١ ألف هكتار،ومصر ٨٨ ألف هكتار، وذلك للفترة (٨٩-٩٣)، ويتضح ان مصر تحقق أكبر متوسط إنتاج في المجموعة حيث يبلغ ٧٢٩ ألف طن، على الرغم من تناقص إنتاجها خلال الفترات الزمنية الثلاث كما هو مبين في الملحق رقم (٢).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما متوسط الإنتاج في الوطن العربي فقد بلغ وفي الفترة نفسها (٨٩-٩٣) لجملة البذور الزيتية ٢,٢ مليون طن. ويظهر الجدول رقم (٢١) أن الانتاج من البذور الزيتية قد انخفض خلال فترات الدراسة الثلاث. ونلاحظ أن الإنتاجية ايضاً أنخفضت من ١,٢ إلى ١,٢ الى ١,٠ للفترات الزمنية الثلاث على التوالي، وتبقى الإنتاجية العربية للبذور الزيتية باستثناءات قليلة مقارنة بالانتاجات العالمية متواضعة [١٥].

لا توجه البذور الزيتية المنتجة عربياً جميعها لإنتاج الزيوت النباتية، انما تذهب لصناعات اخرى، فمثلاً بذور السمسم والفول السوداني توجه لصناعات غذائية مختلفة كإنتاج الطحينة وصناعة المقبلات وغيرها من الصناعات الأخرى، كما يذهب جزء لا يستهان به من الزيتون ليقدم على المائدة ولا يتم عصره.

ويمثل متوسط انتاج بذرة القطن ٥١٪ من متوسط انتاج البذور الزيتية خلال الفترة الثالثة، حيث تناقصت هذه النسبة عن الفترة التي تسبقها، بعد أن كانت قد تزايدت حتى وصلت إلى ٥٥٪ من متوسط انتاج البذور الزيتية. ولا ننسى أن بذرة القطن تنتج كناتج عرضي للقطن، وأي تأثيرات عربية او عالمية على أسعار القطن ومجالات استخدامه يؤثر إيجابياً أو سلبياً على الانتاج [١٥]. تتصدر مصر إنتاج بذرة القطن تليها سوريا فالسودان كما هو مبين في ملحق رقم (٣)، أما السمسم فيصدر السودان انتاجه يليه الصومال وتبقى الإنتاجية منخفضة جداً، وتشكل متوسط المساحة المزروعة بالسمسم ٤٩٪ من إجمالي متوسط المساحة المزروعة بالبذور الزيتية، ملحق رقم (٤)، وتبقى السودان من أهم منتجي الفول السوداني، وتحظى بأكبر مساحة، ملحق رقم (٥).

٢-١-٣-٢ حجم انتاج الزيوت النباتية في الوطن العربي :

يعتمد الوطن العربي في انتاج الزيوت النباتية على نوعين رئيسيين :

الأول : انتاج الزيت من ثمرة الزيتون والمنتشرة بشكل كبير في الوطن العربي.

والثاني: وجود مصانع الزيوت النباتية المعتمدة على انتاج الزيوت النباتية من البذور الزيتية (بذرة القطن، الفول السوداني، عباد الشمس، زيت النخيل، ..... الخ)، وقد بلغ متوسط انتاج الزيوت النباتية من جميع المصادر وفي الفترة الزمنية (٨٩-٩٣) ١,٠٥ مليون طن، محققاً زيادة عن الفترة السابقة (٨٤-٨٨) تقدر بـ ٩٩,٨ ألف طن بعد أن حققت انخفاضاً ملموساً في منتصف الثمانينيات وكما هو مبين في الجدول رقم (٢٢).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٢٢)

متوسط انتاج الزيوت النباتية من جميع المصادر خلال الفترة (٧٩- ١٩٩٣)

(الف طن)

البلد	إنتاج الزيوت النباتية			متوسيط الاكتفاء الذاتي
	٨٣-٧٩	٨٨-٨٤	٩٣-٨٩	٩٣-٨٩
الأردن	٧	٨	١٤	١٧,٧
تونس	١٢٠	١٤٦	٢٠١	٨٣
الجزائر	٤١	٤٠	٤٢	١٠,٨٩
السودان	٤١٨	٢٦٣	٢٢١,٨	٧٤,٨
سوريا	١٢٦	١٢٢	١٥٧,٨	٨٢
الصومال	٢٥	٢٢	١٤,٤	٤٨,٦
العراق	٧	٨	٢٣,٨	٨,٦
لبنان	٤	١٢	١٨,٥٨	٢٥,٢٩
ليبيا	٤٣	٣٤	٢٤,٠٢	٢٢,١
مصر	٢٣٥	١٦٢	١٥٩	١٧,٣
المغرب	١٠٨	١١٠	١٧٢	٤٧,٣٩
(اليمن والسعودية وموريتانيا)	٦	٥	٧,٣٧	-
المجموع	١١٤٠	٩٣٢	١٠٥٥,٧٧	-

المصدر: - صبحي القاسم، الأمن الغذائي العربي، حاضره ومستقبله، مؤسسة عبدالحميد شومان، الأردن، ١٩٩٣، ص١٥٧.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة (٩٠ - ١٩٩٤).

٢-١-٣-٣ إنتاج زيت الزيتون :

يمتلك الوطن العربي آلاف المعاصر التي تعنى بعصر الزيتون، تتراوح ما بين معاصر يدوية بسيطة ذات طاقة انتاجية محدودة، ومردود غير اقتصادي، وهي تشكل نسبة كبيرة من المعاصر المنتشرة في الوطن العربي، وما بين المعاصر ذات التقنية المتطورة، وتمتلك بعض الأقطار العربية طاقات كافية من المعاصر اليدوية، ومن معامل الاستخلاص والتكرير، وتملك كوادر فنية ومراكز للتدريب والتأهيل وبخاصة في تونس [١٥].

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تأتي تونس في طليعة الدول العربية المنتجة لزيت الزيتون والمصدرة له أيضاً، وقد بلغ انتاجها من زيت الزيتون في عام ١٩٩٢ ما يقارب ٢٦٥ الف طن، وبلغت قيمة صادراتها منه ما يقارب ٢٧٠ مليون دولار لنفس العام ١٩٩٢ [٢٣]. وتعد تونس رابع اكبر مصدري زيت الزيتون في العالم بعد اسبانيا وايطاليا واليونان. وتتجه معظم صادراتها الى دول السوق الأوروبية المشتركة[٢٠].

ويعد زيت الزيتون من الزيوت الرئيسية المنتجة في الأردن، وهو نمط استهلاكي شائع جداً، ويوجد في الأردن ما يقارب ١٧٠ معصرة آلية وغير آلية، ويكون الزيت المنتج في الغالب غير مكرر ولكن من النوع المفضل لدى المستهلك الأردني[١٦].

وتتصف هذه المعاصر بالبدائية، وهي غير متطورة، ويوجد في الأردن حسب احصائيات عام ١٩٩٣ ما يقدر بـ ٨٤٠ منشأة لانتاج الزيوت النباتية والشحوم، وتبلغ القيمة المضافة لهذه المنشآت ٧,٥٣ مليون ديناراً اردنياً، بقيمة انتاج تقدر بـ ٢٨,٥ مليون ديناراً [٢١].

وتنتشر معاصر الزيتون في عدد من الدول العربية، منها البدائي ومنها الحديث فهي منتشرة في كل من سوريا وليبيا ومصر والمغرب وفلسطين ولبنان. فقد بلغ انتاج سوريا من زيت الزيتون ٣٩ الف طن لعام ١٩٩١م حسب ماهو متوفر إحصائياً محققاً تراجعاً واضحاً في الانتاج مقارنة بعام ١٩٩٠، الذي بلغ فيه الانتاج من زيت الزيتون ٨٦ ألف طن بزيادة كبيرة عن سنة ١٩٨٩، حيث بلغ نحو ٢١ ألف طن[٢٣].

وتنتشر صناعة زيت الزيتون في فلسطين بكثرة، وتشكل المساحة المزروعة بالزيتون في الضفة بـ ٣٣و٥٩٪ من أجمالي المساحة المزروعة بالأشجار المثمرة[١٦].

ولقد بلغ إجمالي إنتاج زيت الزيتون-الخام في الدول العربية ٢٩٠ الف طن للعام ١٩٨٦ ولم تتوافر معلومات لجميع الدول العربية لأحدث من تلك السنة. كما هو مبين في الملحق (٦).

تواجه عملية انتاج زيت الزيتون في الوطن العربي معوقات كبيرة، حيث مازالت المعامل بدائية وغير اقتصادية، وتمتاز بارتفاع كلفة انتاجه، وقلة المتاح للاستهلاك مقارنة باجمالي الاستهلاك العربي للزيوت، على الرغم من ارتفاع قيمته الغذائية، فإن زيت الزيتون يواجه منافسة غير عادلة مع بقية أنواع الزيوت النباتية التي أصبحت تجتاح اسواقنا العربية بكافة أنواعها وأصنافها، وقد بلغ استيراد الدول العربية من زيت الزيتون ٢٤ ألف طن بقيمة ٣٦ مليون دولاراً لعام ١٩٩٣. وصدر ما قيمته ٢و١٨٧ مليون دولاراً للكمية ١٢٧ ألف طن للعام نفسه، وهذا يعني أن الوطن العربي حقق فائضاً في الميزان التجاري لزيت الزيتون، وهو مؤشر جيد وبخاصة اذا علمنا أن إنتاج زيت الزيتون يصنع من المواد الأولية المحلية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢-١-٣-٤ حجم انتاج الزيوت من البذور الزيتية في الوطن العربي :

تنتشر صناعة الزيوت من البذور النباتية في الوطن العربي، حيث انشأت المصانع والمعاصر، وهناك مصانع تعتمد في انتاج الزيوت النباتية على المواد الأولية المتاحة من البذور الزيتية من محاصيلها الخاصة بها مثل السودان ومصر المعتمدين على بذور القطن وفستق الحقل والسمسم كذلك، بالإضافة الى سوريا والعراق والمغرب حيث تقوم هذه البلدان باستيراد بعض المواد الخام الأولية أو النصف مصنعة من أجل تعويض النقص الحاصل في إنتاجها الذاتي من البذور الزيتية.

وهناك بعض الدول الأخرى، كدول الخليج العربي مثل الإمارات، والكويت، والسعودية، وعمان لا تملك أياً من المحاصيل الزيتية، فتقوم بإستيراد البذور الزيتية والزيوت الخام وتقوم باستخلاصه وتكريره وتعبئته. ونرى أن التعبئة والتغليف صناعة مرتبطة بانتاج الزيوت النباتية، وهي تعطي المنتج قيمة وجودة بالإضافة إلى محافظتها على المادة لأطول فترة ممكنة. لذا فإن تطورها مرتبط بتطور الصناعات الغذائية وغيرها من الصناعات، ويتم تعبئة الزيوت بعبوات زجاجية مختلفة الاحجام، وكذلك بعبوات بلاستيكية ومعدنية معظم موادها الأولية مستوردة من الخارج [٢٠]. وتواجه صناعة الزيوت النباتية مشكلة كبيرة تتعلق بعدم توفر المواد الأولية بشكل مستمر نظراً للاعتماد على استيراده من الخارج في الاغلب، مما يجعل كمية كبيرة من الطاقة الإنتاجية معطلة.

ويبين الجدول رقم (٢٣) عدد مصانع انتاج الزيوت النباتية، والتي تقوم إما بعصر البذور الزيتية، أو تكرير الزيوت الخام المستوردة، حيث بلغت الطاقة الإنتاجية لـ (١٣) دولة عربية ما يقارب ٥,٠٤ مليون طن سنوياً.

ونلاحظ أن أكبر طاقة انتاجية تمتلكها مصر، حيث تقدر الطاقة الانتاجية لديها بـ ١٨٩٠ الف طن سنوياً لعصر البذور الزيتية، وتنقية بذور القطن، وتكرير الزيوت الخام. يليها السودان، حيث تقدر الطاقة الانتاجية لمصانعه بـ ١٢٠٣ ألف طن سنوياً، وكان السودان يعتبر رابع أكبر منتجي الفستق، وثالث أكبر منتجي السمسم في العالم، ولكن الجفاف والمشكلات التي تعرضت لها الزراعة خفضت من المنتجات الزراعية الصناعية، وقد بلغ إنتاج السودان من الزيوت النباتية ١٠٣,٧ ألف طن متري في عام ١٩٩٢.

ويوجد في الأردن ستة معامل لانتاج الزيوت النباتية، من زيت الذرة الصافي وزيت فول الصويا، وزيت عباد الشمس، وزيت النخيل، والتي تعتمد بالدرجة الأولى على استيراد المواد الخام من الخارج. وتقدر قيمة الطاقة الإنتاجية السنوية بـ ٥٠٠ ألف طن، ويوجد أيضاً معامل لانتاج زيت السمسم الذي يزرع في الأردن حيث يوجد ١٥ معصرة سمسم توجه إنتاجها لصناعة الحلاوة بالطحينة [١٦].

وتبقى دول الخليج العربي المستورد الأكبر للزيوت الخام التي تحرك مصانعها مع انها ليست كثيرة، فهي بمعدل مصنع واحد في كل دولة خليجية. وتقتصر صناعة الزيوت في السعودية على تكرير الزيوت الخام، مما يقلل من القيمة المضافة، حيث أن التوجه نحو استيراد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

البذور الزيتية وعصرها تزيد من قيمتها، وكذلك يستفاد من عوارض عصر هذه البذور (الكسب الزيتي) الذي يتم استخدامه في صناعة الأعلاف وغيرها من الصناعات.

وهناك ثلاثة مصانع في السعودية لإنتاج الزيوت النباتية بأنواعها المختلفة بطاقة انتاجية تقدر بـ ١٧٥,٩٥ الف طن سنوياً يعمل فيها ٥٤٢ عاملاً [٢٤].

جدول رقم (٢٣)

عدد منشآت صناعة الزيوت النباتية والطاقة الإنتاجية لها عدا زيت الزيتون

البلد	نوع الزيوت النباتية	عدد المنشآت منشأة/ معصرة	الطاقة التصميمية (الإنتاجية (سنوياً) (الف طن)
الأردن	استيراد الزيت الخام، زيت الذرة، زين النخيل، السمن	٦	٥٠٠
السودان	عصر بذور القطن استخلاص السمسم والفول السوداني	٢٥ ٧٥	٥٥٥ ٦٤٨
مصر	عصر الزيوت النباتية تنقية بذور القطن وتكرير الزيوت الخام	– –	١٤٥٠ ٢٤٠
العراق	عصر الزيت النباتية المختلفة تكرير زيت النخيل	٤ ٤	١٦٢ ١٦٠
المغرب	عصر البذور الزيتية تكرير الزيوت	٢ ١٤	١٢٠ ٢٠٣
الجزائر	عصر البذور الزيتية المختلفة تكرير الزيوت السمن الصناعي	٣ ٧ ٧	٧٧ ٢٣٠ ١٧,٥
ليبيا	استخلاص الزيوت تكرار الزيوت	– ١	– ١٥
لبنان	تكرير الزيون بأنواعها	–	٢١٦
سوريا	استخلاص الزيوت بذور القطن فول الصويا	٦ ٧ ١	١٠٠ ١٧٠طن/ساعة ١١٠
الكويت	تكرير البذور الزيتية والخام المستورد	١	١٦
الإمارات	تكرار الزيوت النباتية	١	١٤
عمان	تكرار الزيوت الخام	١	١٥
السعودية	تكرير الزيوت الخام المستوردة	–	١٣٠
المجموع		١٦٥	٥٠٤٦

المصدر : فلاح جبر، الاستثمارات والأمن الغذائي العربي، اتحاد الصناعات الغذائية ١٩٩٥، ص(٨٤-٨٧).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢-١-٣-٥ الفجوة الغذائية للزيوت النباتية في الوطن العربي:

تزايدت الفجوة الغذائية للزيوت النباتية خلال ثلاث فترات زمنيه متتاليه تبدأ في أوائل الثمانينات، حيث بلغ متوسط قيمة الفجوة الغذائية ٨٤٧ مليون دولاراً للفترة (٧٩-٨٣) ارتفعت إلى ١٨و١ مليار دولاراً في الفترة (٨٤-٨٨) ثم استقرت في بداية التسعينات حول هذا الرقم بارتفاع بسيط لتبلغ ١٩و١ مليار دولاراً للفترة (٨٩-٩٣). وتقدر الفجوة الغذائية العربية للزيوت النباتية المكررة بحوالي ٢,٢ مليون طن [٢٠] ومع أن متوسط مجمل الانتاج قد ارتفع خلال الفترات السابقة ولكن بنسبة ضئيله جداً، إلا أن الاستهلاك من الزيوت النباتية ارتفع بصورة أكبر لم يستطع الإنتاج العربي من الزيوت النباتية مواكبة الزيادة في الاستهلاك لا سيما بعض تطور الأنماط الاستهلاكية في الوطن العربي بإتجاه استهلاك الزيوت النباتية، وهذا ما ستتطرق له في أنماط الاستهلاك فيما بعد، وقد أدى ذلك إلى تناقص نسبة الاكتفاء الذاتي من ٤٣٪ في الفترة الأولى الى ٣٥٪ في الفترة الثانية إلى ٣١٪ في الفترة الثالثة ، أي أن ٦٩٪ من متوسط الطلب الإجمالي على الزيوت النباتية توفر عن طريق الإستيراد من الخارج، وذلك فيما يتعلق في الفترة الأخيرة، ويظهر الجدول رقم (٢٤) تطور الفجوة الغذائية العربية للزيوت النباتية خلال الفترات الثلاث المتعاقبة.

جدول رقم (٢٤)

متوسط الفجوه الغذائيه وحجم الاستهلاك من الزيوت النباتية في الوطن العربي

لثلاث فترات متتالية (٧٩-٨٣) (٨٤-٨٨)(٨٩-٩٣)

الكميـة: ألف طن

القيمة : مليون دينار

الفترة الزمنية	متوسط مجمل الإنتاج (كمية)	متوسط الطلب الإجمالي (كمية)	الفجو الغذائية		نسبة الإكتفاء الذاتي (٪)
			الكمية	القيمة	
٧٩-٨٣	٩٥٨,١٦٢	٢٢٣٨,١٧	١٢٨٠,٠٠٨	٨٤٧,٦٣٠	٤٣
٨٤-٨٨	٩٦٧	٢٧٩٨,٧٧٢	١٨٣١,٧٧	١١٨٣,٠١	٣٥
٨٩-٨٨	١٠٤٦,٥٨٨	٣٣٩٩,٢٥	٢٣٥٢,٦٦	١١٩٨,٢٠٢	٣١

المصدر: أخذ من الجداول رقم (٥-٦-٧)

تعد مصر والجزائر والعراق والسعودية من الدول الرئيسية المستوردة للزيوت النباتيـة، والتي تشمل البذور الزيتية في صورة زيوت إلى الزيوت الخام حيث شكلت واردات هذه البلدان في عام ١٩٩٣ حوالي ٥٧٪ من اجمالي ورادات البلاد العربيـة التي بلغت قيمتها ١,٥ مليار دولار، ملحق رقم (٧) . وربما يرجع السبب في ذلك الى أن هذه الدول تعتمد على استيراد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الزيوت الخام من أجل تكريرها في مصانعها ذات الطاقة الإنتاجية العالية التي لا يستطيع الإنتاج الذاتي تغطيتها من البذور الزيتية، وتعد تونس أكبر المصدرين لمادة الزيت النباتي والذي أغلبه عبارة عن زيت الزيتون، وتشكل صادرات تونس من الزيوت النباتية حوالي ٦٠٪ من إجمالي صادرات البلاد العربية لعام ١٩٩٣، والتي تقدر قيمتها بـ ٢٧٤ مليون دولاراً، تليها السودان ثم السعودية، ملحق رقم (٨).

٢-٢ أنماط الاستهلاك الغذائي في الوطن العربي:

إن أنماط الاستهلاك الغذائي تختلف من بلد لآخر، وأحياناً من القرية الى المدينة في نفس البلد، وقد حدث هناك تطور كبير في أنماط الاستهلاك العربي بناءً على تقدم الحياة المدنية وتطور الحاجات الإنسانية وتغيرها. وتعتبر الأنماط الغذائية القائمة في الريف والمدينة في كل قطر عربي، والسلوك التغذوي الشائع لدى المواطنين من المحددات الرئيسية للكم والنوع الذي يتناوله أو يجب أن يتناوله الفرد العربي من الغذاء.وقد بينت الدراسات خلال عقد الثمانينات أن سلوك الفرد في تناوله للطعام يتجه إلى ما يلي [١٥] :

إن ٣٤٪ مما يتناوله الفرد إلى إجمالي ما يستهلكه هي من نصيب الحبوب، والفواكه والسكريات ٢٦٪، أغذية ذات مصادر حيوانية ١٨٪، خضروات ١٤٪، نشويات ٤٪، مواد دهنية ٢٪، وبقوليات ٢٪.

وأفضل مؤشر لإعطاء صورة عن مصادر المواد الغذائية ونوعيتها وكميتها التي يستهلكها الفرد العربي هو قياس نصيب الفرد من المواد الغذائية المستهلكة. والجدول رقم (٢٥) يبين نصيب الفرد من الإنتاج المحلي والمستورد للمواد الغذائية الرئيسية.

ونلاحظ ازدياد نصيب الفرد العربي من جملة المنتجات الحيوانية والنباتية من ٦٧٦ كغم لكل فرد / عام خلال الفترة (٧٤-٧٨) من ٧٢٩ كغم لكل فرد / عام خلال الفترة (٨٤-٨٨)، ولكن تبقى هذه الزيادة دون المعدل العالمي لنصيب الفرد الذي بلغ في الفترة ٨٤-١٩٨٨) حوالي ٨٣٨ كغم / عام أي اقل بنسبة ١٥٪ [٢].

والمأكولات شائعة التداول في الوطن العربي تشمل بالدرجة الأولى الحبوب، وتتضمن رغيف الخبز والأرز والمعجنات وبعض أنواع الحبوب الأخرى، أو الحبوب المخلوطة والجذريات وتحديداً البطاطا، والزيوت النباتية، والخضروات، والفواكه، ومنتجات الألبان إضافة لأنواع اللحوم [٢٦].

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي دراسة لـ ١٥ قطراً عربياً يشكل سكانها اكثر من ٩٠٪ من عدد المواطنين العرب لتحديد أنواع الأغذية المستهلكة يومياً اشتركت في إعدادها المنظمات الصحية والأغذية العالمية، نجد أن ما يزيد على ٥٠٪ من اجمالي مصادر الغذاء الرئيسي للمواطنين من القمح في كل من الجزائر والأردن وفلسطين وتونس وسوريا، وتتراوح هذه النسبة بين ٤٠٪ و٥٠٪ في العراق، ولبنان، والمغرب، والسعودية، وتتراوح بين ٣٠٪ و ٤٠٪ في ليبيا [١٥].

تعتمد مصر على القمح بشكل كبير حيث يمثل ٥٠٪ من مكونات الغذاء اليومي للشعب المصري، وفي بعض الطبقات الكادحة تصل إلى ٩٠٪ على صورة خبز ومعكرونه [١٦]. وتسعى مصر إلى تحويل نمط الإستهلاك إلى إستهلاك المعكرونة كبديل عن الأرز من أجل تصدير كميات اكبر منه، لتوفير العملات الصعبة والمحافظة على أسواقها التقليدية.

نلاحظ أيضاً أن نمط إستهلاك الخبز في البلدان العربية قد تطور، فبعد أن كان الخبز يستهلك ولا يزال ثريداً مع الحساء أو غموساً مع غيره من الأطعمة المختلفة أصبح يستعمل في تحضير الشطيرة (الساندويتش)، وهذه الأنماط الاستهلاكية للخبز أوجبت وجود نوعيات خاصة لتكون مناسبة لاغراض الغموس أوالساندويتش، وكل منها يحتاج إلى مكننة معينة ونوعية خاصة من العجين من حيث درجة اللزوجة والقوام المطلوب، والا فإنه يسبب الكثير من المشكلات الصناعية، والهدر والضياع في كميات العجين وساعات العمل[٢٧].

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٢٥)

نصيب الفرد العربي من السلع الغذائية المنتجة محلياً والمستوردة خلال الفترة الزمنية (٧٤-٨٨)

كغم/فرد/سنة

السلعة	نصيب الفرد من الإنتاج المحلي			نصيب الفرد من المستوردة			نصيب الفرد من المجموع			سبة الإنتاج الى المجموع (٪)		
	٧٤-٧٨	٧٩-٨٣	٨٤-٨٨	٧٤-٧٨	٧٩-٨٣	٨٤-٨٨	٧٤-٨٧	٧٩-٨٣	٨٤-٨٨	٧٤-٧٨	٧٩-٨٣	٨٤-٨٨
مجمل الحبوب	١٥٤	١٤٧	١٥١	٨٦	١٣٨	١٦٣	٢٤٠	٢٨٥	٣١٤	٦٤	٥١	٤٧
القمح	٦٢	٥٣	٦٣	٦٨	٨٦	٧٥	١٢٩	١٣٩	١٣٨	٤٨	٣٨	٤٦
الذرة الشامية	٢٥	٢٣	٢٢	٨	٢١	٢٥	٣٣	٤٤	٤٧	٧٦	٥٢	٤٧
الأرز	١٨	١٥	١٣	٤	٨	٩	٢٢	٢٣	٢٢	٨٢	٦٥	٥٩
الشعير	٣٠	٢٩	٣١	٦	٢١	٢٨	٣٦	٥٠	٦٠	٨٣	٥٨	٥٢
أخرى	٢٠	١٧	–	–	٢	–	٢٠	١٩	–	١٠٠	٩٠	٩٨
السكر	٨	٩	١٠	١٧	١٩	١٨	٢٥	٢٨	٢٩	٣٢	٣٢	٣٦
الزيوت النباتية	٤	٧	٥	٤	٨	٩	٨	١٥	١٤	٥٠	٤٧	٣٦

مصدر: صبحي القاسم، الأمن الغذائي العربي، مؤسسة عبد الحميد شومان، ١٩٩٣، ص ٢٢٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومما سبق نجد أن ازدياد الاستهلاك ناجم عن ازدياد حجم السكان في الوطن العربي، حيث يعتبر معدل النموالسكاني من أعلى المعدلات في العالم، إذ بلغ المعدل المتوسط للعالم ٧و١٪ [١٩]، وعلى الرغم من أن معدل النمو السكاني في الدول العربية قد انخفض من ٢,٩٪ الى ٢,٥ ٪ خلال الفترة (١٩٦٠- ١٩٩٢)، فإن هذه النسبة تبقى عالية. إذ من المتوقع أن يصل عدد سكان الوطن العربي إلى ٢٩٠ مليون نسمة خلال عام ٢٠٠٠ [١٩]، مما سيحقق زيادة مقدارها ٥٠ مليون نسمة خلال السنوات الست القادمة، حيث بلغ عدد السكان في عام ١٩٩٤ نحو ٢٤٥ مليون نسمة.

وهذا سيؤثر على إستهلاك الغذاء وسيؤدي إلى زيادة الاستيراد من أجل تغطية الطلب المتزايد، ومع علمنا بأن الانتاج ينمو بصورة اقل من نمو الطلب، فهذا يجعل الفجوة الغذائية العربية تتسع اكثر، لذا يجب أن تكون هناك حلول واضحة لمواجهة هذا الانكشاف الغذائي الذي يهدد المنطقة العربية، مع انه ومن خلال استعراض إمكانات الدول العربية، أن هناك خللاً في عملية توزيع الأدوار الاستثمارية الزراعية وذلك في غياب التنسيق الضروري والمحتم علينا في ظل التغيرات الاقتصادية الدوليه، وبالذات في ظل اتفاقية كل من الارغواي والجات، اللتين سنتطرق لهما في الفصل الثالث كأحد المعوقات والمنبهات لما سيواجهه الوطن العربي من تحديات وقضايا مصيرية في خضم توجه الشرق الأوسط للدخول في مرحلة السلام.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٢٧)

استهلاك الفرد العربي المتوقع وإجمالي الحاجة الاستهلاكية العربية للحبوب والزيوت والسكر لعام ٢٠٠٠

الإجمالي: (ألف طن)

الفرد: (كغم/سنة)

	القمح		الذرة		الأرز		الشعير		مجموع الحبوب		زيوت ودهون		السكر	
	الفرد	الإجمالي	الفرد	الإجمالي	الفرد	الإجمالي	الفرد	الإجمالي	الفرد	الإجمالي	الفرد	الإجمالي	الفرد	الإجمالي
الأردن	١٦٦	٧٨٠	١٥٩	٧٤٧	٢١	٩٩	١٠٠	٤٧٠	٣٣٩	٢٠٦٣	٢٤	١١٣	٣٥	١٦٥
الإمارات	٤٨	١٠١	٢٤	٥١	٦٠	١٢٦	١٨	٣٨	١٥٠	٣١٥	٤٠	٨٠	٦٥	١٣٧
البحرين	٥٦	٣٤	٨١	٤٩	٥٧	٣٤	٧	٤	٢٠٣	١٢٢	٣٠	١٨	٤٤	٢٧
تونس	٢٦٦	٢٦٣٣	٤١	٤٠٦	١٠٧	١٧	٦٧	٦٦٣	٣٧٥,٧	٣٧٢٠	٣٤	٣٣٧	٣١	٣٠٧
الجزائر	–	٤٩٠٦	٣٤	١١٤٢	١,٥	٥٠	٥٣	١٧٨١	٢٣٤,٥	٧٨٧٩	١٥	٥٠٤	٣٣	١١٠٩
جيبوتي	١٥	٩	٤	٢,٤	٦٥	٣٩	–	–	٢١٥	١٢١	٢٤	١٥	٤٥	٢٧
السعودية	١٥٠	٣٠٠٠	٨	١٦٠	٣٣	٦٦٠	٦٠	٣٦٠٠	٢٦٠	١٥٦٠٠	١٥	٣٠٠	١٠	٢٠٠
السودان	٤٠	١٣٤٨	١	٣٣,٧	١,٥	٥١	–	–	١٩٥	٦٥٧٢	٨	٢٧٠	١٩	٦٤٠
سوريا	٢٣٤	٣٩٠٨	٢٩	٤٨٤	٩,٥	١٥٩	٩٠	١٥٠٣	٤١٧	٦٩٦٤	٢١	٣٥١	٣٦	٦٠١
الصومال	١٥	١٦٥	٢٠	٢٢٠	٣٥	٣٨٥	–	–	١٢٠	١٣٢٠	٥	٥٥	٥	٥٥
العراق	١٣٠	٢٩٩٠	٣٥	٨٠٥	٣٠	٦٩٠	٨٠	١٨٤٠	٢٧٥	٦٣٥٢	١٥	٣٤٥	٢٠	٤٦٠
عمان	٩٥	٢٣٨	١٣	٣٣	٤٢	١٠٥	٤٣	١٠٨	٢٠٥	٥١٣	١٥	٣٨	٢٢	٥٥
فلسطين	١٦٦	٤٩٨	١١٠	٣٣٠	٢٠	٦٠	٨٠	٢٤٠	٣٧٦	١١٢٨	٢٤	٧٢	٣٠	٩٠
قطر	٩٣	٦٥	٤٤	٣١	٦٦	٤٦	١١٠	٧٧	٣٤٥	٢٤٢	١٨	١٣	٢٦	١٨
الكويت	٨٠	١٦٠	٥	١٠	٥٠	١٠٠	٣٥	٧٠	١٧٠	٣٤٠	١٤	٢٨	٢٣	٤٦
لبنان	١٦٦	٨٣٠	٤٥	٢٢٥	١٥	٧٥	٢١	١٠٥	٢٦٠	١٣٠٠	٢١	١٠٥	٣٦	١٨٠
ليبيا	١٣٠	٨٠٦	١١	٦٨	٤٢	٢٦٠	١٥٢	٩٤٢	٤٧٨	٢٩٦٤	٣١	١٩٢	٣٦	٢٢٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تابع جدول رقم (٢٧)

استهلاك الفرد العربي المتوقع وإجمالي الحاجة الاستهلاكية العربية للحبوب والزيوت والسكر لعام ٢٠٠٠

الإجمالي: (ألف طن)

الفرد: (كغم/سنة)

الدولة	القمح		الذرة		الأرز		الشعير		مجموع الحبوب		زيوت ودهون		السكر	
	الفرد	الإجمالي	الفرد	الإجمالي	الفرد	الإجمالي	الفرد	الإجمالي	الفرد	الإجمالي	الفرد	الإجمالي	الفرد	الإجمالي
مصر	١٨٣	١١٨٧٧	١١٩	٧٧٢٣	٦٥	٤٢١٩	٤	٢٦٠	٣٧١	٢٤٠٧٨	١٧	١١٠٣	٢٥	١٦٢٣
المغرب	١٥٠	٤٩٦٥	١٧	٥٣٢	١	٣١	٥٦	١٧٥٣	٢٣٠	٧١٩٩	١٤	٤٣٨	٣٠	٩٣٩
موريتانيا	٢٠	٥٢	٢	٥,٢	٦٧	١٧٤	–	–	١٢٠	٣١٢	١٢	٣١	٤٥	١١٧
اليمن	١١٠	١٧٢٧	١٧	٢٦٧	١٢	١٨٨	٥	٧٩	٢٤٠	٣٧٦٨	١٢	١٨٨	٢٧	٤٢٤٠
الوطن العربي	١٤١	٤٠٨٢٢	٤٦	١٣٣٢٤	٢٩,٥	٨٥٦٨	٤٧	١٣٥٣٣	٣٢٠	٩٢٨٥٣	١٥,٩	٤٥٩٦	٢٥,٧	٧٤٤٣

المصدر : جمعت من كتاب الاستثماروالأمن الغذائي العربي للدكتور فلاح سعير جبر، الاتحاد العربي للصناعات الغذائية، ١٩٩٥، ص٣٧٢-٣٧٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثالث

معوقات الصناعات الغذائية للمنتجات الأساسية في الوطن العربي

٣-١ المعوقات الداخلية (المباشرة).

٣-٢ المعوقات الخارجية (غير المباشرة).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تمهيد:

تعد الصناعات الغذائية إحدى الارتباطات الأمامية المهمة التي تخدم الانتاج الزراعي، التي تهدف إلى رفع كفاءة استخدام النواتج الزراعية، ومما تقدم في الفصل الثاني نستنتج ان قطاع الصناعات الغذائية العربية يواجه عقبات وإعاقات لا يمكن تجاهلها، وقد أدى تراجع الانتاج الزراعي إلى تراجع الصناعات الغذائية التي تعتمد على المنتجات كمدخلات أساسية، ونستعرض في هذا الفصل أهم المعوقات التي تواجه قطاع الصناعات الغذائية باعتبارها إحدى فروع الصناعات التحويلية، وننوه هنا الى ضرورة تقسيم هذه المعوقات الى معوقات داخلية أو من الممكن ان تسمى بالمعوقات المباشرة، والمعوقات الخارجية او غير المباشرة. ونقصد بالمعوقات الداخلية تلك التي تتعلق بخصائص الانتاج الزراعي ومميزاته في البلدان العربية بصفة خاصة، أما المعوقات الخارجية او غير المباشرة، فهي تتعلق بتأثير العوامل الخارجية والسياسات الدولية على هذا القطاع المهم، المرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق عملية الأمن الغذائي العربي الذي يشكل أصعب تحد في القرن العشرين.

٣-١ : المعوقات الداخلية (المباشرة) :

٣-١-١ نقص المواد الاولية :

تعد هذه المشكلة من أهم المشكلات التي تعترض تقدم مسيرة الصناعات الغذائية في الوطن العربي، حيث تعاني معظم صناعات الدول العربية من نقص المواد الأولية، وهذه المشكلة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالإنتاج المحدود للمواد الأولية الزراعية خصوصاً المنتجات الزراعية الأولية اللازمة لهذه الصناعات كالحبوب والسكر والزيوت النباتية، وقد كان احد مؤشرات الغبن الذي وقع على القطاع الزراعي خلال الستينيات والسبعينيات من هذا القرن انخفاض كمية الإنتاج الزراعي للمواد التي تحتاجها الصناعات الغذائية [١٦] إذ كان معدل نمو الانتاج من هذه المواد أقل من معدل نمو الطلب الصناعي عليها. ولقد أقيمت في الوطن العربي الكثير من المنشآت الصناعية الغذائية ولكنها لا تعمل بكامل طاقتها الانتاجية، وهذا يزيد من كلفة الانتاج والهدر في الامكانات الصناعية المتاحة. وكما بينا في الفصل الثاني فإن معظم الدول العربية تستورد المواد الزراعية الأولية من الخارج من أجل تشغيل مصانعها سواء كانت مواد مصنعة أو نصف مصنعة، فكثير من الدول العربية تستورد الحبوب، وتقوم بطحنها في مطاحنها المحلية، ولم يتحقق للآن أي أكتفاء ذاتي في أي من انواع الحبوب سوى محصول القمح في السودان، وفي السعودية التي اولته العناية الخاصة، ولكن بدأ المزارعون في السعودية بالابتعاد عن زراعة القمح مع تقلص هوامش الربح هناك، هذا بالاضافة الى سوريا التي باتت على وشك تحقيق

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإكتفاء الذاتي من الحبوب حيث حققت فائضاً من محصول القمح بلغ ٥,٥ مليون طن في عام ١٩٩٣ (٢٣).

وفيما يتعلق بالدقيق فإنه ما زالت هناك مشكلات في أنواع الطحين المستخدم في صناعة الخبز بأنواعه والحلويات والبسكويت لأن هذه الصناعة ما زالت تعاني من عدم توافر هذه المادة المستخدمة حسب مواصفات معينة ومقاييس جودة عالمية غير متبعة في معظم البلدان العربية بحيث يلجأ الكثير من الدول العربية الى استيراد هذه المواد الخاصة لصناعات خاصة أصبحت من أنماط الاستهلاك العربي كالبسكويت والمعكرونة وأنواع الخبز العربي والحلويات المختلفة، ويضاف الى ذلك استيراد مستلزمات الإنتاج للمشروعات الصناعية الغذائية من الخارج، فالأمر لا يقتصر على المواد الأولية الأساسية، بل يشمل المواد المساعدة والتكنولوجيا والأدوات الإنتاجية وحتى العمالة الماهرة، وهذا يؤدى الى زيادة التكاليف والحد من الآثار الاقتصادية الايجابية على التنمية العربية بشكل عام.

وتعاني صناعة السكر، كما هو الحال في كثير من الدول المنتجة، من نقص الإنتاج من هذه المحاصيل حيث لا تستغل معامل صناعة السكر استغلالاً اقتصادياً لطاقات العصر المتاحة. أما الزيوت النباتية فإن معظم الدول العربية تستورد الزيوت الخام من الخارج لتكريرها في معاملها، اضافة الى مشكلة نوعية المواد الخام الزراعية، وعدم توافقها مع متطلبات الصناعة لإنتاج النوعيات الجيدة من الناتج النهائي.

وتظهر هذه المشكلة بوضوح في المحاصيل السكرية للبنجر، حيث تتدهور نسبة السكر في البنجر، وبالتالي تنخفض معدلات التحويل مما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة التشغيلية للمصانع، وارتفاع تكلفة التصنيع بصفة عامة، كما هو الحال في الجزائر والعراق وسوريا وتونس (١٠).

٣-١-٢ التكنولوجيا والبحث العلمي :

إن إستخدام الأساليب العلمية والتقنية في قطاعي الإنتاج والتصنيع الزراعيين سيؤديان إلى تحسين الانتاجية والمواد المصنعة على السواء.

فقد استخدمت البلدان العربية وسائل التكنولوجيا الحديثة لزيادة الإنتاجية الهكتارية وتحسين نوعية الإنتاج بإستخدام البذور المحسنة والتقاوي والأسمدة المغذية، ولكن تبقى هناك فجوة ما بين الكائن وما يجب أن يتحقق لنصل الى مستويات الإنتاجية العالمية والى النوعيات الجيدة التي تستخدم للاستهلاك المباشر او للتصنيع الغذائي.

وما زالت صناعة الاغذية تواجه مشكلات متعددة في التكنولوجيا المستخدمة والعمليات الانتاجية المرتبطة بها، على الرغم من ان المعامل التي اقيمت في السبعينيات والتي استخدمت

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تكنولوجيا حديثة وبمواصفات عالية فإنها تواجه مشكلات الاستمرارية [١٥]؛ وقضية الاستمرارية هي من أهم القضايا لأنها تتعلق بالحفاظ على التقنية وتطويرها، اذ نجد أن معظم التكنولوجيا هي في الأعمال الإستشارية والتعهدية والتصنيعية، ولذلك فإن عقد المشروع الجاهز الذي تحوز عليه الشركات الاجنبية بصورة كلية لا يؤدي الى حدوث أي نقل للتكنولوجيا [٢٨].

ونستطيع القول إنه لا توجد سياسيات تكنولوجية فعالة في الوطن العربي حيث لم تهتم البلدان العربية بنقل التكنولوجيا، واكتفت باستيرادها كما هي، كما انها تستورد الخبراء من أجل تشغيل هذه التكنولوجيا الحديثة، ولم تسع الى معرفة التقنية (Know-How) التي تسير هذه التكنولوجيا التي هي فن المعرفة والإنتاج والتي تحتاج الى تعليم القوى العاملة المتخصصة وتدريبها، وتحتاج إلى مراكز ومؤسسات للبحث والتطوير، ووضع تنظيمات وسياسات للتعامل مع التكنولوجيا.

وتظل الصناعات الغذائية في الوطن العربي ومنها الحديثة عاجزة عن مواكبة التطورات السريعة في المجالات العلمية والتكنولوجية بسبب تخلف الاساليب العلمية وطرق الانتاج، الأمر الذي يجعل الانتاج ذا نوعية رديئة مقارنة بانتاج الدول المتقدمة. فهذا الواقع يخلق صعوبات جدية أمام تسويق هذه المنتجات بسبب عجزها عن منافسة السلع المماثلة التي تنتجها الدول المتقدمة صناعياً [١٧].

حيث أن التخلف الصناعي الواضح للوحدات الانتاجية يؤدي إلى تدني درجة النواتج ونوعيتها من ناحية، وارتفاع الفاقد الصناعي من ناحية اخرى [١٨]. ونلاحظ أن معظم الصناعات التي تتعلق بمطاحن الحبوب والزيوت النباتية وصناعة السكر في معظمها معامل يدوية، لم تلق أي نوع من العناية والرعاية لصيانتها أو تطويرها، وعلى الرغم من وجود مصانع الزيوت الحديثة، المطاحن، الصوامع ومعامل السكر إلا أن تكلفة انتاجها تبقى عالية نظراً لإستيراد المواد الأولية من الخارج وبخاصة في ظل ارتفاع أسعار هذه المواد عالمياً، علاوة على موسمية الإنتاج الزراعي الذي يؤدي الى موسمية العمليات التصنيعية وبالتالي توقف المصانع لساعات طويلة دون إنتاج [١٦]، ويترتب على ذلك ارتفاع تكاليف الصيانة والأجور، وتصبح العملية برمتها غير اقتصادية.

أما فيما يخص البحث العلمي، فلقد كان نصيب الزراعة في البحث والتطوير ما نسبته ٢٠٪ من مجموع البحوث المنشورة في التخصصات كافة لعام ١٩٩٠، ولكن تبقى هناك صعوبة في البحوث والدراسات والبيانات الاحصائية والمعلوماتية، وما زال الوطن العربي يفتقر إلى مراكز البحث العلمي التي ترقى إلى مستوى اهمية هذه الصناعات، وفي هذا الصدد نستطيع القول أن عدم استيعاب قطاع التصنيع الغذائي لمخلفات عملية التصنيع، أي ما ينتج عن المواد الاولية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من مخلفات والتي تسمى بالكسب قد جعلت كمية الفاقد كبيرة، إذ أن مفهوم التكنولوجيا الحديثة هو محاولة استغلال كافة المادة التي يجرى تصنيعها. وكافة الوسائل والمادة المسماة بالكسب، هذه تستخدم كعلف للحيوانات أو وقود لإشعال النار كما في كسب الزيتون والكثير من الإستخدامات لسوء الحظ لا تستغل الإستغلال الأمثل في الوطن العربي.

٣-١-٣ السياسات الزراعية والصناعية المتبعة في الوطن العربي:

ثمة معوقات تنظيمية ومؤسسية تؤثر على كفاءة عناصر الإنتاج (رأس المال، الأرض، المياه، التكنولوجيا، المواد الأولية) وهي:

أ- معوقات تتعلق بأنظمة التسويق، سواء بحصول المعامل على المواد الأولية أو تصريف المنتجات الزراعية الصناعية، حيث تتصف بالتخلف والضعف. ولا يوجد تكامل انتاجي ذو تعاقدات ملزمة بين المعمل والمزرعة التي تحكم عملية توريد المنتجات الزراعية الطازجة إلى المصنع حسب مواصفات معينة وبكميات مناسبة متفق عليها [١٦].

وقد كانت الأجهزة المنظمة للتسويق الزراعي تتصف بعدم المرونة، وتفتقر هذه الأجهزة إلى الإمكانات الفنية او الادارية المناسبة واللازمة لإحكام عمليات تدفق السلع مع معدلات الطلب عليها، وتنعكس السلبيات على ارتفاع نسبة الفاقد في أثناء المراحل التسويقية، إضافة الى ذلك فإن تحكم أجهزة التسويق في أسعار السلع، وانخفاض نصيب المزارع من أسعار المستهلك الذي يصل الى أقل من النصف في بعض السلع ادى الى التدخل الحكومي لدعم هذه الأجهزة وترشيدها لخدمة قطاعي الإنتاج والاستهلاك وبخاصة فيما يتعلق بالسلع الرئيسة وهي الحبوب والبذور الزيتية والقطن [١٠].

ولكن هذا التدخل لم يكن يعالج المشكلات في كثير من الأحيان، وانما كان يزيدها تعقيداً بسبب تخلف أجهزتها الإدارية وامكاناتها الفنيه مما كان يعيق تدفق السلع عبر قنوات التسويق وحدوث الإختناقات في بعض السلع عوضاً عن إرتفاع تكاليف التسويق نتيجة تعدد الهيئات القائمة عليها.

ب. معوقات تتعلق بسياسات التسعير :

يعد الأمن الغذائي وإستقرار الأسعار من أهم أهداف السياسة الحكومية في كثير من الدول العربية، ولقد كانت الحكومة تنتهج مبدأ التدخل في تحديد الأسعار، وقد لوحظ ان عمليات تسعير المنتجات الزراعية كان لها تأثير سلبي على كيفية الإنتاج الزراعي، وكان ضحية هذه السياسات في أحيان كثيرة المزارع نفسه [١٦]، فقد كانت الحكومات العربية تقوم باتباع هذه

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السياسات في محاولة منها للحد من التضخم في الأسعار، مما نجم عنه انعدام التوازن بين الأسعار المعلنة للنواتج الزراعية المصنعة وتكلفة إنتاجها، بحيث تكون دائماً في صالح قطاع الاستهلاك تحقيقا لدرجة من العدالة الاجتماعية، وما يترتب على ذلك من ضرورة تصريف المنتجات بأسعار تقل كثيرا عن تكلفة إنتاجها، الأمر الذي اوجد هذه المعوقات [١٠]، وذلك لتحمل خزينة الدولة العبء الأكبر على شكل معونات من أجل ملء الفجوة بين التكاليف المرتفعة نسبياً وسعر البيع المنخفض الذي لا يغطي التكاليف.

أدت سياسات التسعير المجحفة بحق المزارعين الى إنخفاض الإنتاج المحلي من القمح، ويتم تدارك العجز الناجم عن ذلك عن طريق الإستيراد واتباع سياسات تحرير الأسعار لتعكس عوامل السوق الحرة، ولكن ما زالت السياسات السابقة تلقي بظلالها على مشروعات صناعة طحن الدقيق، فتثقل على خزائن الدول العربية وتجعلها عاجزة عن تمويل مشروعات التوسع في قطاع المطاحن، الأمر الذي يتطلب قروضاً طويلة الأجل، ريثما تستعيد الأسواق حركتها مجدداً[٢٠].

٣-١-٤ نقص العمالة الماهرة:

يفتقر العالم العربي بشكل عام الى المعاهد الفنية المتخصصة في مجال الصناعات الغذائية، والمطلوب الآن القيام بالعمليات الانتاجية وفق المواصفات الفنية المطلوبة وهذا يحتاج الى الممارسة والخبرة الطويلة والإطلاع على التكنولوجيا الحديثة والتطورات الفنية والآلية، وتشير بعض التقديرات إلى أن مشكلة النقص في الأيدى العاملة تسبب في كثير من الأحوال هدراً في الطاقة التشغيلية تصل الى اكثر من ٢٠٪ [١٠].

٣-١-٥ ضعف البنى الارتكازية للعملية التصنيعية:

إن عدم توافر وسائل النقل وامكانات التخزين الفعالة ذات مواصفات ومقاييس معينة جعلت العملية الصناعية والزراعية في كثير من الأحيان غير مجدية نظراً لكثرة التالف والفاقد منها عندما تنقل من مراكز الانتاج الى مراكز التصنيع، وتشكل وسيلة النقل اهمية كبيرة في العملية التصنيعية، وكذلك التخزين حيث تفتقر بعض البلدان العربية لصوامع القمح التي تحميها من العوامل الطبيعية، ووجود نقص في مستودعات خزن البذور والثمار الزيتية ومستودعات خزن الزيت [٢٩].

تفتقر الدول العربية بصفة خاصة إلى توافر أساليب التخزين والنقل المبردة اللازمة للخضر والفاكهة والمواد الغذائية المختلفة [٣٠]. إضافة الى ذلك فإن البنى الارتكازية للصناعات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الغذائية بالغة الاهمية وهي تتمثل في عملية تعبئة المواد الغذائية وتغليفها بأنواعها كافة، فالعلاقة بين الصناعات الغذائية وعبوات التغليف هي علاقة متنامية اذ يصعب ان نتصور تسويق أي سلعة غذائية دون مادة لتعبئتها وتغليفها [٣١]، والهدف من تعبئة المنتجات وتغليفها هو حفظها من الصدمات والتلف والحفاظ على المادة الغذائية بأحسن صورة ممكنة.

وتعاني المعامل القديمة مثل معاصر الزيتون والمطاحن الحجرية، من هذه المشكلة، ولا تتوافر العبوات المناسبة ذات المواصفات الجيدة لا سيما وأن أذواق المستهلكين في تغير دائم، وبالتالي حاجتنا ماسة إلى توفير عبوات من مختلف الأحجام تكون جميلة وعملية في الوقت نفسه.

٣-١-٦ عدم التنسيق العربي في مجال الصناعات الغذائية:

هناك الكثير من الازدواجية والتكرار في إنتاج الصناعات الغذائية في البلدان العربية ولابد من التنسيق والتشاور لتحقيق الحل الأمثل لكثير من المشكلات القائمة حالياً، بحيث توزع هذه المشروعات حسب الميزة النسبية المستندة الى التخصص في الانتاج وتقسيم العمل على النطاق القومي [١٧].

ولكن ما حدث كان العكس إذ حل التنافس بدل التكامل بين أقطار الوطن العربي فكان هذا سببا في انخفاض التجارة البينية بين الدول العربية فيما يتعلق بالصناعات الغذائية، كما ان المشروعات الصناعية على المستوى القطري تعاني من مشكلة توطين الصناعات قرب مراكز الإنتاج الزراعي لتلافي صعوبات نقل المواد الأولية، فأصبحت هذه المشروعات تتركز في المدن للإستفادة من مميزاتها المختلفة، وتزداد هذه المشكلة تفاقماً، فيما يتعلق بمشروعات القطاع الخاص التي أقيمت بدوافع قطرية تعبر عن روح المنافسة، ولاعتبارات ذاتية لا تبتعد عن المباهاة والتظاهر بالرغم من علم السلطات المختصة بافضلية المشروعات المشتركة على المشروعات القطرية وكذلك في مجالات الإنتاج والتسويق [١٧] وهذا يفسر قيام مشروعات كبيرة للتعليب والطحن في بلدان عربية، لا تتمتع بإمكانات زراعية كبيرة، بينما لا تحظى أقطار زراعية مثل السودان والصومال بمثل تلك الاستثمارات، لذا، فإن توافر رأس المال أصبح يحكم هذه العملية، وليست الامكانات الطبيعية او القدرات الزراعية المتوافرة.

٣-٢ العوائق الخارجية :

٣-٢-١ المنافسة الاجنبية :

كان للأسباب السابقة الأثر الواضح في تدني نوعية وكفاءة الأداء الإقتصادي للمعامل الصناعية وبخاصة في المشروعات الصغيرة الحجم التي تستخدم الأساليب التقليدية، مما ادى الى

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تدني مستوى الجودة وارتفاع تكاليف الإنتاج بحيث عجزت الصناعات العربية عن المنافسة، مما اضطر الدول الى اتخاذ اجراءات الحماية اللازمة، وحرم المستهلكين من منافع الإنتاج المستورد ومزاياه، من حيث النوع الجيد والسعر المتدني، دون التعويض بسلع محلية ذات جودة عالية من جهة، ومنافسة من جهة اخرى، وهذا الواقع من شأنه خلق الحوافز لدفع المشروعات الوطنية إلى تطوير كفاءتها لتستطيع المنافسة في الأسواق (١٧).

وعلاوة على ذلك فإن منافسة المواد الأولية وشبه المصنعة المستوردة للإنتاج المحلي من حيث السعر والمواصفات، كان لها تأثير كبير في سهولة استيرادها من قبل معامل الأغذية، مما أدى إلى إهمال المواد الأولية المحلية من قبل المعامل (١٦)، وقد ظهرت هذه المشكلة بصورة جلية في إستيراد الحليب المجفف من الخارج لتزويد مصانع انتاج الحليب، وقد قام الأردن بمعالجة هذه المشكلة بفرض استخدام حد أدنى من الحليب المنتج محلياً لحماية الإنتاج(١٦).

ومما سبق نجد أن المنافسة الخارجية تشكل مشكلة حقيقية في غياب المسؤولية الجادة اتجاه تطوير السلع والمواد الغذائية وسياسات دعم الإنتاج، وقد كانت الدول الصناعية المتقدمة قد انتهجت سياسات دعم الإنتاج وسياسات دعم السلع المصدرة للخارج، اضافة الى فرض قيود جمركية على السلع المصنعة التي تستوردها من الخارج مما أحدث منافسة حادة في الأسواق العالمية وأسواقها الداخلية تكون في النهاية لصالح منتجاتها المحلية.

٣-٢-٢ انعكاسات اتفاقية الجات الجديدة على قطاعات الصناعات الغذائية في الوطن العربي:

يبدو أن السنوات القادمة ستكون سنوات صعبة، ليست فقط على الصناعات الغذائية العربية والزراعة، وانما على جميع المنتجات والسلع والقطاعات المختلفة العربية بكافة فئاتها وتصنيفاتها، فقد تحققت المنظومة الاقتصادية الدولية بإكتمال زوايا المثلث لأقطاب المنظومة في العالم ألا وهي، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي والآن المنظمة العالمية للتجارة World Trade Organization (W.T.O) وهذه المنظمة حلت محل الجات باطار يجمع الاتفاقية السابقة (قانون الجات ١٩٤٧)، مع ادخال بعض التعديلات على بعض بنود الاتفاقية، وهذه المنظمة مؤسسة دولية مستقلة إدارياً ومالياً لتنظيم التجارة العالمية بين الدول الموقعة وتشير أهدافها المعلنة إلى رفع المستوى المعيشي والدخل لجميع أفراد الدول الأعضاء وزيادة معدلات الاستخدام والنمو الاقتصادي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بدأت المنظمة العالمية للتجارة ممارسة اعمالها في بداية عام ١٩٩٥، بعد أن قامت الولايات المتحدة بالمصادقة عليها، إضافة إلى اليابان، وعدد كبير من الدول المتقدمة والنامية [٣٢]. فهذه المنظمة تقر تخفيض التعريفات الجمركية والغاء كافة القيود غير الجمركية على الواردات والصادرات بشكل عام، اما فيما يتعلق بالزراعة والمنتجات الغذائية فإن التوجه نحو اقتصاديات السوق في تجارة المنتجات الزراعية هو أساس التعامل بتخفيض الرسوم الجمركية واستبدال جميع القيود غير الجمركية الى تعريفات جمركية واضحة وتخفيض الدعم تدريجيا عن الموارد الزراعية وعن الصادرات وفتح الاسواق امام الواردات.

وعلى ما يبدو سيكون تأثير ذلك على الزراعة والصناعات الغذائية على حد سواء في الدول العربية في اتجاهين متناقضين، الجانب الاول هو جانب ايجابي باعتبار أن هذه الاتفاقية تحكم على الدول المتقدمة بتخفيض الرسوم الجمركية على السلع الزراعية بنسبة ٣٦٪ من النسب المفروضة في الاعوام (٨٣-١٩٨٦) خلال ٦ سنوات تبدأ من سنة. الـ ٩٥، و٢٤٪ للدول النامية خلال ١٠ سنوات، إضافة إلى إلتزام هذه الدول بتخفيض الدعم المقدم للصادرات الزراعية بنسبة ٣٦٪ من حيث القيمة و ٢١٪ من حيث الكمية مقارنة بالفترة (٨٦-١٩٩٠) ولكن خلال خمس سنوات بالنسبة للدول المتقدمة، و ١٠ سنوات بالنسبة للدول النامية. وكذلك تخفيض الدول المتقدمة لمقدار الدعم الذي تقدمه للمزارعين بنسبة ٢٠٪ من مستوى الدعم للفترة (٨٦-٩٠) وبذلك فإن الخوف من توحيد السوق الاوروبية تبدد، اذ لم يعد نظام الحماية التجارية لمنتجات الدول الأوروبية قائماً تحت هذه البنود، مما يعطي دفعة جديدة للصناعات الغذائية العربية نظراً لتخفيض الدعم المقدم للمنتجات الزراعية في الدول الصناعية ولكن من شأن احكام الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية ان يحد من تطوير هذا القطاع [٣٣]. فهذا يفتح باب المنافسة على مصراعيه أمام جميع المنتجات الغذائية الصناعية والزراعية في العالم لكي توضع جميع الإختيارات أمام المستهلك ليختار الأفضل، وكذلك يحفز المنتجين والمصنعين الأكثر كفاءة في إنتاج هذه السلع على زيادة إنتاجهم[٣٣].

ولكن من جانب آخر، هو الجانب السلبي، إن تخفيض الدعم عن القطاع الزراعي يعني إرتفاع أسعار السلع الزراعية والمواد الغذائية مما يؤدي إلى زيادة عبء الدول المستوردة لها، ومن ضمنها الدول العربية التي تعد دولاً مستوردة صافية للغذاء، حيث تواجه معظم البلاد العربية عجزاً تجارياً في معظم مجموعات الغذاء الرئيسية وأبرزها الحبوب وخصوصاً القمح، والألبان والسكر والزيوت النباتية واللحوم [٣٣]، إضافة إلى ذلك فإن إرتفاع الأسعار سوف يؤدي إلى منافسة دولية قوية بين هذه السلع وستتعرض الصناعات الغذائية الهامشية والضعيفة الى تحديات كبيرة قد تؤثر سلبياً على أدائها، وقد يؤدي ذلك إلى خروج بعضها من السوق[٣٢] علاوة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

على أن إقرار نظام المقاييس والجودة العالمية الايزو (٩٠٠٠ - ٩٠٠٤) وهو عبارة عن نظام للجودة المتكاملة، هدفه حماية المستهلك والحفاظ على البيئة وضمان جودة المنتجات لتتعامل مع الإنتاج كحزمة متكاملة، وكحلقات مترابطة، والحصول عليه يعد جواز سفر لكل منتج أو خدمة لكل أنحاء العالم. سوف يكون التحدي الأكبر للسلع والمنتجات الصناعية العربية ومنها الغذائية لترقى إلى مواصفات ومقاييس دولية من طريقة انتاج وتوافر المواصفات الصحية إلى جودة مواد التعبئة والتغليف المناسبة التي تؤهلها للمنافسة في الأسواق العالمية وغير الملوثة للبيئة.

وكما ذكرنا سابقاً فإن الوطن العربي يفتقر لمثل هذه التكنولوجيا المتقدمة، والتي تحتاج إلى خبرات ومؤهلات فنية لتواكب التطورات العالمية، والحفاظ على البيئة من التلوث، والتي تعد من أهم الشروط الواجب اتباعها في عملية التصنيع والاستفادة من المخلفات التصنيعية على الوجه الأكمل، وقد أقرت الدول العربية كافة نظام الجودة المتكاملة (الأيزو ٩٠٠٠) وتوابعه، كما انضمت العديد من الدول العربية الى اتفاقية الجات التي تعرف الآن بـ (WTO) وبعضها الآخر يتفاوض والقسم الآخر يترقب.

ويمكن أن يقول فريق آخر إن تحرير التجارة سيكون له تأثير إيجابي على بعض السلع الزراعية المصدرة للخارج، ولكن تبقى نسبتها منخفضة، اذ تبين أن الدول العربية على مستوى التجارة الخارجية تنتمي جميعها تقريباً إلى الدول صافي المستوردة، كما تتميز الدول العربية عامة بالإرتفاع النسبي لمرونة إستجابة القطاعات الإستيرادية للتغيرات العالمية مقارنة بالقطاعات التصديرية [٦].

وعليه، فإن عملية تحرير التجارة ورفع الدعم، وبخاصة فيما يتعلق بالصناعات الغذائية التي سترتفع تكاليف انتاجها، حيث معظم المواد الاولية التي تشغل المعامل الغذائية تستورد من الخارج من حبوب وبذور زيتية وسكر خام وأعلاف وغيرها، من المواد الاولية الزراعية إضافة إلى استيراد مواد التعبئة والتغليف التي يفتقر الوطن العربي لها في ظل تخلف التكنولوجيا والتقنيات الحديثة.

وفي ظل توقعات إرتفاع الأسعار فإن إجمالي الزيادة المتوقعة للعام ٩٥ في أسعار سلع تشكل نحو ٢٠٪ من إجمالي الإستيرادات الغذائية وهي (القمح والسكر واللحوم والألبان) ستتراوح بين (٨٤٠,٣) مليون دولار كحد أدنى و (١٢٤٢,٣) مليون دولار كحد أعلى لكمية تقدر بـ (٣٠,٤٢) مليون طن، أما الزيادة المتوقعة للصادرات العربية من نفس المواد الغذائية المذكورة سابقاً وجلها يعتمد على إعادة التصدير - سيكون (٤٧) مليون دولاراً كحد أدنى، و(١و٨٨) مليون دولار كحد أعلى، لكمية تقدر ب (٢و٣) مليون طن [١٥].

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قيام إسرائيل بإستغلال الموارد المائية واستنزافها الى أقصى حد حيث استولت على ٨٠٪ من الموارد المائية بالضفة، وعلى نصيب كبير من المياه الأردنية والسورية اللبنانية، وهذا جعلها في مأمن من نقص المياه، وحتى لو حصل ذلك فهي الآن تسعى إلى السلام والى مشاركة الوطن العربي بما لديها وبما لديهم كما تدعي.

لقد كانت إسرائيل تسعى ومنذ الستينيات الى أخذ دورها الإقليمي في منطقة الشرق الاوسط، ولهذا فهي لا تخفي توجهاتها التي تهدف الى وجود اقتصادي في المشروعات والأسواق، ومشاركة في الموارد وبناء نظام شرق اوسطي مختلف تملك فيه إسرائيل القدرة التكنولوجية الزراعية والخبرات والمهارات، والقدرة على تدبير الإستثمارات الخارجية بما لها من سطوة في أسواق المال العالمية، فلديها صادرات زراعية وتصنيع زراعي متطور [٦]، إن إسرائيل تسعى إلى ايجاد اسواق أخرى، إذ لم تعد الأسواق الأوروبية تكفي لطموحاتها وبسط سيطرتها، وبخاصة مع ارتفاع التكاليف، ووجود المنافسة الشديدة في الأسواق الأوروبية، فإيجاد سوق قريبة وغير مشبعة مثل السوق العربية هي غنيمة تحاول إسرائيل السيطرة عليها، كما أن الأيدي العاملة في الوطن العربي رخيصة الثمن مقارنة بما لديها من جهة وغير مؤهلة من جهة أخرى، إذ أن مشروع السوق الشرق أوسطية، الذي يعني سوقاً مشتركة أو تكتلاً اقليمياً مشتركاً يستطيع أن يجد له طريقاً جديداً بعد أن تكتمل عملية السلام بدخول الأطراف المتبقية فيها. حيث ان الأردن وفلسطين قد وقعتا على إتفاقية السلام، وأقرتا اتفاقيات التعاون المشترك مع إسرائيل، وما زالت المفاوضات السورية اللبنانية - الإسرائيلية مستمرة ولم تصل الى مرحلة التوقيع لغاية النصف الاول من عام ١٩٩٦.

وهذا التكتل الاقليمي هو تكتل مشروع في ظل اتفاقية منظمة التجارة الدولية، حيث يجوز لإقليم ما أن يقيم حاجزاً ما بينه وبين العالم الخارجي ليقتصر على دول الاقليم بحيث يتم تحرير التجارة، وتدفق السلع والخدمات فيما بينها بكل سهولة وهذا يعني إدخال إسرائيل داخل السوق العربية لتستفيد وحدها دون دول العالم من وجودها في هذا السوق، وتستفيد من المميزة الجارية ضمنه أمام دول العالم المتقدم كاليابان وأوروبا وأمريكا [٣٢] ولعل هذا ما يمكن ان يحدث في إطار عملية السلام، وإطار إتفاقية منظمة التجارة الدولية.

ويبقى الخوف القائم من تطور التكنولوجيا ذات درجة عالية من التقدم التي تعطي للسلع الإسرائيلية امتيازات غير موجودة في السلع العربية، حيث تنفق إسرائيل مبالغ طائلة على البحوث والتطوير في الزراعة والصناعة بلغت في عام ١٩٩١ حوالي ٥٠٠ مليون دولار، ونظراً لمنافسة إسرائيل للدول الصناعية المتقدمة فقد بذلت جهداً جباراً لتطوير قطاعها الصناعي إلى مستويات عالية من التقنية للحفاظ على وجودها في تلك الاسواق [٣٠].

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما بالنسبة للزيوت النباتية والدهون التي تشكل استيرادات الوطن العربي منها (٦و٨)٪ من إجمالي الإستيرادات العالمية للزيوت والدهون فإنها ستواجه إرتفاعاً حاداً في الأسعار، إذ أن تخفيض الدعم عن المزارعين بمقدار ٢٠٪ في الدول المتقدمة حسب قرارات المنظمة العالمية للتجارة ستبقي من الدعم ما نسبته ٨٠٪ للمزراعين، مما يعتبر نسبة هائلة ستعمل على رفع الإنتاجية لوحدة الأرض الرزاعية وستعمل الدول مع الشركات المتعددة الجنسية على تعزيز دور العلم والتقنية في عمليات التصنيع، وستقل الكميات المعروضة من تلك الدول كمساعدات للدول النامية أو ذات العلاقات الإقتصادية المميزة ولن يتعامل المزارعون، ولا الشركات متعددة الجنسيات إلا بالكميات المضمونة التسويق محلياً وخارجياً، وبالتالي فإن زيادة اسعار الزيوت النباتية أمر متوقع خلال الأعوام الخمسة القادمة وحتى عند محاولة الدول العربية دخول الاسواق العالمية فستجد هناك منافسة قوية وموجة إعلانية مبرمجة تسعى للتركيز على النوعية التغذوية التي تنتجها [١٥].

وبناءً على ذلك، فإن الوطن العربي لا يملك الكثير من الخيارات، فإتفاقية منظمة التجارة الدولية وضعت بنوداً كثيرة تساعد الدول النامية والأقل حظاً من حيث الموارد والتنمية الاقتصادية الشاملة، على الاستفادة من الاستثناءات التي توفرها الاتفاقية منها الدعم المقدم لتشجيع التنمية الزراعية والريفية والدعم المقدم للزراعة في صورة اعانات للمدخلات والائتمان الزراعي [١٩].

ولكن يتوجب على الدول العربية الآن التوجه وبأقصى الإمكانات نحو معالجة المشكلات التي يعاني منها القطاع الزراعي وفي مقدمتها معدلات الإنتاجية المنخفضة والتخلف التكنولوجي الزراعي، والكثير من المشكلات التي تواجه المزارع والعملية الزراعية بوجه عام، والتوجه نحو دعم الإنتاج ونمو الصناعة الغذائية العربية بخطوات جادة من أجل تقدمها وتطورها وإقامة مصانع التغليف والتعبئة، حتى تكون اتفاقية الجات الجديدة محفزاً للتنمية الاقتصادية الشاملة وتقدمها لا عائقاً أمامها.

٣-٢-٣ دخول اسرائيل لإقتصاد الشرق الأوسط (السوق شرق أوسطية):

إن اسرائيل تعي الدور الذي ستقوم به في المنطقة في ظل الإقتصاد المفتوح وفي ظل غياب المقاطعة الاقتصادية، وهي تعلم ان إحلال السلام يعني تطبيع العلاقات وفتح الحدود لإنتقال السلع والخدمات من الدول العربية إلى إسرائيل وبالعكس. وهنا، يكمن الخطر والتحدي الأكبر وذلك لأن الاقتصاد الإسرائيلي -سواء في مجال الزراعة او الصناعة او التجارة والخدمات- أكثر تقدماً من أي من البنى الاقتصادية لاي من الدول العربية [٣٠]، إضافة إلى ذلك

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إن التخوف من هذا كله ومن التحالف الاقتصادي المتوقع (السوق الشرق أوسطية) هو تخوف مبرر، في ضوء التعاون الذي أصبح قيد التنفيذ بين إسرائيل وبعض الدول العربية إضافة الى الأردن وفلسطين ومصر.

ولكن نعود ونقول إن الاقتصاد الإسرائيلي ذا الامكانات الضخمة والذي يعتمد بالدرجة الأولى على المساعدات الخارجية يجب أن يكون الدافع امام تكتل البلدان العربية في المقابل وتكاملها واللجوء إلى إيجاد السياسات المشتركة لا المتناقضة والمشروعات الاستثمارية الضخمة بين الدول العربية كافة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الرابع

نحو سياسات جديدة لتنمية الصناعات الغذائية العربية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مقدمة :

من المؤكد أنه ما من بلد في العالم، إلا ويوجد لديه مشكلات معينة تواجه قطاع الزراعة لديه، ولكن عن طريق الأبحاث العلمية المخبرية والحقلية، قام بتطوير أدواته وتكنولوجيا الزراعة الملائمة لأجوائه من تربة ومناخ ووفرة المياه وأسمدة ومعالجات وتقاوي... وإلى آخر هذه العوامل التي تحدد طبيعة الزراعة في كل بلد وكل إقليم. أما نحن في الوطن العربي كنا دائما نهرب من أي مشكلة تواجهنا ونذهب إلى الحلول الجاهزة والمريحة، وكان أهمها وأكثرها خطورة هو ترك الأرض الزراعية، والتوجه نحو المدينة إلى العمل الذي لا يحتاج إلى مسؤولية الإنتماء إلى الأرض ومحاولة بعثها من جديد وإصلاحها، وتطوير أدواتنا العربية، مما خلق هذه الفجوة ما بين الكائن وما يجب أن يكون، ولخطورة هذا الوضع تنبهت بعض الدول العربية أخيراً لهذه الأزمة، فأصبحت تنفق الكثير من أموالها لتنمية أراض صعبة لا تصلح أصلا للزراعة، ولكنها نجحت في إستصلاحها بصرف أموال طائلة، واستنزاف موارد مائية كبيرة والمثال واضح في السعودية، ولكن للأسف الشديد هناك أراض صالحة للزراعة غير مستغلة بسبب ضعف الإمكانات،وقلة التمويل كما في السودان.

وفي هذا الصدد لا ننكر مجهودات العمل العربي المشترك في مجال الزراعة والأمن الغذائي، فقد ظهرت منظمات عربية تعمل في مجال القطاع الزراعي أولت هذا الموضوع بعض الإهتمام، وفي قمة عمان عام ١٩٨٠ اكدت قرارات هذا المؤتمر على ضرورة تحقيق الأمن الغذائي العربي [٦].

ولكن وعلى الرغم من هذه الجهود، فقد بقي العمل العربي المشترك في مجال الزراعة والأمن الغذائي يدور في حلقة مفرغة فيما يتعلق بمشكلة من أخطر المشكلات التي تواجه الدول العربية وهي ازدياد حجم الفجوة الغذائية.

ولقد كان للسياسات الزراعية في الدول العربية الأثر الواضح في تخلف هذا القطاع، ولذا بقيت الزراعة العربية على مستويات مختلفة من التنمية، وعدم الوضوح والاستقرار في مردود هذه السياسات على القطاع الزراعي.

وفي هذا الفصل سوف نوجز ونقترح سياسات وخطط لمعالجة الوضع الغذائي من خلال التجارب السابقة والواقع الراهن والنظرة المستقبلية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤-٢ مقومات ايجاد مشروعات عربية مشتركة :

في ظل التكتلات الإقليمية والدولية لا بد من صحوة عربية نحو تكامل إقليمي اقتصادي مشترك حتى ولو بأدنى صورة، وذلك عن طريق إقامة المشروعات المشتركة التي تكون فوق السياسات القطرية المحدودة الفائدة، وتكون ذات جدوى إقتصادية، وفائدة كبيرة تعم على الجميع، يكون الهدف من إنشائها مصلحة الجميع، لا المصالح الفردية القطرية الضيقة، لا سيما ونحن نعلم أن العالم سيتحول إلى سوق كبير بعد أن أقرت منظمة التجارة الدولية (W T O) . ويبرز دور المشروعات العربية المشتركة في تحقيق التكامل الإقتصادي العربي بقدر إتساع إسهامها في بناء الأساس المادي والإنتاجي لهذا التكامل [٣٤].

إن الربط الرئيسي بين الدول العربية يرجع أساساً إلى مسألة المصالح المشتركة للشعوب العربية من أجل وضع قواعد العمل وتنسيقها بين الأجهزة المختلفة، وتوزيع الحصيلة بشكل متوازن [٦].

لقد بلغ عدد المشروعات المشتركة في القطاع الزراعي ٣٥ مشروعاً عربياً و ٣٤ مشروعاً عربياً ودولياً، وقيمة رؤوس الأموال لهذه المشروعات بلغت ٣و٢مليار دولار، منها نحو ٢ مليار دولار رؤوس أموال لمشروعات عربية، ونحو ٣٢٦ مليون دولار لمشروعات عربية دولية مشتركة، أما المشروعات المشتركة الخاصة بالصناعات الغذائية وصناعة الأسمدة فقد بلغت ٢٢ مشروعاً تمثل ٣٠٪ من أجمالي المشروعات العربية والدولية المشتركة [٣٤].

إن حاجة الدول العربية الآن لإقامة هذه المشروعات هي في غاية الضرورة، إذ إن مشروعات الصناعات الغذائية تتطلب المشاركة بين الدول العربية من أجل تضافر امكانات الأقطار العربية في هذه المشروعات، ولا تقتصر هذه المشروعات على الصناعات الغذائية فقط، بل يجب أن تتوجه نحو الصناعات المساعدة والداعمة للصناعات الغذائية آلا وهي صناعة التغليف والتعبئة من أجل رفع الجودة لزيادة القدرة على المنافسة الأجنبية خصوصاً وأن العالم يتجه نحو تحرير التجارة فيجب أن تنفذ مثل هذه المشروعات وتوضع ضمن حيز الوجود، وقد عقد إتحاد الصناعات الغذائية في نهاية عام ١٩٩٥ مؤتمر الأستثمار والأمن الغذائي العربي في عمان العاصمة الأردنية، قام من خلاله بطرح الجدوى الاقتصادية للعديد من المشروعات الصناعية الزراعية، بما يقارب ٢٢ مشروعاً صناعياً، ويقع على عاتق المؤسسات التمويلية والقطاع الخاص الدور الأكبر في تنفيذ هذه المشروعات المهمة، وتتراوح هذه المشروعات بين مشروعات صناعات غذائية وبين مستلزمات ومدخلات هذه الصناعات، كإنشاء صوامع لخزن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القمح، ومشروعات مساندة مثل صناعة الصودا الكاوية والمواد المنتجة عرضياً، إذ تدخل هذه المادة في صناعة السكر والزيوت وصناعة الأسمدة أيضاً.

وثمة مشروع لإنتاج المخابز الآلية ومعدات صناعة المعجنات والمقترح إقامته في الأردن برأسمال يقدر بـ ٥و٣ مليون دولار، إضافة إلى مشروعات صناعة المخلفات الزراعية، كمخلفات قصب السكر، ومخلفات النواتج العرضية للزراعة من أجل صناعة الأعلاف وغيرها من الصناعات الأخرى مثل صناعة (الورق المبيض) و خشب (الفيبر بورد) من مخلفات صناعة قصب السكر.

ومشروع لإنتاج المواد الصمغية القابلة للذوبان في الماء، مثل مادة سي.أم.سي (C.M.C) تستخدم كمادة مثبتة للقوام ولحفظ الرطوبة في الصناعات الغذائية بتكلفة تقدر بـ ٣٦و٥ مليون دولار.

ومشروع المعهد العربي للحبوب مختص بتعليم فنون صناعة الحبوب، مدة الدراسة فيه سنتان، ويمنح المتخرجون شهادة دبلوم بثلاثة تخصصات، هي الخزن، والطحن، والمعجنات، وغيرها من المشروعات اللازمة لاستمرار الصناعات الغذائية وتطورها.

٤-٢-١ توحيد السياسات الزراعية ومحاكاة تجارب الدول المتقدمة :

لا شك في أن نجاح السياسات الزراعية أو فشلها سيؤثر تأثيراً مباشراً على قطاع الصناعة الغذائية، ومن خلال استعراض معوقات التنمية الزراعية - بشكل عام - والصناعات الغذائية بشكل خاص، تبين أن السياسات الزراعية التي انتهجتها الدول العربية كان لها آثار عكسية، جعلها تؤثر على تخصيص الموارد الزراعية باتجاهات تبعدها عن تحقيق كفاءتها القصوى. فأنماط التدخل الحكومي التي تبنتها الدول العربية بصورة متفاوتة وبأساليب مختلفة لم تحقق التنمية الزراعية المرجوة، والدلائل موجودة فالفجوة ما بين الطلب على الغذاء واستهلاك الغذاء تتسع إذا ما حيدنا عامل التغير السكاني. وحتى في بعض الأقطار العربية التي تمتاز بموارد زراعية فائضة عن حاجتها، لم تسع الى ترجمة توجهاتها نحو تشجيع الإستثمار العربي إلى واقع عملي يحفز الدول على الإستثمار الزراعي في تلك الدول[٣٥]. وهذا كان نتيجة اتباع اسلوب التنمية الزراعية الإنفرادية لكل قطر إذ يمتاز الوطن العربي بأن الموارد الزراعية الطبيعية والمالية والبشرية والعلمية والتنفيذية موزعة بشكل عشوائي، وشديدة التفاوت بين بلدان العالم العربي. وفي حالة عدم تكامل جميع هذه الموارد المشتتة لن تتحقق معدلات نمو قطرية مرتفعة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومما زاد الأمر سوءاً تلك السياسات الزراعية التي تتبعها الدول العربية التي جعلت المؤسسات الحكومية تحتكر السوق الزراعي فيها، وتحدد الأسعار التي تكون في الغالب لصالح المستهلك على حساب المزارع، مع أنها سعت – أحياناً – إلى تشجيع المزارع بدعم وسائل الإنتاج، وتقديم الدعم المادي له عن طريق مؤسسات الإقراض الزراعي، إلا أن مستوى المزارع لم يتحسن، وما زال في الوطن العربي دون المستوى المطلوب خاصة إذا ما علمنا أن نظام الحيازات الكبيرة ما زالت مقتصرة على فئة قليلة من السكان ذوي الإمكانات المادية العالية والتي لا يعتبر ريع الأرض الزراعية هو الدخل الوحيد للعيش، والتي يكون معظم إنتاج هذه المزارع للتصدير، وإما أن تكون هناك حيازات صغيرة للأراضي الزراعية في أيدي الفلاحين الصغار ذوي الإمكانات المحدودة، والتي تعتبر الأرض الزراعية هي الدخل الوحيد للأسرة، وبالتالي فإن أي شح في موسم من المواسم يعني إفلاس المزارع ليبقى تحت سيطرة كبار الملاك والمزارعين. وهنا يجب أن تحدد سياسات زراعية موحدة تحمي هذه الفئة من المزارعين. وأن يتم تنسيق هذه السياسات ما بين الأقطار العربية حتى لا يكون هناك تضارب في المصالح والتوجهات التنموية.

لقد كانت التجربة الأوروبية في تحقيق سياسة زراعية مشتركة ضمن السوق الأوروبية المشتركة حيث أقرت في ٢٥ مارس ١٩٥٧م من قبل ست دول أوروبية في البداية. ثم بلغت في عقد الثمانينات اثنتا عشرة دولة، وقد ضمن نجاح هذه المعاهدة تقارب المستوى الإقتصادي والإجتماعي والتكنولوجي، إضافة إلى الأنظمة السياسية والأيدولوجية في هذه الدول التي تقوم على فلسفة النظام الرأسمالي،وتعتمد حرية التجارة وآلية السوق المعتمدة على حرية انتقال السلع والخدمات والأفراد ورأس المال، وتعتبر هذه المعاهدة خير مثال على تقدم القطاع الزراعي وتنميته وما يرتبط به من قطاعات أخرى، والمقصود قطاع الصناعات الغذائية الذي يعتبر امتداداً لتقدم الإنتاج الزراعي وتطوره، يحاكي التغير في الأنماط الإستهلاكية، والحاجات المتجددة والمتغيرة. وكان من أهم أهداف توحيد السياسة الزراعية [٣٣]، زيادة الإنتاج، وضمان زيادة دخل العاملين في القطاع الزراعي، وضمان استقرار الأسواق، وضمان استمرارية الحصول على الغذاء ووصوله إلى المستهلك بأسعار معقولة إضافة إلى زيادة التجارة الزراعية البينية، وإحداث توازن بين السياسات الهيكلية والتسويقية، وتشجيع الصناعات الريفية والتي وفرت فرص عمل إضافية للعمالة الزائدة في الزراعة، إضافة إلى توفير دعم خاص للمناطق ذات البيئات الزراعية الصعبة.

وكان من أهم ما يميز أسلوب تنفيذ السياسة الزراعية المشتركة في التجربة الأوروبية اعتمادها التدرج الزمني لتحقيق هذه الأهداف، ومن أهم الأهداف التي حققت في زمن قياسي هو الوصول إلى السعر الموحد للسلع الزراعية داخل الدول الموقعة على المعاهدة ضمن آلية سعرية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

غاية في الدقة، هدفت بالدرجة الأولى إلى الحفاظ على دخل مناسب للعاملين في القطاع الزراعي، وإحراز درجة عالية من الاكتفاء الذاتي (٣٤).

ومن هنا، نلاحظ أن سياسات السوق الأوروبية المشتركة في مجال الزراعة تهدف إلى المحافظة على المزارع بالدرجة الأولى من أجل الحفاظ على القطاع الزراعي وتطويره واستمرار نموه وتقدمه فكانت الدول الأوروبية تقدم الدعم العالي للمزارع من خلال السياسة السعرية التي كانت تحابي المزارع وترفع من شأنه ولم يكن الثمن رخيصاً بل كانت هذه السياسات بالفعل ذات تكاليف كبيرة جداً، تم الأتفاق عليها بعد مناقشات مضنية وتنازلات سياسية عديدة وتضحيات مالية كبيرة، ومع نهاية عام ١٩٧٠م كان نحو ٩٥٪ من السلع الزراعية التي تنتجها المجموعة خاضعة لنظام الحماية والدعم.

ولم تكن سياسة الأسعار هي الطريق الوحيد لزيادة الدخول الزراعية، بل توجهت الجهود نحو زيادة حجم المزارع واستخدام تقنيات الإنتاج الحديثة من أجل الاستفادة من وفورات الحجم الكبيرة وتخفيض تكاليف إنتاج الوحدة الزراعية وبالتالي تخفيض الدعم المتاح.

لذا، يجب أن تتوجه السياسة الزراعية العربية بصفة عامة إلى التوسع في كافة صور التصنيع الزراعي، وبخاصة قرب مناطق انتاجها مباشرة بوضع خطط وسياسات استراتيجية مرتبطة بأحجام الانتاج المتوقعة من مدخلات هذه الصناعات التحويلية وتوزيعها الزمني ومستويات الطاقة القومية المتاحة وتسهيلات التخزين والنقل (٣٥).

إن نجاح توجهات التصنيع الزراعي مرتبط بسياسات أخرى في المجتمع تتعلق بالضرائب والعمالة والأجور والطاقة ومدى حرية التسعير الخارجية وفرص التمويل والاستثمار والعوائد البديلة للاستثمار في قطاعات أخرى (٣٥)، وبالتالي يجب أن تتجه السياسات الزراعية في الوطن العربي نحو التكامل ومحاكاة وتجارب الدول المتقدمة بما يتناسب مع أوضاع وتطلعات الدول العربية، وتطبيق آلية السوق المفتوح، والتركيز على المحافظة على المجتمع الزراعي، ورفع مستواه المعيشي، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية للعاملين في هذا القطاع، ويمكن تكوين مجتمعات زراعية صناعية متكاملة لتمتين الربط بين قطاعي الزراعة والتصنيع وتحسين الأداء في كليهما (١٦).

٤-١-٢ إقامة سوق عربية مشتركة للغذاء :

(إعادة الروح للسوق العربية المشتركة)

إن قيام سوق عربية مشتركة للغذاء، سيكون بمثابة الدعم الكبير والعامل القوي لتشجيع إقامة المشروعات العربية المشتركة لإيجاد منفذ سوقي كبيرلتصريف منتجات هذه المشروعات،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وإننا ندعو لمثل هذا السوق ؛ بسبب فشل الجهود العربية نحو تحقيق سوق عربية مشتركة شاملة، بعد أن فشلت السوق العربية التي أنشئت عام ١٩٦٤ في تحقيق أهداف انشائها التي كانت تسعى إلى تحرير تبادل السلع بين الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب والقيود الإدارية، بخطوات تدريجية. وهذه القواعد الإجرائية ليست سوى مرحلة على طريق تحقيق أهداف إتفاقية الوحدة الإقتصادية الرامية إلى تحويل البنيانات الإقتصادية للأقطار العربية المشتركة إلى اقتصاد واحد وسوق واحدة [٣٤].

ومع ذلك لم تكن هناك إتفاقيات واضحة من أجل إحداث تكامل زراعي بين الأقطار العربية من مفهوم تنموي وليس بمفهوم تجاري فقط، بحيث يتم تنسيق الخطط الإقتصادية بين الدول العربية، وقد صدرت عدة قرارات من أجل تلافي هذه الفجوة لكنها بقيت حبراً على ورق، زادها اتساعاً تذبذب العلاقات السياسية بين الدول العربية.

ونظراً لأهمية مشكلة الغذاء في العالم بشكل عام وفي الوطن العربي بشكل خاص والذي يعاني من فجوة غذائية مزمنة، فإن إيجاد سوق عربية مشتركة للسلع الغذائية وتيسير تبادلها في هذه السوق ضرورة واجبة، تبنى على أسس وقواعد وقوانين تراعي هيكلية الإنتاج الزراعي في الأقطار العربية بحيث تأخذ بعين الاعتبار، التفاوت والإختلاف في الموارد والإمكانات المادية، وإعادة توزيع هذه الامكانات حسب الأقاليم المختلفة وحاجاتها. ويمكن أن تكون البداية بإيجاد إتفاقيات ثنائية عبر فترة زمنية معينة تتدرج بحيث تصل إلى تكامل السوق المطلوب، ومن ثم تتوسع لتنضم إليها مجموعات أخرى كما حدث في تجربة الدول الاشتراكية – سابقاً – (الكوميكون) وهي تسمية مختصرة للاسم الإنجليزي للمجلس المتكون من كل من البلدان الاشتراكية سابقا" (بلغاريا والمجر وكوبا ومنغوليا وتيشكوسلوفاكيا وألمانيا الديمقراطية سابقا" وبولندا والاتحاد السوفييتي ورومانيا) وقد حل هذا المجلس بعد إنهيار الشيوعية، حيث قامت مسيرة التكامل بين الدول الإشتراكية منذ الخمسينيات على أربع مراحل متتالية بدأت بعقد الإتفاقيات الثنائية طويلة الأجل تهدف إلى إعادة تشكيل نمط توزيع الموارد، وتعديل هياكل الإنتاج ونوعية السلع المنتجة [٣٤]، وتم منح القروض اللازمة في إطار الإتفاقيات المعقودة، ومن ثم وفي المرحلة الثانية أقيم نظام شامل للتخصص وتقسيم العمل في جميع فروع الانتاج وفي المرحلة الثالثة تم التكامل الشامل للسوق والإنتقال من مرحلة التكامل عبر التبادل إلى التكامل من خلال الإنتاج. وذلك بالتركيز على التخطيط الجماعي والتنسيق بين الخطط التنموية.

وبعد ذلك انتقل اتحاد الكوميكون في منتصف السبعينيات إلى المرحلة الرابعة،والتي تم فيها إعداد أول خطة للتخطيط المشترك وهي الخطة الخمسية المشتركة لدول الكوميكون في منتصف السبعينيات إلى المرحلة الرابعة، والتي تم فيها إعداد أول خطة للتخطيط المشترك وهي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخطة الخمسية المشتركة لدول الكوميكون ٧٦ /١٩٨٠ [٣٤]. وقد كانت المرحلة الثانية هي بداية التكامل الزراعي في تلك الدول، أي في بداية الستينات ؛ حيث تطورت المجتمعات الريفية والصناعات الغذائية التي تشمل الإنتاج، والتجهيز والتصنيع، إضافة إلى تصنيع مدخلات الإنتاج من آلات وأسمدة وتبادلها تجارياً فيما بينها [٣٥]، آخذين بعين الاعتبار تقسيم الإنتاج والتخصيص ما بين هذه الدول. ولا نغفل تجارب الدول النامية، كالسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى، والسوق الكاريبية المشتركة، ومجموعة شرق أمريكا وغيرها من التكتلات والإتحادات المشتركة.

وعلى الرغم من دخول البلدان النامية في تحالفات اقتصادية.إلا انها لم تصل إلى نجاح الدول المتقدمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض السلع الغذائية الأساسية ؛ والسبب يعود إلى أن هذه الإقتصاديات ظلت تابعة لاقتصاديات الدول المتقدمة متأثرة بسياساتها الزراعية التي تؤثر بصورة مباشرة اوغير مباشرة على أوضاع الزراعة في دول العالم الثالث من خلال الأسواق العالمية، والأسعار التي تتحدد وفق شروط الأقوى والأفضل، وكانت دائما الأفضلية للدول المتقدمة القادرة على السيطرة إنتاجاً وتسويقاً.

وعودة إلى الدول العربية، فإن ضرورة إيجاد صيغة عربية زراعية متكاملة، وجعل السوق الزراعي المشترك مدخلاً لذلك لهو أمر يحتم علينا السعي وراء ذلك بكل جهد ومثابرة بإيجاد آلية عمل مؤسسية تتبناها جميع الدول.

٤-١-٣ تفعيل دور المؤسسات التمويلية العربية :

تلعب مؤسسات وصناديق التنمية العربية الوطنية الدور الأساسي في عملية تمويل التنمية الاقتصادية وتقديم العون الإنمائي للدول العربية. وقد بدأ إنشاء هذه الصناديق بناءً على نظامها الجغرافي إلى مؤسسات وصناديق تمويلية قطرية وصناديق تمويلية قومية مشتركة، وصناديق إقليمية ودولية. تبلغ في مجموعها ما يقارب تسع عشرة مؤسسة وصندوقاً حسب أنواعها المختلفة.

ومع كثرة أعداد هذه الصناديق، فقد ظلت إستجابة هذه المؤسسات لتمويل المشروعات وبخاصة الزراعية مدار خلاف مستمر، حيث تعددت الأسباب وراء ضعف عوامل الجذب لتمويل المشروعات الزراعية من قبل هذه الصناديق والمؤسسات، والتي يأتي في مقدمتها عدم توافر المعايير المطلوبة في المشروعات، إضافة إلى عدم إستيفاء الشروط والمتطلبات التي حددتها إتفاقيات وأنظمة هذه المؤسسات التمويلية من أجل تمويل هذا المشروع او ذلك [٣٦].

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويمكننا القول إضافة إلى ما ذكر، إن المشروعات في القطاع الزراعي تبقى مشروعات غير جاذبة لرؤوس الأموال، أو للإستثمارات، نظراً لما تتمتع به من مخاطرة عالية، ومن المعلومات المتوافرة فقد بلغ المجموع التراكمي للعمليات التمويلية لمؤسسات المجموعة العربية البالغة ثمانية صناديق عربية إقليمية في نهاية عام ١٩٩٤ حوالي ٨و٣٩ مليار دولار كانت حصة الدول العربية منها حوالي ٦٠٪. (١٩) أما في عام ١٩٩٣ فقد وصل هذا التراكم الى ٣٨,١ مليار دولار. وكانت حصة الدول العربية منها ٧و٥٩٪ (٣٦). أما في عام ١٩٩٢ فقد بلغ المجموع التراكمي ٦و٣٦ مليار دولار وكانت حصة الدول العربية منها ٥٩٪ (٥). من الملاحظ أن قيمة الزيادة في نهاية عام ١٩٩٤ عنها ١٩٩٣ قد بلغت ١,٧ مليار دولار، أي بمعنى أن مجموع القروض والإستثمارات الممولة من قبل مؤسسات وصناديق التمويل المقدمة لجميع الدول المستفيدة بما فيها الدول العربية، بلغت ١,٧ مليار.دولار لسنة ١٩٩٤ كانت الدول العربية قد حصلت على اكثر من النصف من مجموع القروض المقدمة، وتتكون مجموعة الصناديق التمويلية من: البنك الإسلامي للتنمية، صندوق أبوظبي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية، صندوق النقد العربي، المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في إفريقيا، وقد استثني من المجموعة الصندوق العراقي للتنمية الخارجية.

وقد وزعت هذه العمليات التمويلية على مختلف القطاعات الاقتصادية كما يلي:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٢٨)

التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية للمؤسسات العربية الوطنية والإقليمية في نهاية كل من الأعوام ٩٢، ٩٣، ٩٤ المتوفرة

(مليار دولار)

القطاعات / الفترة الزمنية	النقل والإتصالات	الطاقة (كهرباء، نفط، غاز)	المياه والمجاري	الزراعة والثروة الحيوانية	الصناعة والتعدين	أخرى*	المجموع الكلي
المجموع الكلي							
١٩٩٢	٧,٣٦٢	٩,٢٦٩	٢,٠٥٤	٦,٤١٨	٦,٦٦٨	٣,٢٢٠	٣٦,٦٠٤
١٩٩٣	٧,١٥٥	٩,٨٥٦	٢,١٤١	٦,٥٠١	٦,٨٢٠	٥,٦٥٢	٣٨,١٢٥
١٩٩٤	٧,٦٥٨	١٠,٧٨٨	٢,٣٤٥	٦,٨٠٨	٧,٠٢٤	٥,٢٠٧	٣٩,٨٣٠
هيكلية التوزيع القطاعي (٪)							
١٩٩٢	٢٠,١	٢٥,٣	٥,٦	١٧,٥	١٨,٢	١٣,٢	١٠٠
١٩٩٣	٢٠	٢٥	٦	١٧	١٨	١٤	١٠٠
١٩٩٤	١٩	٢٧	٦	١٧	١٨	١٣	١٠٠

* أخرى : تشمل خدمات الصحة والتعليم ودعم موازين المدفوعات.

المصدر : - التقرير الإقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٣ - ١٩٩٥.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دور المؤسسات والصناديق التنموية في تمويل الزراعة الواقع والطموح، مرجع سابق ١٩٩٥.

نلاحظ مما سبق، أن نصيب الزراعة من صناديق التمويل لم يتجاوز ١٧٪ على مدار الثلاث سنوات في فترة التسعينيات، وهي النسبة الأقل بعد قطاع المياه والمجاري. وهذا يعني أن الزراعة لم تحظ بالرعاية والإهتمام اللازمين.

وقد غطت قروض الصناديق المقدمة إلى القطاع الزراعي مشروعات التنمية الريفية، وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي، ودعم بنوك الإقراض الزراعي، وبلغت القروض المقدمة من الصناديق في عام ١٩٨٨ ما يقارب ٤٩ مليون دولاراً، لتمويل مستلزمات الإنتاج لمشروعات الأسمدة وصوامع الغلال، وقد مولت هذه الصناديق ١٤ مشروعاً في ميدان الصناعات الغذائية، بلغت قيمة القروض المقدمة لها ٢٨٩ مليون دولاراً [٣٦]. وتبين أن قطاع الزراعة والثروة الحيوانية قد حصل على نحو ٨و٦ مليار دولاراً، كقروض من مؤسسات التنمية العربية من بداية نشاط هذه المؤسسات حتى نهاية عام ١٩٩٤، وتوزعت هذه القروض على مشروعات استصلاح الأراضي، وتمويل قطاع مسلتزمات الإنتاج، وبناء السدود، ومشروعات الري. ولا توجد بيانات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تبين نصيب الصناعات الغذائية من هذه القروض في فترة التسعينيات، ونجد أن هذه القروض قد ساعدت الكثير من الدول العربية ذات الإمكانات المالية المحدودة حيث استفادت من هذه المساعدات والقروض الميسرة من أجل دفع عملية التنمية. وتشير الإحصاءات أن خمس دول عربية حصلت على قروض وهي الأردن والمغرب وتونس والجزائر واليمن وهذه القروض تمثل ٥٢,٣٪ من المجموع التراكمي للعمليات التمويلية وبلغ مجموع ما حصلت عليه الدول العربية الأقل نمواً من إلتزامات العمليات التمويلية ٥,٠٣ مليار دولار، تمثل ٣٢٪ من المجموع التراكمي للإلتزامات للدول العربية وذلك لسنة ١٩٩٣ [٣٦].

وبالنسبة لحجم المساعدات العربية لكافة المنظمات الدولية والعربية – أي نسبة ما تساهم فيه الدول العربية في المؤسسات والصناديق العربية – فإنها ضئيلة إذا ما قورنت بحجم مساهماتها في المؤسسات الدولية، ففي التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٩، انخفضت نسبة مساهمة الدول العربية، والتي معظمها من الدول الخليجية في المؤسسات العربية إلى نسبة خطيرة جداً، فبعد أن كانت تمثل ٢و٥٠ ٪ من إجمالي المساعدات الإنمائية للمؤسسات المتعددة الأطراف في عام ١٩٨٥. أصبحت ٧و٦٪ فقط في عام ١٩٨٧ والجدول التالي يبين ذلك :

جدول رقم (٢٩)

توزيع المساعدات الإنمائية العربية الميسرة للمؤسسات متعددة الأطراف* (صافي السحب) حسب المؤسسات المستفيدة المانحة في عامي ١٩٨٧،٨٥

(مليون دولار)

التفرات الزمنية	وكالات الأمم المتحدة	مؤسسات دولية	مؤسسات عربية	مؤسسات أخرى	المجموع
مجموع الدول العربية					
١٩٨٥	٤٣,٤	٢٦٥,٢	٣١٨,٤	٧,٠	٦٣٤
١٩٧٨	٣٩,٤	٢٨٩,١	٢٣,٨	٥,٨	٣٥٨,١
التوزيع النسبي للمستفيدين ٪					
١٩٨٥	٦,٩	٤١,٨	٥٠,٢	١,١	١٠٠
١٩٨٧	١١	٨٠,٧	٦,٧	١,٦	١٠٠

* المؤسسات العاملة في مجال التنمية العربية.

المصدر : صندوق النقد العربي التقرير، الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٩.

ومع أن المنظمات العربية قد قدمت الكثير من المساعدات الفنية والمالية التي تساهم في تنمية ورفع كفاءة القطاعات المختلفة، فإن تخفيض هذه المساعدات يعني أن تتوقف بعض المنظمات عن عملها؛ نظراً لإنخفاض مواردها المالية [٣٤].

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهذا مؤشر لعدم الثقة في التعامل مع المنظمات العربية، والتوجه دائما نحو المؤسسات الدولية ؛ لتتحكم في سياسات وخطط وتمويل مشروعات الدول العربية، مع أن المنظمات والمؤسسات العربية هي الاكفأ والأقدر على فهم واقع المنطقة العربية واحتياجاتها إقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وحتى حضارياً.

وقد دعت الورقة التي قدمت في الندوة القومية حول تمويل التنمية الزراعية العربية في الاردن عام ١٩٩٥ إلى ضرورة التنسيق بين المؤسسات التنموية التمويلية العربية على محورين أساسيين افقياً وعمودياً، أما الأفقي فيعنى بالتنسيق بين نشاطات وآداء المؤسسات التنموية نفسها. ويعنى العمودي بإمكانات التنسيق والتفاعل بين هذه المؤسسات من جهة، والدولة من جهة أخرى.

وهذه الدعوة لم تأت من فراغ، إذ لا بد من وضع استراتيجية موحدة للتنمية الزراعية على قدر عال من التنسيق والاتساق من أجل وضع السياسات الزراعية المناسبة لكل دولة حيث يعم التعاون، نظراً للخبرة التي تتمتع بها هذه المؤسسات ودرايتها وإلمامها بواقع الحال ؛ من أجل المشاركة في تصميم المشروعات الزراعية التي تنفذ السياسات المقترحة وصولاً إلى تحقيق التنمية الزراعية المستديمة.

وبعد أن يتم هذا التنسيق، يأتي دور التمويل، الذي يتم من خلاله استعراض المشروعات والأنشطة ذات الاهتمام المشترك بين الدول والمنظمات التي لديها ميزة في تمويل مثل تلك المشروعات أو تنفيذها، حتى يتم الوصول إلى أعلى درجات التنسيق الذي يخدم جميع الأطراف، ويمنع الإزدواجية أو التكرار في أداء المؤسسات الإقليمية العربية والدولية وعملهما (٣٦).

وفي ضوء ما سبق، نجد أن قطاع الصناعات الغذائية لم يأخذ حصته من التمويل أو الإهتمام اللازمين، فالصناعات الغذائية غالباً ما تتبع عدة وزارات مثل وزارة الزراعة، وزارة الصناعة، وزارة التجارة .... وغيرها من الوزارات، وبالتالي فهي لا تحظي بالإهتمام اللازم.وهي تفتقر لسياسة اقتصادية صناعية موحدة تضم جميع فروعها (١٦).

فهي تارة مع الزراعة، وتارة مع الصناعة، وغير معترف بها بشكل واضح، حتى في الإحصاءات والأرقام العربية لا توجد بيانات عن قطاع الصناعة الغذائية على وجه الخصوص وقيمة ما يضيفه للقطاع الصناعي، فإرتباطه بالصناعة يعني ارتباطه بالتكنولوجيا والتقنيات ووسائل مختلفة للتصنيع، وما يرتبط بها من تخزين ونقل ومواد تعبئة وتغليف، ودرجة عالية من القدرة على الحفظ والجودة. وتصبح تنمية هذه الصناعة جزءاً من الأمن الغذائي لأي بلد عربي، وتتدرج المرتكزات الرئيسية من أجل تطوير الصناعات الزراعية الغذائية على مرتكزين :

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المرتكز الأول : يتعلق بالزراعة وبالسياسات المرتبطة بها من حيث تطويرها، وتوفير الإحتياجات الغذائية سواءً اللازمة للاستهلاك المباشر للمنتجات الطازجة، أو تلك اللازمة للتصنيع كماً ونوعاً، أو الجزء الأكبر منها بما هو متاح من موارد زراعية (١٦).

أما المرتكز الثاني : فهو تطوير المشروعات الصناعية المتعلقة بذلك وإيجاد التمويل المناسب لها ليس على المستوى القطري، بل على المستوى الاقليمي والقومي والدولي أيضاً.

فلا ضير من إستحداث مؤسسة مالية متخصصة بتقديم المساعدات والقروض ؛ لتطوير الصناعات الغذائية الصغيرة والكبيرة الحجم ضمن خطط وبرامج تنسيقية تراعي الإمكانات الزراعية بالدرجة الاولى في أي مشروع يتم تمويله داخل إقليم أو قطر عربي.

٤-١-٤ تطوير التجارة البينية الزراعية بين الدول العربية :

إن تنمية التجارة البينية بشكل عام، تعد مدخلاً أساسياً لتحقيق التكامل الإقتصادي، ومؤشراً على مدى ترابط الاقتصاديات العربية. لكن وبالرغم من تجاور البلاد العربية، والجهود المبذولة في سبيل تطوير التجارة فيما بينها، فإن مستوى هذه التجارة لا يتجاوز ١٠٪ من مجموع التجارة الخارجية العربية (٢٨).

بقيت التجارة البينية – وللأسف الشديد – تتحكم فيها العلاقات والمصالح السياسية، فقد تأثرت التجارة البينية في فترة التسعينيات وبخاصة في عام ١٩٩١ نتيجة أزمة الخليج، فقد سجلت قيمة الصادرات العربية البينية انخفاضاً بلغ ٨٪ واستمر في عام ٩٢، ولكن بحدة أقل، حيث تجاوزت نسبته ٢٪.

وفيما يتعلق بالتجارة العربية الزراعية البينية فما زالت دون المستوى، فقد شكلت التجارة البينية العربية في فترة الثمانينات حوالي ٦٪ من جملة التبادل التجاري في المواد الغذائية (٢).

أما حصة التجارة البينية في المواد الغذائية من الصادرات العربية، فقد بلغت ١٢٪ عام ١٩٨٧، انخفضت الحصة إلى ٨٪ في عام ١٩٩٠ ثم ارتفعت في عام ٩١ إلى نحو ١٢٪ (٥). أما الوردات الزراعية البينية فقد بلغت نسبتها من الواردات الكلية ٢٧٪ للعام ١٩٨٧، ارتفعت إلى نحو ٣٢٪ عام ١٩٩١.

إن النسبة الضئيلة التي تتمتع بها التجارة الزراعية البينية العربية، من إجمالي التجارة الزراعية، لم تأت من فراغ، بل جاءت نتيجة إتباع الدول العربية أسلوب الاكتفاء الذاتي دون السير جدياً نحو التكامل، أو حتى إيجاد سوق مشتركة للمواد الغذائية، مما أدى إلى تشابه كبير في هياكل الإنتاجية بين الدول العربية أدى إلى التنافس وليس التكامل، وهذا ناجم عن الإنغلاق الإقتصادي الذي مارسته بعض الدول العربية في تخطيطها الإقتصادي بهدف حماية صناعتها

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الوطنية من المنافسة الخارجية،ولم تسع إلى التنسيق والتعاون فيما بينها. فظاهرة انتشار التكتلات الإقتصادية الضمنية ترمي إلى خلق أسواق كبيرة في إطار جدران الحماية التجارية، لتمكن أعضاءها من توسيع تجارتها وتعظيم قوتها التفاوضية [٥] إضافة إلى ضعف القاعدة الإنتاجية وضيقها، وعدم تنوعها في الدول العربية، فلا يوجد الفائض الكبير في المواد الغذائية من أجل تبادلها تجارياً، كذلك ضعف التصنيع أو طرق الحفظ، لتسويق ما هو فائض من مواد غذائية [٢].

وثمة سبب يعد من أهم أسباب ضعف التجارة البينية، هو عدم توفر طرق ووسائل النقل والشحن التي تكفل توصيل المواد الغذائية بطرق أمينه وسليمة، فما زالت البلدان العربية مع تجاورها، تفتقر إلى وسائل النقل الحديثة من سكك حديدية وأساطيل بحرية وجوية مناسبة لنقل البضائع والشحن. وهذا العامل يعد من أهم عوامل الإعاقات للتجارة البينية. لكن لا بد من آليات معينة تعيد التوجهات السابقة نحو إيجاد سوق عربية مشتركة. كما اقترحنا سابقاً – للسلع الغذائية، إذا لم نستطع أن نعيد فكرة السوق العربية المشتركة لجميع السلع. نظراً لأهمية هذه السوق في إيجاد قاعدة هيكلية للقطاع الزراعي وقطاع الصناعات الغذائية، من أجل توحيد الخطط، وإيجاد التكامل الزراعي عن طريق التخصيص حسب الميزة النسبية للإمكانات الزراعية، ويمكن وضع آلية لتفعيل التجارة البينية الزراعية الغذائية وتطويرها بالمقترحات التالية:

١. التعاون من أجل التنسيق في مجالات الإنتاج، حيث يتم التخصص في إنتاج منتجات زراعية معينة في دولة أو عدة دول (إقليم) لها ميزة نسبية في انتاجها، يمكن حساب الميزة النسبية في اتجاهين [٣٤] : ميزة نسبية للحاصلات الزراعية بشكل عام. وميزة نسبية لحاصلات التصدير، وهذا يقود إلى عدم المنافسة بين الدول العربية، ويمكن إضافة الميزة النسبية للمحاصيل الزراعية والإمكانات الصناعية للبلد أو الاقليم.
٢. تحرير التجارة تدريجياً، يبدأ بتخفيض التعريفة الجمركية، في مدة زمنية معينة تحددها جميع الدول.
٣. تفعيل دور المؤسسات المالية لتمويل التجارة البينية ؛ من خلال البرنامج الذي أسس عام ١٩٩٠ لتمويل التجارة العربية بقرار من مجلس محافظي صندوق النقد العربي، بعد أن اتضح أن توفير التمويل هو أحد المتطلبات الأساسية لتشجيع المصدرين والمستوردين في الدول العربية، للتعامل مع بعضهم بعضاً بشكل منتظم ومستمر [٣٠].

ويسعى البرنامج إلى توفير الغطاء التأميني لهذه المبادلات، ويقوم بإعادة تمويل ٨٥٪ كحد أقصى من الإئتمان اللاحق للتصدير والإئتمان السابق للتصدير، وائتمان الواردات، وائتمان المشتركين الذي تقدمه الوكالة الوطنية للمصدرين والمستوردين [٣٠]، وذلك بالتنسيق مع مؤسسات التمويل الإقليمية والمحلية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٠٤ إنشاء مؤسسة تمويلية وتخطيطية للطرق ولوسائل النقل بين الاقطار العربية، من أجل وضع الخطط وفتح الخطوط البحرية والجوية والبرية لتسيير المواد الغذائية بمواصفات عالية الجودة والسلامة على أحدث مستوى، وهذا لا يفيد التجارة العربية البينية فقط، إنما يرفع من مستوى التجارة العربية الخارجية أيضاً، ويسهل عملية النقل والشحن ؛ لتصل المادة بكامل جودتها ؛ نظراً لإرتفاع تكلفة وسائل النقل الحالية نتيجة عدم كفاءة وسائل النقل والاتصالات إضافة إلى التعقيدات التي تواجه سير الحركة خلال نقاط التفتيش الجمركية،وتعد تكاليف النقل بين البلاد العربية مرتفعة نسبياً وتتراوح بين ٢٠٪ و٣٠٪ من كلفة السلعة في البلد المستورد [٣٧]،وهذا يجعل المصدر العربي يتجه إلى الشركة الأجنبية من أجل نقل بضائعه وسلعه المصدرة من أجل الحصول على أفضل الخدمات.

٠٥ إيجاد بنك للمعلومات التجارية في الدول العربية، للسلع والخدمات التي تقدمها كل دولة عربية بما فيها المواد الغذائية المصنعة. وذلك لتبادل المعلومات بين الدول العربية وفتح باب التنسيق والتعاون، إذ أن كثيراً من الدول العربية تستورد سلعاً من العالم الخارجي في الوقت التي تتوافر فيه هذه السلع في المنطقة العربية [٢٨].

وفي هذا الصدد، قرر مجلس إتحاد الغرف العربية في عام ١٩٨٩ إقامة مركز عربي للمعلومات، وللآن يتم دراسة وسائل التنفيذ مع منظمة اليونيدو والمنظمات المعنية في الأمر.

٤-٣ توطن الصناعات الغذائية العربية :

بداية لابد من التعريج على الأهمية الجغرافية في توطين الصناعات بشكل عام، فالجغرافيا الصناعية في المفهوم الإقتصادي هي جغرافية الصناعة التحويلية (Manufacturing) والتي تشمل كل الأنشطة التي تتضمن التغيير في المادة الخام وتحويلها إلى منتجات مفيدة، بحيث يتم تحويلها في مصانع متخصصة، تحصل على المواد الخام من مصادرها الأصلية، وتمزج منها المنتجات الصناعية النهائية لتوزيعها على أسواق الإستهلاك المختلفة [٣٨].

وهناك عدة عوامل تحدد قيام الصناعة وتوطنها (Industrial Location) في المكان المناسب بحيث تقوم الصناعة في نقطة تكون تكاليف النقل في أدنى قيمتها. وهناك عوامل أساسية تحدد المكان المناسب لتوطين الصناعة بشكل عام، وهي المواد الخام، الطاقة، الوقود، الأسواق، القوى العاملة، والنقل، ورأس المال [٣٨]. وهذه المحددات تحتاجها الصناعة الغذائية أيضاً وهي ضرورات قيامها وتقدمها وقد ذكرنا في الفصول السابقة، أن نقص المادة الخام كان من أهم معوقات تنمية الصناعة الغذائية في الوطن العربي، حيث اعتمدت معظم الصناعات الغذائية على

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إستيراد المادة الخام من الخارج، وهذا لا يعني أن نوقف هذه الصناعات، ولكن أن نقيم هذه الصناعة في الأماكن المناسبة بحيث تتحقق كل الشروط الأخرى، من أسواق، قوى عاملة، نقل ورأس مال، التي هي من ضرورات قيام أي صناعة بشكل عام، فقد أقيمت الكثير من الصناعات الغذائية في مواقع غير مناسبة، وكان الأجدى أن يبذل رأس المال في المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية، في أماكنها المناسبة كمعامل السكر وطحن الغلال وعصر الزيوت، فما زالت السودان ومصر وسوريا والصومال تعاني من ضعف الإمكانات وقلة التمويل.

ولقد حاولت دول أخرى مثل السعودية القيام بمشروعات قومية، لكن كانت تكلفتها تفوق الخيال مع أنها حققت مردوداً واضحاً من حيث تحقيق الاكتفاء الذاتي بطريقة أو بأخرى في احدى المحاصيل كالقمح مثلاً، ولكن الآن يجب أن تتجه الدول نحو توطين الصناعات الغذائية ضمن أقاليم، لأنه من الممكن أن يكون القطر الواحد غير قادر على توفير جميع مستلزمات ومتطلبات التوطين الزراعي والصناعي في الوقت نفسه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٥-١ النتائج :

فيما يلي استعراض موجز لإبراز النتائج التي يمكن استخلاصها من هذا البحث وهي :

١. إن مفهوم الأمن الغذائي العربي، أصبح يحمل أبعاداً خطيرة، وبخاصة بعد أزمة الخليج في فترة التسعينات، تتضمن أبعاداً سياسية بالدرجة الأولى ومن ثم ابعاد إقتصادية وإجتماعية، وأبعاداً حضارية، تقاس هذه الأبعاد بمدى ترابط وتشابك إقتصاديات دول المنطقة العربية من عدمه، حيث أنه لم يعد مفهوم الأمن الغذائي يعني الإكتفاء الذاتي المطلق، وإنما القدرة الدائمة واليومية على توفير الغذاء المناسب كماً ونوعاً لسكان البلد بمواصفات معينة ولجميع فئات العمر والجنس دون ضغوط سياسية أو اخطار اقتصادية.

٢. لا يستغل في الوطن العربي أكثر من ٣١٪ من الأراضي الصالحة للزراعة، إذ أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الوطن العربي تقدر بحوالي ١٩٨ مليون هكتار لم يستغل منها في عام ١٩٩٢ في الإنتاج الزراعي سوى حوالي ٦٠,٢ مليون هكتار.

٣. ما زالت جل المساحات الزراعية في الوطن العربي تعتمد على الأمطار غير المنتظمة أكثر من المساحات الزراعية المعتمدة على الري.

٤. إن الأمن الغذائي العربي مرتبط بوفرة موارد المياه المختلفة، وتبين أن المشكلة الأساسية التي ستواجه الزراعة العربية مستقبلاً هي نقص المياه واستنزافها بطرق غير سليمة، إضافة إلى عدم كفاءة نظم الري واستغلال المياه على الوجه الأمثل. إذ أن نسبة الفاقد يصل إلى ٦٠٪ من مياه الري الحقلية.

٥. وعلى الرغم من إرتفاع الناتج الزراعي خلال فترة الثمانينات إلى بداية التسعينات بمعدل نمو يقدر بـ ٧,٦٨٪ خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩١)، إلا أن ذلك يعزى إلى إرتفاع قيمة هذه المنتجات في الأسواق العالمية وبخاصة قيمة الناتج الزراعي في الدول النفطية، ولكن لا نغفل مدى ارتفاع تكلفة هذا الناتج في تلك الدول، وبالتالي فإن هذا النمو، وبشكل عام، لا يعود إلى حدوث تطور حقيقي في قطاع الزراعة في الوطن العربي.

٦. إن نصيب الفرد من المواد الغذائية يزداد لكن مساهمة الإنتاج المحلي في هذا النصيب متناقصة.

٧. على الرغم من دخول العالم العربي في العقد الأخير من القرن العشرين إلا أن المعوقات التي تلازم القطاع الزراعي منذ بداية هذا القرن وحتى الآن لم يستطع الوطن العربي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التخلص منها نهائياً، وإنما هناك معوقات زادت حدة، كالعوامل الطبيعية والمعوقات التنسيقية، ومعوقات ظهرت نتيجة غياب السياسات والخطط التنمية السليمة أو المناسبة والملائمة لمتطلبات المنطقة العربية.

٠٨ شهدت الفترة الواقعة ما بين (١٩٨٩- ١٩٩٣) أي بداية التسعينات تقلصاً في قيمة الفجوة الغذائية بمقدار ١٥٪ عن فترة الثمانينات. تطورت نسبة الاكتفاء الذاتي خلال الخمس عشرة سنة الممتدة من ١٩٧٩ إلى ١٩٩٣ في المجموعات الثلاث من السلع الرئيسية التي تناولتها الدراسة وهي الحبوب والسكر والزيوت النباتية، لكن بنسب وباتجاهات مختلفة، إذ أن نسبة الإكتفاء الذاتي لمجموعة الحبوب بلغت ٥٨٪ في الفترة الثالثة (٨٩-١٩٩٣) بعد أن كانت هذه النسبة لا تتجاوز ٤٨٪ في الفترة الثانية (٨٤-١٩٨٨)، وكذلك السكر زاد نسبة الإكتفاء الذاتي منه لتصل إلى ٣٧٪ في الفترة الثالثة، حيث كانت هذه النسبة في الفترة الثانية لا تتجاوز الـ ٣٤٪. أما الزيوت النباتية فقد انخفضت نسبة الإكتفاء الذاتي من هذه السلعة لتبلغ ٣١٪ في الفترة الثالثة بعد أن كانت في الفترة الثانية ٣٥٪. وزيت الزيتون هو الإنتاج الوحيد الذي يصنع من المواد الأولية المحلية في الوطن العربي، ويحقق اكتفاءً ذاتياً للدول العربية.

٠٩ إن الصناعات الغذائية العربية تعاني من نقص الإمدادات والمدخلات الرئيسية في عملية التصنيع لأي من منتجاتها الغذائية، وما زالت صناعة الحبوب وصناعة السكر والزيوت النباتية تتحكم بها الأسواق الخارجية من ناحية الأسعار والكميات، لأن كميات كبيرة لا يستهان بها توفر عن طريق الاستيراد الخارجي من أجل إمداد الصناعات الغذائية واستمرارية الإنتاج، مما كان يزيد العبء على المصانع الحديثة التي شيدت في فترة السبعينات وعلى تكلفة مخرجات هذه الصناعات وهي طحن الغلال وصناعة السكر وصناعة الزيوت النباتية.

١٠ ارتفاع تكلفة الإنتاج في الصناعات الغذائية العربية،وذلك بسبب عدم توافر أي من مستلزمات الإنتاج من داخل السوق العربية وحتى أن هناك مصانع استوردت بالكامل من أوروبا لتدار بأيد أجنبية، ثم تتورط الدول العربية بتكاليف الصيانة المرتفعة وأحياناً تهمل هذه الناحية مما رفع التكلفة وقلل الإنتاجية.

١١ القيمة المضافة للصناعات الغذائية في الوطن العربي منخفضة، وذلك بسبب طبيعة الصناعات القائمة على إستيراد المواد الأولية المباشرة كالزيوت النباتية الخام، واستيراد الدقيق والسكر وغيرها من المواد، وعدم الاستفادة من مخلفات هذه الصناعات فيما لو تم استيراد البذور الزيتية والقمح والحبوب على صورتها الأولية وكذلك البنجر وقصب السكر

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وغيرها من منتجات السكر، من أجل الاستفادة من تراكم القيمة المضافة وفرق السعر فيما لو أجريت عليها بعض العمليات التصنعية البسيطة كعصر البذور الزيتية وطحن هذه الحبوب وغيرها من العمليات فإن مخلفات هذه الصناعة يستفاد منها في صناعة الأعلاف. كما أنها ترفع من أثمان السلع المصنعة نهائياً بسبب تراكم القيمة المضافة.

١٢. يعاني قطاع الصناعات الغذائية من إهمال وعدم اهتمام واضحين، على الرغم من الجهود المبذولة من أجل تنمية هذا القطاع، والمؤتمرات والندوات المقامة إلا أنه يحتاج إلى المزيد من الرعاية والجدية. فما زال هذا القطاع يعاني من عدم التحديث والفوضى في التصنيع، وذلك يعود للسياسات الزراعية غير الواضحة وتذبذب الإنتاج الزراعي في كافة الوطن العربي مما يخلف عدم استقرار وبالتالي العزوف عن الإستثمار في مجال الصناعات الغذائية.

١٣. لم يتغير النمط الغذائي كثيراً في الدول العربية خلال هذا القرن، وما زال استخدام القمح في كثير من المواد الغذائية هو النمط الغذائي السائد في جميع الدول العربية. أما الزيوت النباتية فقد تحول الاستهلاك من الزيوت والشحوم الحيوانية إلى الزيوت النباتية.

١٤. لا توجد أي بوادر على تحسن أو التخلص من الفجوة الغذائية في عام ٢٠٠٠، إذ أن التقديرات تشير إلى أن معدل نمو الطلب سيبقى مرتفعاً عن معدل نمو الإنتاج.

١٥. ضعف التجارة العربية البينية بشكل عام، وتجارة الصناعات الغذائية بشكل خاص، إضافة إلى ضعف تبادل المواد الأولية والمدخلات الوسيطة بين الدول العربية.

١٦. لا توجد في الدول العربية كافة مؤسسة أو وزارة متخصصة في قطاع الصناعات الغذائية تعنى في هذا القطاع بشكل خاص، إذ أن هذا القطاع تجده ملحقاً بإحدى الوزارات الثلاث، وزارة الزراعة أو وزارة الصناعة، أو وزارة التجارة. وهذا يجعله قطاعاً تابعاً لعدة جهات مما يضعف الاهتمام فيه ويصعب إيجاد التخصصات العلمية والتكنولوجية والباحثين المتخصصين لتنمية هذا القطاع في كافة الدول العربية.

١٧. لقد كان لتشتت الدول العربية وعدم التنسيق فيما بينها اثراً واضحاً على تخلف قطاع الصناعات الغذائية، إضافة إلى أسلوب التنمية المنفردة والسياسات الزراعية والصناعية المتناقضة التي كان لها أثر سلبي على تنمية القطاع الزراعي والصناعي الغذائي على حد سواء، واتباع سياسة التنافس لا التكامل.

١٨. لا توجد رقابة عربية وقطرية على جودة الصناعات الغذائية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٩. عدم الاهتمام بالصناعات المساندة للصناعات الغذائية كصناعة التغليف والتعبئة وصناعة مستلزمات الإنتاج.

٢٠. لا تسعى الدول العربية لمعرفة حجم التحدي الذي يواجه صناعاتها الغذائية ؛ نتيجة توجه السوق العالمي نحو التحرير الكامل للتجارة ؛ إثر إقرار منظمة التجارة الدولية،إذ لم تعقد أي اجتماع طارئ لمواجهة هذا التحدي من أجل وضع إجراءات وسياسات عملية لمواجهة هذا الإنفتاح.

٢١. إن مؤسسات وصناديق التنمية العربية على الرغم من حجم المساعدات التي قدمتها للدول العربية، فإنها ما زالت مقصرة في تمويل عملية التنمية الزراعية ودفعها، وكذلك قطاع الصناعات الغذائية.

٢٢. ضعف البنى الأساسية، وطرق النقل بين الأقطار العربية ساعدت بدرجة كبيرة على تخلف قطاع الزراعة من جهة، وقطاع الصناعات الغذائية من جهة أخرى.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٥-٢ التوصيات

على ضوء النتائج السابقة، فإن الباحثة توصي بما يلي :

١. ضرورة التنسيق بين الدول العربية (ثنائياً وإقليمياً وجماعياً) في السياسات الزراعية والخطط التنموية، لا سيما فيما يتعلق بالصناعات الغذائية حيث يتم التنسيق باتجاه التكامل في الإنتاج، وليس التنافس كما هو حاصل الآن.

٢. إقامة بنك للمعلومات عن الصناعة الغذائية المنتشرة في الدول العربية إضافة إلى المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج ؛ من أجل تسهيل مهمة التبادل التجاري.

٣. التنسيق بين الدول العربية ذات الإقليم الواحد والتي تشتهر بمحاصيل مشتركة في مجال التجارة الخارجية،بحيث يتم التبادل التجاري مع الخارج بصورة مشتركة بعقد صفقة واحدة من أجل تبادل المنتجات الزراعية بسلع مصنعة،أو استيراد التكنولوجيا الملائمة، مما يعزز الموقف التفاوضي.

٤. إنشاء مؤسسة عربية أو اتحاد عربي لكل نوع من أنواع الصناعات الغذائية الأساسية بحيث يكون متخصصاً لدراسة كل فرع من فروع هذه الصناعات، ويكون هذا الإتحاد المقترح أو المؤسسة مرتبطاً زراعياً وصناعياً وتكنولوجياً بأي من الصناعات الغذائية، بحيث يقف على المشكلات الزراعية التي تواجه المحصول الزراعي الصناعي والسياسات التي يجب اقتراحها؛ من أجل التنمية والتطوير وتوفير سبل التكنولوجيا والتقنية الصناعية الحديثة، والوقوف على أحدث الطرق والمخترعات، إضافة إلى مهمته الصعبة من أجل التنسيق بين الدول العربية من حيث المحصول الصناعي المتخصص بإنتاجه. فمثلاً الدعوة لإقامة إتحاد عربي لصناعة الزيوت النباتية، وإتحاد عربي لصناعة السكر، مع أن هناك الاتحاد العربي للسكر، لكن يجب أن يكون هناك اتحاد عربي يعنى بصناعات السكر والصناعات المرتبطة به،أي صناعة الحلويات والسكريات وتحسين الجودة. إضافة إلى زيادة الكفاءة التصنيعية لهذه الصناعة ولغيرها من الصناعات الأخرى،وكذلك يمكن انشاء اتحاد عربي للصناعات الحبوبية في الوطن العربي؛ من أجل تطوير هذا القطاع وتحسينه.

٥. العمل على تقليص الفجوة الغذائية وذلك بعدة وسائل منها :

أ. محاولة التغييرفي الأنماط الاستهلاكية العربية، إذ نجد أن نمط استهلاك الحبوب هو النمط السائد في المنطقة العربية، يمكن أن نحول جزءاً من استهلاكنا المخصص

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

للحبوب نحو أنواع أخرى مثل البقوليات والبطاطا التي تمتلك مواصفات غذائية مشابهة للحبوب.

ب. زيادة الإنتاجية الهكتارية وذلك باستخدام التقنيات الحديثة والبذور والأسمدة والتقاوي وجميع ما يمكن استخدامه ؛ من أجل زيادة الإنتاجية الهكتارية، وذلك بالتعاون مع الدول العربية ذات رأس المال من أجل تقديم المعونات للأراضي الزراعية الخصبة، كما في السودان والصومال وسوريا التي يمكن زيادة الإنتاجية الهكتارية فيها بكل سهولة، فقد كانت الإنتاجية الهكتارية في السعودية في محصول القمح من أعلى النسب ؛ بسبب استخدام التقنيات والبذور المحسنة.

جـ. محاولة الزيادة من الأراضي الزراعية المروية ؛ لأن الإنتاجية الهكتارية في هذه الأراضي تفوق الأراضي المطرية، بتمويل إنشاء شبكات ري متطورة وسدود وأقنية تحد من نسبة الفاقد من المياه الحقلية.

٦. السعي من أجل تنمية التجارة العربية البينية،إذ تعد ضعف التجارة البينية من أهم المعوقات التي تواجه الصناعات الغذائية والمنتجات الزراعية،وذلك بالتخلص من القيود الجمركية، والمعوقات الإدارية الأخرى، وتسهيل انتقال البضائع عبر نقاط التفتيش.

٧. توحيد مواصفات ومقاييس جودة منتجات الصناعات الغذائية حسب المعايير العالمية لتسهيل انتقال البضائع الغذائية المصدرة والمستوردة، سواء بين الدول العربية أو بين دول العالم.

٨. إنشاء سوق عربية مشتركة للغذاء،يتم من خلالها توحيد السياسات الزراعية والصناعية، وتوفير إنسياب المعلومات والمواد الغذائية بين أقطار السوق العربية المشتركة للغذاء وتطوير قوانين الاستثمارات في البلدان العربية من أجل إتاحة الفرصة لإقامة مشروعات في مجال الصناعات الغذائية وتوفير الحوافز والتسهيلات لمثل هذه المشروعات خصوصاً وانها تعد هذه المشروعات ذات مجال واسع من حيث إقامة مصانع الغذاء ومصانع التغلفة والتعبئة وغيرها.

٩. تأسيس صندوق أو مؤسسة تمويلية مختصة من أجل تمويل مشروعات الصناعات الغذائية، بحيث تتوزع على البلدان العربية حسب الميزة النسبية.

١٠. إقامة مؤسسة للبحث والتطوير في مجال الصناعات الغذائية حتى تكون مؤسسة مساندة للاتحادات المقترح إقامتها في البند رقم (٤) لأهم السلع الصناعية الغذائية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١١. إقامة معهد عربي للمواصفات والمقاييس العالمية الغذائية لما يتعلق بكافة مراحل التصنيع الغذائي من بداية القطف ونوعية السلعة الزراعية وحتى عملية نزول المنتج للسوق، وذلك من أجل توفير القدرة على منافسة السلع الأجنبية ذات المواصفات العالية الجودة.

١٢. إنشاء اتحاد النقل العربي للمواد الغذائية والزراعية، وذلك لإيجاد شبكة من الطرق البحرية والبرية والجوية واسطول حديث من وسائل النقل المبردة، من أجل نقل المواد الغذائية بأحسن الطرق، وكذلك يعنى هذا الاتحاد بتسهيل انتقال المركبات وتيسيرها عبر نقاط التفتيش واالترانزيت.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المراجـــع

١. أوراق عمـل، منتـدى الفكـر العربـي، الأمـن الغذائـي العربـي، عمـان ـ الأردن ١٩٨٦، ص١٣٧.

٢. صبحي القاسم، الأمن الغذائي العربي،مؤسسة عبدالحميـد شـومان، عمـان، الأردن ١٩٩٣، ص١٢-٢٢٥.

٣. مجموعة مؤلفين، الامن الغذائي العربي، قضايا عربيـة، المؤسسة العربيـة للنشـر، بيروت ١٩٩٣، ص١٤٢.

٤. حمد كساسبة، الأمن الغذائـي وسياسـاته الاقتصاديـة فـي الأردن، البنـك المركـزي، عمـان، ١٩٨٤، ص١٣.

٥. صنـدوق النقـد العربـي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٣، الأمانة العامة لجامعـة الدول العربية وآخرون، ص٧١-٣٤٤.

٦. المنظمـة العربية للتنمية الزراعية،استشراف صورة الزراعة العربية لعـام ٢٠٠٠، الطبعـة الأولى، الخرطوم، السودان، ١٩٩٤، ص١٨-٢٥٩.

٧. خاشـع محمـود الـراوي، "أوضـاع الأمـن الغذائـي العربـي عـام ١٩٩٣"، مجلـة الزراعـة والتنمية في الوطن العربي، العدد ٣، ١٩٩٤، ص ٢٥- ٢٩.

٨. المنظمـة العربيـة للتنمية الزراعية، التنمية الزراعية فـي الوطـن العربـي، الطبعـه الأولـى، الخرطوم، السودان، ١٩٩١، ص١٣-١٣١.

٩. المنظمـة العربيـة الزراعيـة، الكتـاب السـنوي للإحصـاءات الزراعيـة، مجلـد رقـم ١٣، الخرطوم، السودان، ١٩٩٣.

١٠. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، برامج الأمن الغذائي العربـي، الجـزء الأول استراتيجية الأمن الغذائي، الطبعة الثانية، الخرطوم، السودان، ١٩٨٦، ص٤٥.

١١. خضـر أحمـد عبدالحليم، "النـدوة القوميـة حـول تمويـل التنميـة الزراعيـة"، دور مؤسسـات التمويل الوطنيـة في تحقيق الرابط المؤسسي بيد أجهزة البحث العلمـي والإرشـاد الزراعـي ومؤسسات الزراع في مجال التطوير التكنولوجـي، الأردن، ٢٩-٣١ آب، ١٩٩٥، ص٦-٥٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٢. إتحاد الغرف العربية، تحديث سياسات ومؤسسات إدارة النشاط الزراعي، العدد ١٢، أيلول، ١٩٩٥، ص ١٣١.

١٣. حسن فهمي جمعة، المسألة الزراعية والأمن الغذائي في الوطن العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، ص١٥.

١٤. محمد عبد السلام، التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٢، ص٢٧-٦٩.

١٥. فلاح جبر، الاستثمار والأمن العربي،الاتحاد العربي للصناعات الغذائية، الأمانة العامة، ١٩٩٥، ص٣٠-٣٩٠.

١٦. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واقع وآفاق تطور الصناعات الغذائية في منطقة غربي آسيا، سلسلة التنمية الصناعية رقم (٨)، الأمم المتحدة، نيويورك ١٩٨٧.

١٧. منصور الراوي، "الصناعات الغذائية والأمن الغذائي في الوطن العربي دراسة في التحليل الاقتصادي"، مجلة شؤون عربيه، جامعة الدول العربية، حزيران ١٩٩٠، ص٢٣-٢٨.

١٨. الصندوق العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٢، ص٧٠-٦٢٦.

١٩. الصندوق العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٥، ص٢٧-١٥١.

٢٠. أوراق اقتصادية، "الصناعات الغذائية العربية وأوضاعها ومرتكزات التطوير"، اتحاد الغرف العربيه، العدد (٩)، كانون أول ١٩٩٣، ص٢٨-٧٤.

٢١. دائرة الإحصاءات العامة، المسح الصناعي، عمان - الأردن، ١٩٩٣، ص١٦-٦٥.

٢٢. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، امكانيات تنمية انتاج الحبوب في الوطن العربي، الطبعة الأولى، بغداد، ١٩٩٢، ص٢-٣١.

٢٣. اتحاد الغرف العربية، التقرير الاقتصادي العربي، آذار، ١٩٩٤، ٣٤-٥٠٢.

٢٤. مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، دليل المصانع السعودية المنتجة، بدون تاريخ، ص ٢٤-١٦٧.

٢٥. غرفة تجارة وصناعة عمان، بواسطة البريد الجوي.

٢٦. فلاح جبر، أولادنا ... غذاؤنا ومستقبلنا، الاتحاد العربي للصناعات الغذائية، بدون تاريخ، ص٤٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٧. محمد عبدالسعيدي، رغيف الخبز قيمته التغذوية، تكنولوجيات تصنعه، الاتحاد العربي للصناعات الغذائية، بدون تاريخ، ص٩-٢٢.

٢٨. أنطوان زحلان، نقل التكنولوجيا في العالم العربي مراجعه للتجارب السابقة، عبر التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، اتحاد الغرف العربية، لبنان،الطبعة الاولى، ١٩٩٢، ص ١٧٧-٣٥٦.

٢٩. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "انتاج محاصيل البذور الزيتية"، الجزء الرابع الخرطوم، الطبعة الثانية، ١٩٨٦، ص٣٢.

٣٠. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "دراسة تنمية التبادل التجاري للسلع الزراعية بين الاقطار العربية"، الطبعة الأولى، الخرطوم ١٩٩٣، ص٤٨-٣٤١.

٣١. فلاح جبر، أهمية المنتجات البتروكيماوية في تنمية الصناعات الغذائية، آفاق اقتصادية، اتحاد غرف التجارة والصناعة في الامارات، السنة ١١، العدد ٤٣، ١٩٩٠، ص٩.

٣٢. عبدالحليم محيسن، اضواء على الاتفاقية العامه للتجارة والتعرفه، جمعية رجال الأعمال الأردنيين، الطبعة الأولى، عمان، المكتبة الوطنية، ١٩٩٥، ص٢٠-١٨٣.

٣٣. اتحاد الغرف العربية، " اجتماع الخبراء العرب لدراسة آثار اتفاقية الجات على الاقتصاديات العربية، القاهرة ١٩٩٤، أوراق اقتصادية، العدد ١١، ١٩٩٥، ص٣٠-٧٩.

٣٤. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "التكامل الزراعي العربي، تجربة الماضي ونظرة المستقبل"، الخرطوم، ١٩٩٢، ص٣٠-٢٧٣.

٣٥. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " الآثار المتبادلة بين البيئة والتنمية الزراعية"، الطبعة الأولى، الخرطوم ١٩٩٤، ص١٥-٢٠٢.

٣٦. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "دور المؤسسات والصناديق التنموية في تمويل التنمية الزراعية. الواقع والطموح"، ورقة مقدمة الى الندوة القومية حول تمويل التنميةالزراعية، عمان - الأردن، ٢٩-١٩٩٥/٨/٣١، ص٦-٥٦.

٣٧. الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية، "التجارة العربية البينية امكانياتها ترويجها ومستلزمات تطويرها"، دراسة قدمت إلى الدورة الحادية والثلاثين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية أبوظبي : ٤-٧ تشرين الثاني ١٩٨٩، ص١٧-١٨.

٣٨ فتحي أبو عيانة. الجغرافيا الاقتصادية، دار النهضة العربية، لبنان، ١٩٨٤، ص٥٥١-٥٥٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (١)

إنتاج الدقيق في دول الوطن العربي

الف طن متري

السنوات / الدولة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الأردن	١٨٣	٢٩٩	١٩٦	٣٩	٣٧٥	٣٣٠	—	—	—
الامارات	—	—	—	—	—	—	—	—	—
تونس	٣٤٠	٣٩٠	٤٢٠٠	٤٦٣	٤٦٢	٤٩٨	٥١٧	٥١٣	٥٣٣
الجزائر	١٧١	١٦٢١	١٧٧٩	٢٠٥٣	٢٢٣٢	٢٢٩٣	٢٣٣٤	٢٢٤١	—
السودان	٢٤١	٢٥٧	٢٦٥	٢٨٤	٢٦٦	٢٨٠	—	—	—
سوريا	٤٤٧	٨٦٥	٨٨٧	١٠٧٩	١١١٦	١١٦١	١١٦١	١٠١٦	١٢٢١
الصومال	٨	٦	٣	١١	—	—	—	—	—
العراق	١٧١٦	١٦٢٢	١٧٩٠	١٨٥٠	—	—	—	—	—
قطر	٢٢	٢١	٢٥	٢٥	٢٣	٢٠	٢٥	٢٧	٢٨
الكويت	١٥٦	٢٠٠	٢١٠	١٧٦	٢٣٥	١٨٩	١٤٣	١٤٢	١٤٧
لبنان	١٨٠	٢٩٠	٢٧٠	١٩٠	—	—	—	—	—
ليبيا	١٠٢	١٣٢	١٧٦	١٣٥	—	—	—	—	—
مصر	٣١٨٨	٣٥١٢	٣٥٥٠	٣٦٨٦	٣٧٠٧	٣٥٩٨	٣٧٣١	٣٧٠٦١	—
المغرب	١٩٣٦	١٦١٩	١٨٠٨	١٦٥٠	١٩٢٨	٢٠٧٦	١٩٤٢	١٧٦١	—
اليمن الديمقراطي	٣٢	٣٤	١٩	١٥	٢٨	٣٢	٣٤	٣١	—
المجموع	١٠١٢٢	١٠٨١٦	١١٠٨٢	١٤٧١٠	١٠٣٧٣	١٠٤٧٧	٩٨٨٧	—	—

المصدر: المجموعة الاحصائية الموحدة، العدد الثالث، نيسان ١٩٩٠، ص ١٧٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحـــق رقم (٢)

متوسط الانتـــاج والمســـاحة المزروعة والانتاجية للبذور الزيتية في الوطن العربي خلال ثلاث فترات (٧٩ - ٨٣)، (٨٤ - ٨٨)، (٨٩ - ٩٣)

الانتـــاج : الف طـــن
المساحة : الـف هكتـــار
الانتاجية: طن / هكتار

البلـــــد	الانتـــــاج			المســـــاحة			الانتـــاجيـــــة		
	٧٩ - ٨٣	٨٤ - ٨٨	٨٩ - ٩٣	٧٩ - ٨٣	٨٤ - ٨٨	٨٩ - ٩٣	٧٩ - ٨٣	٨٤ - ٨٨	٨٩ - ٩٣
السودان	١١٨٧	٩٤٥	٦٩١.٦	١٧٦٦	١٥٨٩	١٥٨٢.٥	٠.٧	٠.٦	٠.٤
سوريا	٢٧٥	٣٢٨	٤١٣.٦	٥٢	٥١	١١١	٥.٣	٦.٤	٣.٧
الصومال	٥٤	٥٥	٣٧	١٣٢	١٠٤	٨٨	٠.٤	٠.٥	٠.٤
العـــراق	٢٥	٢٧	٧٢.٩	٢٥	٢٩	٦٤.٨	١	٠.٩	١.١
ليبيـــا	١٣	١٤	١٤	٧	٧	٧.٤	١.٩	٢	١.٩
مصـــر	٩٩٧	٨٦٢	٧٢٩	٨٨	٨٤	٨٨.٨	١١.١	١٠.٣	٨.٢
المغـرب	٤٩	٧٧	٢٢٦.٩	٤٤	٦٧	٢٠٩.٥	١.١	١.١	١.١
اليمـــن	١٣	١٢	١٦.٣	١٤	١٤	٢٥.٦	٠.٩	٠.٩	٠.٦
أخرى السعودية موريتـانيـا، لبنـان، الجـزائر، فلسطين، الأردن	٧	٩	١٦	١٥	٨	١٣.٠٧	٠.٥	١	١.٢
المجمـوع	٢٦٢٠.٣	٢٣٢٨	٢٢١٧.٣	٢١٤٣	١٩٥٤	٢١٩٠.٦٧	١.٢	١.٢	١.٠

المصـدر: صبحي القاسم، الأمن الغذائي العربي حاضره ومستقبله، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن، ١٩٩٣.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة (١٩٩١-١٩٩٤).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحـــق رقم (٣)

انتاج بذرة القطن بدون مساحة

الانتـاج : الف طـن

البلـــــد	٧٩ - ٨٣	٨٤ - ٨٨	٨٩ - ٩٣
السودان	٢٥٨	٣٥٣	٢١١.٨
سـوريا	٢٢٩	٢٨٥	٣٥٥.٩
العـــراق	٩	١٠	١٢.٨
مصـــر	٧٨٩	٦٢٩	٥٣٩
المغـرب	١٣	١٥	١١.٣
أخـــرى اليمـن، تونس، الصومال	١١١	٨	١٠.٤
المجمـوع	١٣٠٦	١٣٠٢	١١٤١.٢

المصـدر: نفس مرجع الملحق رقم (٢).

ملحـــق رقم (٤)

معدل الانتاج والمساحة المزروعة والانتاجية لبذرة السمسم

الانتـاج : الف طـن
المساحة : الف هكتار
الانتـاجية: طن / هكتار

البلـــــد	الانتـــــاج			المســـاحة			الانتـــاجيـــة		
	٧٩ - ٨٣	٨٤ - ٨٨	٨٩ - ٩٣	٧٩ - ٨٣	٨٤ - ٨٨	٨٩ - ٩٣	٧٩ - ٨٣	٨٤ - ٨٨	٨٩ - ٩٣
السودان	٢١١	١٨٤	١٥٥.٦	٨٤١	٩٣٠	٩٢٤.٧٩	٠.٣	٠.٢	٠.١٧
سـوريا	١٨	١٠	٩.٨	٣٤	٢٩	٢.٨	٠.٥	٠.٣	٠.٥
الصومال	٤٧	٤٨	٣٣.٠	١١٧	٩٦	٨٣	٠.٤	٠.٥	٠.٤
العـــراق	٦	٨	١٣.٤	١٣	١٥	٢١.٧	٠.٥	٠.٥	٠.٦
مصـــر	١٥	١٢	١٢٤.٤٨	١٦	١١	١٩.٨٨	٠.٩	١.١	١.٢
الأردن، السعودية	٨.٥	٩.٥	١٥.٤	١٦	١٨	٢٤.٤	٠.٦	٠.٦	٠.٦
فلسطين، اليمـن		-							
المجمـوع	٣٠٥.٥	٢٧١.٥	٢٥٢.٥٨	١٣٨	١.٩٩	١٠٩٤.٥	٠.٣	٠.٢٥	٠.٢٣

المصـدر: المرجع السابق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحـــق رقم (٥)

متوسط الانتـــاج والمســـاحة المزروعة للفـول الســوداني

الانتـــاج : ألف طـــن
المساحة : ألف هكتار

الانتـــاجية: طن / هكتار

البلـــــد	الانتـــــــاج			المســـــاحة			الانتـــاجيـــــة		
	٧٩ - ٨٣	٨٤ - ٨٨	٨٩ - ٩٣	٧٩ - ٨٣	٨٤ - ٨٨	٨٩ - ٩٣	٧٩ - ٨٣	٨٤ - ٨٨	٨٩ - ٩٣
الجزائر	—	—	١.٨	—	—	٢	—	—	٠.٥
السودان	٧٥٥	٣٩٦	٢٩٥.٨	٩٣٥	٦٣٢	٤٤٤.٨	٠.٨	٠.٦	٠.٦٦
سوريا	١٩	٢٠	٢٤.٣	١٠	١٠	١١.٩	١.٩	٢.-	٢
الصومال	٥	٤	١.٥	٥	٣	٢.٥	١.-	١.٣	٠.٦
العراق	٠.٢	٠.٣	٠.٤	٠.١	٠.٠٦	٠.١٠	٠.٢-	٥.-	٠.٤-
لبنـان	٣	١	٧.٥	٢	١	٢.٦	١.٥	١.-	٢.٨
ليبيـا	١٣	١٤	١٤	٧	٧	٧.٥	١.٩	٢.-	١.٨
مصـر	٢٥	٢٤	٢٨.٧	١٣	١١	١٢.٨	١.٩	٢.٢	٢.٢
المغرب	٣١	٣٣	٣٤٠	٢٩	٣٣	٢٤	١.١	١.٤	١.٤
موريتانيا	٢	٢	٢.١	٢	٢	٢.٩	١.-	١.-	٠.٧٢
المجموع	٨٥٣.٢	٤٩٤.٣	٤١٠.١	٩٩٣.١	٦٨٩.٠٦	٥١١.١	٠.٩	٠.٧	٠.٨٠

المصـدر: نفس مرجع الملحق رقم (٢).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (٦)

انتاج زيت الزيتون الخام في دول الوطن العربي

الوحدة: الف طن متري

السنوات / الدولة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الأردن	٨	٤	٨	٥	٧	٤	٦	—	—
تونس	٨٥	١٤٥	٨٥	٥٨	١٥٥	٩٥	١٠٥	١٢٠	٩٥
الجزائر	٢٥	٢٠	٢٠	١٣	١٩	١٦	١٥	١٠	٨
سوريا	٨٣	٤٥	٩٥	٢٧	٥١	٣٥	٧٢	٣٢	٨٦
فلسطين	٢٢	٦	١٤	٨	٤	٣	١٧	—	—
لبنان	١٤	٣	١٤	٤	١٠	٤	١٥	١	—
ليبيا	٣٤	٢٦	٢٧	٢٤	١٦	٢٦	٢٢	٢٤	٢٥
المغرب	٢٥	٢٠	٤٩	٢٥	٣٠	٣١	٣٨	٤٥	٣٥
المجموع	٢٩٦	٢٦٩	٣١٢	١٦٤	٢٩٢	٢١٤	٢٩٠	—	—

المصدر: المجموعة الإحصائية الموحدة، العدد الثالث، نيسان ١٩٩٠، ص ١٧٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (٧)

كمية الواردات من جملة الزيوت النباتية وقيمتها

الكمية: الف طن
القيمة : مليون دولار امريكي

السنوات / الدولة	١٩٩١		١٩٩٢		١٩٩٣	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
الأردن	٥٨.٨٤	٣١.٩٦	٧٦.٥٧	٥٢.٢٧	١٢٩.٧٢	٥٩.٦٣
الامارات	٩٥.٠٤	٧٢.٨٧	٩٧.٤٨	٧٥.٧٤	١٠٣.١٦	٧٩.٨٠
البحرين	١٦.٧٥	١٢.٦٦	١٥.٩٩	١١.٦٠	١٦.٨٣	١٢.٠٧
تونس	١٣٥.٠٩	٥٩.٩٤	١٣٥.٨١	٥٩.٤٣	١٤٣.٢٣	٦٩.٧٦
الجزائر	٣٠٩.٩٤	١٨٩.٧١	٣٥٦.٧٩	٢٥٩.٣٥	٣٧٤.٢١	١٨٣.٦٣
جيبوتي	٣.٨١	٢.٥٧	١١.٢٤	٧.٢٩	١٣.٦٧	٨.٤٣
السعودية	١٨٢.٩٣	١١٤.٨٦	٢٣٩.٣٤	١٢٢	١٥٩.٣٣	٨٥.٨٤
السودان	٩٢.٦٩	١٤٣.٠٧	٧٥.٨٥	٤٤.٦٩	٩٤.٣٣	٨٤.٢٨
سوريا	٢٩.٩٥	١٩.٧٣	٤٦.٥١	٢٩.٣٠	٧٨.٥٨	١٤.١٠
الصومال	١٣.١٨	٧.٤٧	١٠.٤٠	٧.٩٧	١٣.١٢	٨.٣٢
العراق	٢٢٩.٣٠	١٤٢.٧٥	٢٠٠	١٣٥	٢٧٩.١٧	١٥١.٤٩
عمان	٣٣.٠٢	١٦.٣٩	٣٥.٤٣	١٩.١٩	٣٧.٢٦	٢١.٧٠
قطر	٧.٤٣	٧.٦٧	٥.٩٧	٧.٢٦	٧.٤٠	٧.٤٣
الكويت	١٩.٥٤	١٦.٥١	٣٠.٦٦	٣٣.٥٣	٢٩.٧١	٢٩.٥
لبنان	٦٤.٦٥	٣٣.١٨	٣٠.٣٩	٣٢.١١	٦١.٨٠	٣٩.٠١
ليبيا	٩٢.٦٥	١٠٧.٣٠	١٥٠.٨١	١٦١.٤٢	١١٤.٧١	١٢٥.٢٧
مصر	٧٧٧.٢٢	٢٦٥.٠٨	٧٦٠.٨٦	٣٤٠.٥٣	٨٩٠.٢٦	٤٠٣.٠
المغرب	٢٠٤.٤٢	٩٢.١٥	٢٠٧.٨٧	٩٦.٦٢	٢٥٥.٨٦	١١٤.٤٤
موريتانيا	٣٤.٣٤	٢٣.١٢	٢٣.١٥	١٦.٢٨	١٥.٧١	٨.٨١
اليمن	١١٥.٥٨	٦٤.١٣	١٢٧.١٦	٧٣.٢٨	١٣٥.٨٩	٧٢.٣١
المجموع	٢٥١٦.٣٧	١٤٣١.٩٢	٢٦٣٨.٢٣	١٥٧٤.٨٦	٢٩٥٣.٩٥	١٥٧٨.٨٦

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد رقم ١٤، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ١٩٩٤، ص ٢٥٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحـق رقم (٨)

كميـة الصادرات من جملة الزيوت النباتيـة وقيمتهـا

الكمية: ألف طن
القيمة : مليون دولار أمريكي

السنوات / الدولة	١٩٩١		١٩٩٢		١٩٩٣	
	الكميـة	القيمـة	الكميـة	القيمـة	الكميـة	القيمـة
الأردن	٣.٣٩	٤.١٢	٢.٣٤	٥.٤٨	٢.٤٥	٢.٣٥
الامارات	١٨.٨٧	١٠.٥٤	١٣.٤٧	٦.٣٢	١٤.٩٧	٨.١٨
تونـس	١٦١.١١	٣٩١.٣٥	٩٨.٧٧	١٥٨.٩٣	١٢٦.٨٣	١٨٦
السعودية	٢٣.٢٩	٢٣.٨٦	١٧.٢٠	١٩.٦٨	١٩.٧٥	٢١.٠٩
السودان	٦.٧٥	٣٦.٩٧	٦.٥٠	٥.١٨	١٤.٢٥	٢٨.٦٤
سـوريا	—	—	—	—	٠.١٤	٠.٠٦
عُمـان	٦.٩٢	٦.٢٠	١٠.٧٩	٨.٥٩	١٥.٢٢	١١.٨٣
الكويت	—	—	٠.٨٥	٠.٦٢	٢.٨٩	٢.٢١
مصـر	٤.٥٢	٣.٥٢	٣.١٥	٢.٤٤	٥.٧١	٤.٤٣
المغـرب	٩.٢٠	١١.٧٢	٩.٣٤	١٧.٠٢	٧.١٢	٧.١٩
اليمـن	٠.٦١	٠.٦٦	—	—	١.٨٣	١.٩٨
المجمـوع	٢٣٤.٥٧	٣٨٨.٩٤	١٦٢.٤١	٢٢١.٢٦	٢١١.١٦	٢٧٤

المصـدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد رقم ١٤، ١٩٩٤، ص ٣٢٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ABSTRACT

Basic Food Industries; the Role in Arab Food Security

٤٧١٢٢٢

By
Khawlah Ali Spetan

Supervisor
Dr. Mohamad Saker

The deteriorating food situation during this century, which worsened sharply in the early 1970s, has been a subject of growing concern throughout the world. Providing people with food, especially at the level of individual countries, is a security issue that concerns international institutions and organizations, and also involves the efforts of individual countries striving to achieve food security.

It appears that there is economic chaos with regard to the global-scale problem of uneven distribution of food. The Arab nation, too, is experiencing a difficult situation with regard to food and suffers from a continuing food deficit that makes it difficult to meet the nutritional needs of its population.

This study deals with the food industries sector in the Arab world and considers this sector one of the main stays of food security, representing an integral part of the agriculture sector on the one hand and forming an intermediary link in the manufacturing industries on the other hand, starting with industrial engineering and ending with the areas of packing and packaging.

This thesis analysed this strategically important sector in the Arab world, where it suffers from shortages of the raw materials necessary for its development and continuity. These shortages are due to the chronic agricultural problem from which the Arab world suffers, and this is readily apparent in the size of the food gap with regard to agricultural, industrial and other products.

The study consists of five chapters. In the first chapter we review the Arab food security situation up until the early 1990s, and the development of the food gap in essential commodities during three subsequent five-year periods, beginning in 1979 and ending in 1993.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

The second chapter focusses on the food industries and their backward and forward linkages with both the agriculture and industry sectors, with the food industries sector being considered one of the manufacturing industry sectors with regard to three strategic industrial products-cereals, sugar and vegetable oil. this current situation chapter illustrates the situation of production, the rate of self-sufficiency and the current situation of these industries in the Arab world.

The third chapter highlights the domestic and external obstacles that prevent the further development of the food industries sector.

The fourth chapter suggests new methods and avenues to reduce the effects of the above-mentioned obstacles and to develop the food industries in the Arab world.

The fifth and final chapter summarizes the study and contains the following conclusions and recommendations :

1. Although agricultural output grew at an annual rate of 7.68 per cent during the period 1980 to 1991, this was due to the rising value of products in world markets, in particular agricultural output in the oil-producing countries. But we must not ignore the greatly increased costs associated with production in these countries. Thus, the growth achieved has generally not come about a result of real development in the agriculture sector in the Arab world.
2. Although the Arab countries have entered the last decade of the twentieth century, they have not yet been able to overcome the obstacles that have been with the agriculture sector since the beginning of this century. However, some of the obstacles have become more difficult to overcome such as environmental factors and problems related to coordination, and other obstacles that have cropped up owing to the absence of policies and development plans appropriate for the needs of the Arab region.
3. The period from 1989 to 1993 witnessed a contraction in the food gap of 15 per cent under that of the 1980s. Whereas the rate of self-sufficiency reached 71 per cent for the same period.
4. In the three essential commodities dealt with in this study, the rate of self-sufficiency developed and changed during the 15 years extending from 1979 to 1993, but at different rates and in different directions. Whereas self-sufficiency in cereals increased to 58 per cent in the third period, the rate for vegetable oil declined by 27 per cent at the beginning of the 1980s and self-sufficiency in sugar increased by 19 per cent, reaching 37 per cent in the 1990s.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

5. The Arab food industries are suffering from shortages of supplies and basic inputs required for the process of industrializing any of their food products. With regard to prices and quantities, the cereals, sugar and vegetable oil industries are still controlled by foreign markets, because sizeable quantities of foreign imports must be made available to supply the food industries and keep their production running.
6. there are no signs that the food gap can be closed by the year 2000, as estimates indicate that the growth in demand will continue at a higher pace than the growth in demand will continue at a higher pace than the growth in production.
7. There is no one organization or ministry in any of the Arab countries that deals specifically with the food industries sector. Rather, this sector is attached to the ministry of agriculture or industry or commerce. This makes it a "Subsidiary" sector and undermines interest in it, meaning that it is difficult to bring into being the scientific and technological specialties or to produce the specialized researchers required in order to develop this sector in all the Arab countries.

Finally, this study emphasized the necessity of creating an Arab common market for food in order to b ring about the establishment of joint ventures in food industries. The study also called for establishing an Arab-wide industrial federation for each of the industrial products, to study any issues related to the development of the product and to handle any agricultural, industrial or technological problems. Federations of this type could serve as a general coordinator among the Arab countries, as a first step on the road to unifying agricultural policies and endogenizing the food industry in accordance with the principle of comparative advantage and in line with information that is available about agricultural potentialities, which could be done in cooperation with a federation of Arab food industries.

The study emphasized the need to set up an information bank about the food industries that are scattered throughout the Arab countries and about raw materials and production requirements, in order to facilitate that task of trade and commerce.

In closing, it is necessary to further develop inter-Arab trade, which is one of the most important factors that could help advance agriculture, particularly as this relates to food industries. It is also vital to establish a specialized funding institution, in order to finance food industries and distribute them in a suitable fashion among the Arab countries.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit